المنطق وأصول الفقه

الجزء الثاني

تأليف

سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى

السيد الحسني (دام ظله)

النسب بين نقيضي الكليين

كل كليين بينهما أحدى النسب الأربع لابد إن يكون بين نقيضهما أيضا ً نسبة من النسب[1] كما سيأتي. ولتعيين النسبة يحتاج إلى إقامة البرهان[2]. وطريقة البرهان التي نتبعها هنا تعرف (بطريقة الاستقصاء) أو طريقة الدوران والترديد، وسيأتي ذكرها في بحث (القياس الاستثنائي). وهي إن تفرض جميع الحالات المتصورة للمسألة، ومتى ثبت فسادها جميعاً عدا واحدة منها فإن هذه الواحدة هي التي تنحصر المسألة بها مع البرهان فنقول:

1- نقيضا المتساويين متساويان أيضاً: أي إنه إذا كان الإنسان يساوي الناطق فإن الإنسان يساوي لا ناطق[3].

---

1) أي إن كل كليين لابدَّ أن يتحقق بينهما إحدى النسب الأربعة فلذلك لابدَّ أن يتحقق بين نقيضيهما إحدى النسب الأربعة أيضاً في نفس الأمر والواقع لأن نقيضي الكليين هما أيضاً كليان والنسب الأربعة شاملة كل كليين.

2) وذلك لأن النسبة بين نقيضي الكليين ليست واضحة، يمكن معرفتها بالبداهة ولكن تحتاج إلى نظر واكتساب.

3) ومثال ذلك إذا كان الوجود = و
و كان و = { 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10}
والكلي س = (1، 2، 3، 4، 5)

وللبرهان على ذلك نقول:-

المفروض: إن ب = جـ

المدعى: لا ب = لا جـ

البرهان:-

لو لم يكن لا ب = لا جـ

لكان بينهما إحدى النسب الباقية[4] وعلى جميع التقادير إحدهما لابدَّ أن يصدق أحدهما بدون الآخر في الجملة[5].

فالنسبة بينهما هو التساوي أي (س = ص)

نقيض س = لا س (6، 7، 8، 9، 10)

نقيض ص = لا ص = (6، 7، 8، 9، 10)

إذن النسبة بين النقيضين هي التساوي أيضاً.

أي (لا س = لا ص)

الكلي (س) = (1، 2، 3، 4، 5) إذن نقيض (س) = (لا س) = (6، 7، 8، 9، 10)

الكلي (ص) = (2، 4، 5، 3، 1) نقيض (ص) = (لا ص) = (6، 7، 8، 9، 10)

النسبة بينهما (س = ص) لا س = لا ص

[4] أي التباين أو العموم المطلق أو العموم والخصوص من وجه فلابدَّ أن تنفي هذه النسبة حتى تثبت نسب التساوي.

[5] أي لابدَّ أن تكون في هذه النسب الثلاث الباقية على أقل التقادير فرد واحد يصدق في أحدهما (أو يصدق

فلو صدق لا ب بدون لا جـ

لصدق لا ب مع جـ لأن النقيضين لا يرتفعان ولازمه ألا يصدق ب مع جـ لأن النقيضين لا يجتمعان وهذا خلاف المفروض، وهو ب = جـ[6] وعليه، فلا يمكن إن يكون بين لا ب ولا جـ من النسب غير التساوي فيجب إن يكون لا ب = لاجـ و. هـ. م

عليه أحدهما) ولا يصدق في الآخر.

6) إن قلت:

لكن: هذا المقدار لا ينفي احتمال أن يكون (لا ب) أخص من (لا جـ) فلابدَّ لنفي ذلك من عكس الدليل مرة أخرى بأن يقال:

ولو صدق لاجـ بدون لا ب

لصدق لاجـ مع ب لأن النقيضين لا يرتفعان

ولازمه ألا يصدق جـ مع ب لأن النقيضين لا يجتمعان

وهذا خلاف المفروض وهو ب = جـ من المقرر ص181

قلت: في هذا المستوى من التفكير في المقام فإننا لا نحتاج إلى هذه الخطوة إلا منافية لفهم المطلب لأن المسألة واضحة حيث ذكر الشيخ المظفر(قدس سره) قاعدة كلية وهي (على جميع التقادير لا بد إن يصدق إحدهما بدون الأخر في الجملة) وهذه تشمل العموم مطلق بالاتجاهين إي تشمل (لا ب > لا جـ) وتشمل أيضاً (لا ب < لا جـ) كما تشمل لا ب // لاجـ و لا ب * لا جـ وفرّع على ذلك بمثال ومثاله أيضاً فيه ضابطة تدل على شمول المقام عندما يكون (لا ب) أخص من الـ (لا جـ) والضابطة هي قوله(قدس سره) (صدق لا ب بدون لا جـ) فلو كان (لا ب) أخص فلا تشمله الضابطة المذكورة أي (لا يصدق لا ب بدون لا جـ) ولهذا يكون اللازم علينا أن نغيّر الرموز في الضابطة فنقول إذا كان (لا ب < لا جـ) وهذا يعني إن (لا جـ > لا ب) (لصدق لا جـ بدون لا ب)

ويتم البرهان.

ولهذا نقول لا داعي لتلك الخطوة وهي عكس الدليل مرة آخرى لأن المطلب واضح ولا يحتاج لذلك لأن البرهان لا يتم إلا بعكس الدليل عندما يكون (لا ب) أخص.

2- نقيضا الأعم والأخص مطلقاً بينهما عموم وخصوص مطلقاً:

ولا على العكس: أي إن نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم[7].

فإذا كان ب > جـ

كان لا ب < لا جـ

كالإنسان والحيوان فإن (لا إنسان) أعم مطلقاً (لا حيوان)، لأن (لا إنسان) يصدق على كل (لا حيوان)، ولا عكس، فإن الفرس والقرد والطير إلى آخره يصدق عليها لا إنسان وهي من الحيوانات وللبرهنة على ذلك نقول:-

المفروض إن: ب > جـ

والمدعي إن: لا ب < لا جـ

البرهان: لو لم يكن لا ب < لا جـ

لكان بينها إحدى النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقاً بأن يكون نقيض

---

[7]) مثال ذلك:

إذا كان و = { 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10 }

وكان س = (1، 2) فإن نقيضه لا س = (3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10)

وكان ص = (1، 2، 3، 4) نقيضه لا ص = (5، 6، 7، 8، 9، 10)

فالنسبة عموم مطلق **النسبة بين النقيضين عموم مطلق لكن بالعكس**

أي ص > س **أي: لا س > لا ص**

الأعم أعم مطلقاً لا أخص.

فلو كان لا ب = لا جـ

لكان ب = جـ لأن نقيضي المتساويين متساويان وهو خلاف الفرض.

ولو كان بينهما نسبة التباين، أو العموم والخصوص من وجه أو إن (لا ب)

أعم مطلقاً للزم على جميع الحالات الثلاث إن يصدق

لا ب بدون لا جـ.

ويلزم حينئذٍ إن يصدق لا ب > جـ لأن النقيضين لا يرتفعان ومعناه إن يصدق جـ

بدون ب[8]

أي يصدق الأخص بدون الأعم، وهو خلاف الفرض

وإذا بطلت الاحتمالات الأربعة تعين إن يكون:

لا ب < لاجـ (وهو المطلوب)

3- نقيضا الأعم والأخص من وجه متباينان تباينا ً جزئيا ً :

ومعنى ((التباين الجزئي)): عدم الاجتماع في بعض الموارد[9]

---

[8]) لأن النقيضين لا يجتمعان أي أن (ب) و (لا ب) لا يجتمعان.

[9]) الظاهر أن الشيخ المظفر (قدس سره) يقصد بهذه العبارة عدم الاجتماع من الجانبين أي من كلا الكليين أي يوجد أفراد و مصاديق في الكلي الأول (س) لا توجد في الكلي الثاني (ص) و أيضاً توجد أفراد أو مصاديق في الكلي الثاني (ص) لا توجد في الكلي الأول (س) لأنه لو كان عدم الإجتماع من جانب

مع غض النظر عن الموارد الأخرى، سواء كانا يجتمعان فيها أو لا، فيعم التباين الكلي والعموم والخصوص من وجه. لأن الأعم والأخص من وجه لا يجتمعان في بعض الموارد قطعاً.

وكذا يصح في المتباينين تبايناً كلياً أن يقال: أنهما لا يجتمعان في بعض الموارد[10]

.

واحد فقط فإذا كانا يشتركان ويجتمعان في باقي الموارد كانت النسبة بينهما عموم مطلق وإذا كانا لا يشتركان ولا يجتمعان في باقي الموارد كانت النسبة بينهما التباين: أي سيعم التباين الكلي والعموم المطلق بينما ما يريده المظفر(قدس سره) هو أن يعم التباين الكلي والعموم والخصوص من وجه وهذا لا يتم إذا كان عدم الإجتماع من الجانبين.

[10]) إذا كان الوجود = جـ = { 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10 }

وكان س = (1، 2، 3) نقيضه لا س = (4، 5، 6، 7، 8، 9، 10)

وكان ص = (3، 4، 5) نقيضه لا ص = (1، 2، 6، 7، 8، 9، 10)

النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه أي س × ص

النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه أي لا س × لا ص

أما إذا كان س = (1، 2، 3، 4، 5) نقيضه لا س = (6، 7، 8، 9، 10)

وكان ص = (5، 6، 7، 8، 9، 10) نقيضه لا ص = (1، 2، 3، 4)

النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه أي س × ص

النسبة بينهما التباين أي لا س// لا ص

وبالتدقيق بالمثال نلاحظ أن النسبة بين الكليين في المثالين هي العموم من وجه أي (س × ص) بينما نرى النسبة بين نقيضهما تارة كانت عموم من وجه أي (لا س × لا ص)

وأخرى كانت تباين أي لا س // لا ص وهذا هو معنى التباين الجزئي.

فإذا قلنا: إن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تبايناً جزئياً،

فالمقصود به إنهما في بعض الأمثلة قد يكونان متباينين تبايناً كلياً،

و في البعض الأخر قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه والأول مثل الحيوان و اللاإنسان فإن بينهما عموماً و خصوصاً من وجه لأنهما يجتمعان في الفرس، و يفترق الحيوان عن اللاإنسان في الإنسان، و يفترق اللاإنسان عن الحيوان في الحجر، ولكن بين نقيضهما تبايناً كلياً، فإن اللا حيوان يباين الإنسان كلياً و الثاني مثل الطير والأسود، فإن نقيضيهما لا طير و لا أسود بينهما عموم وخصوص من وجه أيضا ً.

لأنهما يجتمعان في القرطاس[11] و يفترق (لا طير) في الثوب الأسود و يفترق (لا أسود) في الحمام الأبيض.

والجامع بين العموم والخصوص من وجه وبين التباين الكلي هو التباين الجزئي

والبرهنة على ذلك نقول:

المفروض ان: ب × جـ

---

11) إن قلت: أي القرطاس الغير أسود أي ان نظر المظفر(قدس سره) أن لا يكون القرطاس أسود أصلاً ولو قال في القطن لكان أفضل لأن القطن لا طير ولا أسود ودائماً يكون أبيضاً

قلت: لكن مع هذا يقال أيضاً انه يوجد قطن أصفر بل حتى قطن أسود حيث يصبغ للإستعمال في الزينة فكما يصبغ القرطاس يصبغ القطن.

المدعى ان: لا ب يباين لا جـ تبايناً جزئياً.

البرهان: لو لم يكن لا ب يباين لا جـ تبايناً جزئياً.

لكان بينهما إحدى النسب الأربع بالخصوص.

(1) فلو كان لا ب = لا جـ

للزم إن يكون ب = جـ لأن نقيضي المتساويين متساويان وهذا خلاف الفرض.

(2) ولو كان لا ب < لا جـ

لكان ب > جـ لأن نقيض الأعم أخص

وهذا أيضاً خلاف الفرض

(3) ولو كان لا ب × لا جـ فقط

لكان ذلك دائماً، مع انه قد يكون بينهما تباين كلي، كما تقدم في مثال (لا حيوان وإنسان)

(4) ولو كان لا ب // لا جـ فقط

لكان ذلك دائماً أيضاً، مع انه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، كما تقدم في مثال (لا طير ولا أسود)

وعلى هذا تعين أن يكون (لا ب) يباين (لا جـ) تبايناً جزئياً

(وهو المطلوب)

4ـ نقيضا المتباينين متباينان جزئيا ً أيضاً[12]:

والبرهان عليه كالبرهان السابق بلا تغير إلا في المثال (1) لأن نرى إن بينهما في بعض الأمثلة تبايناً كلياً، كالموجود والمعدوم و نقيضاهما اللا موجود و اللا معدوم، وفي البعض الأخر عموماً و خصوصاً من وجـه، كالإنسان و الحجر و

---

[12]) مثال على ذلك

إذا كان الوجود = و = { 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10 }

وكان س = (1، 2، 3) نقيضه لا س = (4، 5، 6، 7، 8، 9، 10)

وكان ص = (4، 5، 6) نقيضه لا ص = (1، 2، 3، 7، 8، 9، 10)

النسبة بينهما أي — **النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه أي**

س // ص — **لا س × لا ص**

أما إذا كان س = (1، 2، 3، 4، 5) نقيضه لا س = (6، 7، 8، 9، 10)

وكان ص = (6، 7، 8، 9، 10) نقيضه لا ص = (1، 2، 3، 4، 5)

النسبة بينهما تباين أي — **النسبة بينهما تباين أي**

س // ص — **لا س // لا ص**

وبالتصديق في المثال نلاحظ أن النسبة بين الكليين في المثالين هي التباين أي (س // ص) بينما نرى ان النسبة بين نقيضيهما تارة كانت عموم من وجه أي (لا س × لا ص) وأخرى كانت تباين أي (لا س // لا ص) وهذا هو معنى التباين الجزئي أي في بعض الأمثلة ينتج تباين كلي بين النقيضين وفي البعض الآخر ينتج عموم وخصوص من وجه أي لا يوجد ضابطة وقاعدة كلية بأن النتائج دائماً تباين ولا توجد ضابطة وقاعدة كلية بأن النتائج دائماً هموم وخصوص من وجه.

نقيضاهما لا إنسان ولا حجر، وبينها عموم وخصوص من وجه لأنهما يجتمعان في الفرس مثلاً، ويفترق كل منهما عن أخر في عين الأخر، فاللا إنسان يفترق عن اللاحجر في الحجر، و اللا حجر عن اللا إنسان في الإنسان[13].

---

[13]) وقد ذكر صاحب المقرر أنه قد يشكل بأن بين الإنسان واللاشيء تبايناً كلياً ـ على القول بدخول المفاهيم الفرضية في الباب ـ مع أن بين نقيضيهما عموماً وخصوصاً مطلقاً:-

كل (لا إنسان) فهو شيء وليس كل شيء بلا إنسان

والجواب أن القضية الأولى كاذبة، لأن من جملة "لا إنسان" "لا شيء" وهو ليس بشيء، لعدم اجتماع النقيضين.

نعم هذه القضية تصدق إذا قصرنا النظر على عالم الأشياء، ولكن كلامنا أعم من ذلك لأن المثال المفروض هو اللاشيء مع الإنسان

فالصحيح أن بينهما أي بين نقيضيهما عموماً وخصوصاً من وجه

أي:- بعض اللا إنسان شيء، وبعض الشيء هو (لا إنسان)

وليس كل لا إنسان بشيء

وليس كل شيء بلا إنسان.

الخلاصة

النسبة بين المفهومين	نسبة بين نقيضهما
1- التساوي	التساوي
2- العموم والخصوص من وجه	التباين الجزئي
3- التباين الكلي	التباين الجزئي
4- العموم والخصوص مطلقاً	العموم والخصوص بالعكس

تمرينات

أ- بَين ماذا بين الأمثلة الآتية من النسب الأربع، وماذا بين نقيضيهما:

(1) الكاتب والقاري (2) الشاعر والكاتب

(3) الشجاع والكريم (4) السيف والصارم

(5) المايع والماء (6) المشترك والترادف

(7) السواد والحلاوة (8) الأسود والحلو

(9) النائم والجالس (10) الكلام واللفظ[14]

---

[14]) 1- إذا كان الكاتب < القارئ (بلحاظ) فإن لا كاتب > لا قارئ

2- إذا كان الشاعر × الكاتب فإن لا شاعر × لا كاتب

3- إذا كان الشجاع × الكريم (بلحاظ) فإن لا شجاع × لا كريم

4- إذا كان السيف > الصارم فإن لا سيف < لا صارم

5- إذا كان المائع > الماء فإن لا مائع < لا ماء

6- إذا كان المشترك × المترادف (بلحاظ) فإن لا مشترك × لا مترادف

7- إذا كان السواد // الحلاوة (بلحاظ) فإن لا سواد × لا حلاوة

8- إذا كان الأسود × الحلو فإن لا أسود × لا حلو

9- إذا كان النائم × الجالس (بلحاظ) فإن لا نائم × لا جالس

10- إذا كان اللفظ > الكلام فإن لا لفظ < لا كلام.

ب - اشرح البراهين على كل واحدة من النسب بين نقيضي الكليين بعبارة واضحة، مع عدم استعمال الرموز والإشارات[15].

---

[15]) 1- نقيضا المتساويين متساويان أيضاً:

أي: كلما يصدق عليه أحد النقيضين يصدق عليه نقيض الآخر.

مثل كل إنسان ناطق أي أنه إذا كان الإنسان يساوي الناطق. فإن لا إنسان يساوي لا ناطق أيضاً أي: كل لا إنسان هو لا ناطق، وكل لا ناطق هو لا إنسان. وكل شيء تنتفي عنه اللا إنسانية تنتفي عنه الناطقية وبالعكس

وبعبارة أخرى:

المفروض: إنسان يساوي ناطق

والمدعى: لا إنسان يساوي لا ناطق

البرهان: بطريقة النفي

لو لم يكن لا إنسان يساوي لا ناطق

لكان بينهما أحدى النسب الباقية وعلى جميع التقادير لابدَّ أن يصدق أحدهما بدون الآخر ولو في بعض مصاديقه

فلو صدق لا إنسان بدون لا ناطق

لصدق لا إنسان مع الناطق ((لأن النقيضين لا يرتفعان أي الناطق واللا ناطق لا يرتفعان))

ولازمه ألا يصدق إنسان مع الناطق ((النقيضان لا يجتمعان أي الإنسان واللا إنسان لا يجتمعان)) وهذا خلاف الفرض

وهو كل الإنسان يساوي الناطق

إذن ليس بين اللا إنسان واللا ناطق إحدى النسب الأربعة الباقية بل بينهما نسبة التساوي أي لا إنسان يساوي لا ناطق (وهكذا الكلام في كل مثال) (وهو المطلوب).

2- نقيضا الأعم والأخص مطلقاً بينهما عموم وخصوص مطلقاً لكن بالعكس:

أي نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم

مثال: الإنسان والحيوان

فإن لا إنسان أعم مطلقاً من لا حيوان لأن لا إنسان يصدق على كل حيوان ولا عكس
فإن الفرس والغزال والطير وغيرها يصدق عليها لا إنسان وهي من الحيوانات

<u>حل آخر</u>

المفروض: الحيوان أعم مطلقاً من الإنسان

المدعى: لا حيوان أخص مطلقاً من لا إنسان

<u>البرهان:-</u> لو لم يكن لا حيوان أخص مطلقاً من الإنسان

لكان بينهما إحدى النسب الباقية بالخصوص، أو بالاشتراك مع النسب الأخرى، أو العموم والخصوص مطلقاً بأن يكون نقيض الأعم أعم مطلقاً لا أخص

ـ فلو كان لا حيوان يساوي لا إنسان

لكان حيوان يساوي إنسان ((لأن نقيضي المتساويين متساويان)) وهو خلاف المفروض، وهو ان الحيوان أعم مطلقاً من الإنسان.

ـ ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن لا حيوان أعم مطلقاً

للزم على جميع التقادير الثلاثة أن يصدق:

لا حيوان بدون (لا إنسان)

ويلزم حينئذٍ ان يصدق لا حيوان مع (الإنسان)، لأن النقيضين لا يرتفعان ((أي الإنسان واللا إنسان لا يرتفعان))

أي يصدق الإنسان مع (الحيوان)

وهذا معناه ان يصدق الإنسان بدون (الحيوان) ((لأن النقيضين لا يجتمعان أي أن الحيوان واللا حيوان لا يجتمعان))

أي يصدق الأخص بدون الأعم

وهذا خلاف الفرض

وإذا بطلت الأربع احتمالات تعين أن يكون

لا حيوان أخص مطلقاً من لا إنسان وهو المطلوب

3- نقيضا الأعم أو الأخص من وجه متباينان تبايناً جزئياً:

أي بينهما في بعض الأمثلة تبايناً كلياً، مثل حيوان ولا إنسان، فإن بين لا حيوان وإنسان تبايناً كلياً وفي الأمثلة الأخرى عموماً وخصوصاً من وجه

البرهان: لو لم يكن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تباين جزئي لكان بينهما إحدى النسب الأربع بالخصوص، أو بالاشتراك مع النسب الأخرى

أ- فلو كانا متساويين (ولو في بعض الموارد)

للزم ثبوت التساوي بين عينيهما (لأن نقيضي المتساويين متساويان) وهذا خلاف الفرض.

ب- لو كان بينهما عموم وخصوص مطلقاً (ولو في بعض الموارد)

للزم ثبوت العموم المطلق بين عينيهما لكن بالعكس وهذا خلاف الفرض.

جـ - ولو كان بينهما تباين كلي فقط

لكان ذلك دائماً، مع أنه قد يكون بينهما تباين كلي، كما تقدم في مثال (لا حيوان وإنسان).

د - لو كان بينهما تباين كلي فقط

لكان ذلك دائماً، مع انه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم في مثال (لا طير ولا أسود)

وعلى هذا يتعين أن يكون بينهما تباين جزئي (وهو المطلوب)

4- نقيضا المتباينين بينهما تباين جزئي:

أي أن بينهما في بعض الأمثلة تبايناً كلياً، مثل موجود ومعدوم فإن بين لا موجود ولا معدوم تباين كلي وفي بعض الأمثلة عموم وخصوص من وجه، مثل إنسان وحجر فإن بين لا إنسان ولا حجر عموماً وخصوصاً من وجه.

البرهان: لو لم يكن بين نقيضي المتباينين تباين جزئي

لكان بينهما إحدى النسب الأربع بالخصوص، أو بالاشتراك مع النسب الأخرى.

أ - فلو كانا متساويين، (ولو في بعض الموارد)

للزم ثبوت التساوي بين عينهما، (لأن نقيضي المتساويين متساويان وهذا خلاف الفرض)

ب - ولو كان بينهما عموم وخصوص مطلق، (ولو في بعض الموارد) للزم ثبوت العموم والخصوص المطلق بين عينيهما لكن بالعكس وهذا أيضاً خلاف المفروض

جـ - ولو كان بينهما عموم وخصوص من وجه فقط

لكان ذلك دائماً، مع أنه قد يكون بينهما تباين كلي، كما تقدم في مثال (لا موجود ولا معدوم)

ويمكن ان يقال أيضاً.

جـ - اذكر مثالين من غير ما مر عليك لكل من النسب الأربع[16].

لو كان بينهما عموم وخصوص من وجه فقط

لكان بين نقيضيهما ـ وهما نفس العينين ـ تباين جزئي (لما تقدم أن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تبايناً جزئياً)

وهذا خلاف الفرض وهو أن بين العينين تبايناً كلياً.

د – ولو كان بينهما تباين كلي فقط لكان ذلك دائماً، مع أنه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم في مثال (لا إنسان ولا حجر)

وعلى هذا يتعين أن يكون بينهما تباين جزئي وهو المطلوب

16) أ- التساوي
الصاهل = الحصان
الإنسان = الضاحك
ب- العموم والخصوص المطلق
الحديد < المعدن
الحيوان > الغزال
جـ- العموم والخصوص من وجه
الطير × الأسود
الشاعر × الكاتب
د- التباين
الحجر // الشجر
الذهب // الورق

الكليات الخمسة[17]

الكلي: ذاتي وعرضي

الذاتي: نوع وجنس وفصل

العرضي: خاصة وعرض عام[18]

*** قد يسأل عن شخص إنسان (من هو؟)**

---

[17]) أ- خصص بعضهم ـ كالشارح ملا عبد الله اليزدي ـ هذا البحث في الكليات التي لها أفراد وبحسب نفس الأمر في الخارج أو في الذهن تتخرج الكليات الفرضية كاللاشيء، لعدم فرد لها في الخارج ولا في الذهن، حتى يكون فيها ذاتي أو عرضي، لخروجها من مقصد المنطق لأنه أنما يبحث عن الكليات ذات الأفراد الخارجية أو الذهنية، هذا من المقرر ص205.
لكن يقال: أنه لا داعي لهذا التخصيص في المقام لأننا لا ندرس المنطق من أجل المنطق فقط وفقط بل يدرس من أجل الحاجة إليه في علم الفقه والأصول مثلا
ففي الأصول (مثلا) توجد الملازمات وهذا الملازمات ثابتة قيل ثبوت وقيل وجود الذهن والعقل يل يقر ويسلم بها حتى الملحد الذي ينكر وجود الله تعالى فمثلا اجتماع النقيضين مستحيل حتى قبل خلق الذهن والعقل بل حتى عند الملحد الذي ينكر وجود الخالق أي عند هذا اجتماع النقيضين مستحيل مطلقا حتى قبل وجود الطبيعة بل حتى وجود الصدفة..... وعليه نقول لا داعي لهذا التخصيص أو نقول بأن نفس الأمر أو عالم الخارج له نقيض آخر والكلام في مباحث الاصول يأتي إن شاء الله تعالى.
ب- كل كلي إذا قيسَ إلى مصاديقه فأما أن يمثل جزء أو كل الماهية وأما أن يكون قسيماً للذات أو يكون خارج عنها فيكون عرضيا (لكن من الواضح أن كل قسيم فهو خارج عنها فلا داعي لذكر القسيم) فالحيوان بالنسبة للإنسان فهو يمثل جزء ماهية الإنسان والإنسان بالنسبة إلى زيد يمثل كل ماهية.
وتنقسم الكليات الخمسة إلى ما يلي:
1- الجنس
2- النوع
3- الفصل
4- الخاصة، وتسمى (عرضاً)
5- العرض العام.
[18]) وهذه الكليات بالعربية تسمى ((الكليات)) وبالعربية واليونانية ((الإيساغوجي)) وقد يقال أن سبب تسميتها إلى مستخرجها الأول الذي أسمه ((الإيساغوجي)).

*** وقد يسال عنه .....(ما هو؟)**

فهل تجد فرقاً بين السؤالين؟ لاشك إن الأول عن مميزاته الشخصية. والجواب عنه: (أبن فلان) أو مؤلف كتاب كذا، أو صاحب العمل الكذائي، أو ذو الصفة الكذائية... وأمثال ذلك في الأجوبة المقصود بها تعيين المسؤول عنه من بين الأشخاص أمثاله.

ويغلط المجيب لو قال: (إنسان)، لأنه لا يميزه عن أمثاله من أفراد الإنسان.

ويصطلح في هذا العصر إلى الجواب عن هذا السؤال بـ (الهوية الشخصية)، مأخوذه من كلمة (هو) كالمعلومات التي تسجل عن الشخص في دفتر النفوس.

أما السؤال الثاني، فإنما يُسأل به عن حقيقة الشخص التي يتفق بها مع الأشخاص الآخرين أمثاله، والمقصود بالسؤال تعيين تمام حقيقته بين الحقائق، لا شخصه بين الأشخاص.

ولا يصلح للجواب إلا كمال حقيقته، فنقول:(إنسان) دون ابن فلان ونحوه ويسمى الجواب عن هذا السؤال:

النــوع[19]

[19]) يعرف النوع بأنه تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط في جواب (ما هو)

ويعرّف أيضاً بأنه مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية بين متعدد متفق في الحقيقة في جواب (ما هو؟)

ويقسم النوع إلى:

أ- نوع حقيقي: وهو الكلي المشتمل على جزئيات لها حقيقة واحدة.

ب- نوع أضافي: وهو الكلي الذي فوقه جنس فهو نوع بالإضافة إلى الجنس الذي فوقه.

وينقسم النوع الإضافي إلى عالي وسافل ومتوسط.

وعلى رأي صاحب التهذيب على المنطق أن بين النوع الحقيقي والإضافي نسبة العموم والخصوص من وجه فإنهما يلتقيان بالإنسان " فهو إضافي" وهو حقيقي ويفترقان في الحيوان وما فوقه فهو إضافي لا حقيقي ويفترق الحقيقي عن الإضافي كما مثل بالنقطة فهي نوع حقيقي لا إضافي وهذا على رأي المتأخرين أما عند القدماء فأن النسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق فالنقطة على رأي صاحب التهذيب نوع حقيقي لا إضافي لأنها لا تقبل القسمة أصلاً لا في الطول ولا في العرض العمق وعليه فلا جزء لها، فليس لها جزء مساوٍ أو أعم وبالتالي لا جنس لها. وقد أعترض الشارح لهذا الكتاب ((التهذيب)) على التمثيل بالنقطة بقوله ((فيه مناقشة)) فحاصل المناقشة ان النقطة ليس لها أجزاء خارجية فهذا أجنبي عن محل الكلام حيث أن القاعدة المنطقية ما لا جزء له لا جنس له لا تسري هنا لأن الكلام في هذه القاعدة في الأجزاء العقلية كالجنس والفصل لا الأجزاء الخارجية كما أن النقطة التي لا أجزاء لها خارجية هي النقطة الخارجية وهي جزئي حقيقي حيث الكلام في الكليات هو ربما من يقول أن للنقطة أجزاء عقلية ((جنس وفصل)) وذلك لأنها جزئي حقيقي فتكون لها ماهية والماهية لابدَّ أن تتقوّم و إلا كانت فرضية وعليه يمكن تعريف النقطة بأنها الطرف الغير قابل للقسمة، لكن يمكن الإشارة إلى أنه لا يشترط في الوجود الخارجي أن تكون له أجزاء خارجية فقد يكون الشيء بسيطاً في الخارج لكنه مركب ذهناً حيث يحلله الذهن وعلى فرض ثبوت عدم انقسام النقطة خارجاً فهذا يستفاد منه في أثبات وجود جزء لا يتجزأ لكن لابدَّ عند المتأخرين عدم وجود شيء لا يتجزأ وفي النقطة فإن الأجزاء هي نقاط تلك النقطة ولا يرد على هذا أن يقول إلى التسلسل لأنه ليس باطلاً في الاعتبارات فهو متسامح فيه حيث أنه ينقطع باعتبار المعتبر بخلاف المعتبر في الموجودات، لا شك أن قسم من الفلاسفة وجمعاً كثيراً من علماء الإسلام قد مهدوا أصلاً فاسداً وبنوا عليه فروعاً كثيرة وخلاصة الكلام في ذلك أن الله تبارك وتعالى لما كان واحداً

وهو أول الكليات الخمسة وسيأتي قريباً تعريفه.

*** وقد يسأل السائل عن زيد وعمر وخالد.... (ما هي؟)**

*** وقد يسأل السائل عن زيد وعمر وخالد وهذه الفرس وهذا الأسد (ما هي؟)**

فهل تجد فرقاً بين السؤالين؟ تأمل فيهما، فستجد أن

(الأول) سؤال عن حقيقة جزئيات متفقة بالحقيقة مختلفة بالعدد،

(الثاني) سؤال عن حقيقة جزئيات مختلفة بالحقيقة والعدد.

والجواب عن الأول بكمال الحقيقة المشتركة بينها، فنقول:

إنسان وهو (النوع) المتقدم ذكره

وعن الثاني أيضاً بكمال الحقيقة المشتركة بينها حيوان ويسمى:

حقيقياً من جميع الجهات غير مركب بوجه من الوجوه لأن كل مركب مفتقر إلى أجزائه المركبة قالوا إن ذلك للواحد الحقيقي لا يجوز أن يكون مبدأ لفعل واحد ((الواحد لا يصدر منه إلا واحد)) وإلا لزم تعدد الجهات فيه وتعدد الجهات ينبئ عن التركيب فذهبوا إلى أن الصادر الأول من ذلك الواحد هو جوهر واحد وهو مخلوق لله لا غير وهذا الواحد هو الذي صدر منه الباقي ((العقول العشرة)) وهذا الصادر الأول له اعتبارات ثلاث وجوبه في نفسه ووجوبه في الغير وإمكانه لذاته فبكل اعتبار يصدر منه أمر فباعتبار وجوبه في نفسه يصدر عقل وبإعتبار وجوبه في الغير يصدر نفس وبإعتبار إمكانه لذاته يصدر جسم ثم يصدر من الفعل الثالث عقل ثالث وجسم ثاني ونفس ثاني ومما تجدر الإشارة إليه ان القاعدة الفلسفية الواحد لا يصدر إلا من واحد إن تمت فإنها تتم في الواحد الشخصي دون الواحد النوعي إضافة لذلك فقد ثبت بالبرهان بطلان القول بوجود العقول العشر وتفصيله في مقام آخر ضرورة أن قوانين العلة والمعلول قاعدة الواحد لا يصدر إلا من واحد تنطبق في المعلولات الطبيعية دون المعلولات الاعتبارية فضلاً عن انطباقها على الذات الإلهية القدسية.

الـجنـس

وهو ثاني الكليات الخمس. وعليه يمكن تعريفهما بما يأتي:

1- النوع: هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط في جواب (ما هو)[20]؟.

2- الجنس: هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثره بالحقيقة في جواب (ما هو؟)[21]

---

[20] هذا في الاصطلاح المنطقي، ويطلق الجنس في علم الاصول على كل ماهية جنساً أو نوعاً بل حتى على بعض الأمور الانتزاعية والاعتبارية حيث أنها ليست ماهيات حقيقية وفي اللغة يأتي كلاهما بمعنى كل صنف من الأشياء وقالوا أن (الجنس) هو الضرب من الشيء وهو أعم من النوع ويأتي الجنس فيها بمعنى الأصل أيضاً وجاء في شرح المطالع: بأن النوع كان موضوعاً في اللغة اليونانية لمعنى الشيء وحقيقته، وأما الجنس فكان موضوعاً لمعنى نسبي تشترك فيه أشخاص كالعلوية للعلويين والمصرية للمصريين وكذلك للواحد الذي تنسب إليه الأشخاص كعلي (عليه السلام)، ومصر في الموردين.

[21] قوله المتكثرة بالحقيقة هذا فصل يخرج النوع لكونه مقولاً على الكثرة المتفقة بالحقيقة.
وقوله في جواب (ما هو) يخرج الفصل والخاصة لأن الفصل والخاصة لا يقعان في جواب (ما هو) بل في جواب "أي شيء" كما سيرد ذكره.

وإذا تكثرت الجزئيات بالحقيقة فلا بد تتكاثر بالعدد قطعاً [22].

*** وقد يسأل السائل عن الإنسان والفرس والقرد... (ما هي؟)**

*** وقد يسأل السائل عن الإنسان فقط... (ما هو؟)**

لاحظ إن (الكليات) هي المسؤول عنها هذه المرة فماذا ترى ينبغي ان يكون الجواب عن كل من السؤالين؟ نقول:

أما **الأول:** فهو سؤال عن كليات مختلفة الحقائق، فيجاب عنه بتمام الحقيقة المشتركة بينها، وهو الجنس، فنقول في المثال: (حيوان). ومنه يعرف ان الجنس يقع أيضاً جواباً عن السؤال (بما هو؟) عن الكليات المختلفة بالحقائق التي تكون أنواعاً له، كما يقع جواباً عن السؤال (بما هو؟) عن الجزئيات المختلفة بالحقائق.

وأما **الثاني:** فهو سؤال (بما هو؟) عن كلي واحد. وحق الجواب الصحيح الكامل ان نقول في المثال (حيوان ناطق)، فيتكفل الجواب بتفصيل ماهية الكلي المسؤول عنه، وتحليلها إلى تمام الحقيقة. التي يشاركه فيها غيره، والى الخصوصية التي بها يمتاز عن مشاركاته في تلك الحقيقة. ويسمى الجواب (الحد التام)، كما سيأتي في محله.

---

[22] إن قلت: إذن ذكر قيد التكثر بالعدد يعد لغواً ولا حاجة له أصلاً لأنه إذا تكثرت الجزئيات بالحقيقة تكثرت بالعدد فلا داعي لذكر التكثر بالعدد لأنه ملازم إلى التكثير بالحقيقة.

قلت: أنه (قدس سره) لم يذكر التكثر بالعدد قيداً في نفس التعريف حتى تشكل عليه بل ذكره بعد إنتهاء التعريف وكأنه يريد البيان والتوضيح بل التنبيه على ذلك.

وتمام الحقيقة المشتركة التي هي الجزء الأول من الجواب هي (الجنس)، وقد تقدم.

والخصوصية المميزة التي هي الجزء الثاني من الجواب هي:

الـفـصـل

وهو ثالث الكليات. ومن هذا يتضح أن الفصل جزء من مفهوم الماهية[23]، ولكنه الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداها، كما إن الجنس جزؤها المشترك الذي أيضاً يكون جزءاً للماهيات الأخرى

ويبقى شيء ينبغي ذكره، وهو إنا كيف نسأل ليقع الفصل وحده جواباً وبعبارة أوضح ((إن الفصل وحده يقع في الجواب عن أي سؤال؟))

نقول يقع الفصل جواباً عما إذا سألنا عن خصوصية الماهية التي يمتاز بها عن أغيارها، بعد عن نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين أغيارها فإذا رأينا شبحاً من بعيد، وعرفنا انه حيوان وجهلنا خصوصيته فبطبيعتنا نسأل فنقول:((أي حيوان هو في ذاته؟)) ولو عرفنا انه جسم فقط لقلنا:((أي جسم هو في ذاته؟))

---

[23] أي أنه من الذاتيات وليس من العرضيات ولو كان من العرضيات لما يقال عنه في جواب "أي شيء هو في ذاته" ولقال عنه "أي شيء هو في عرضه" ثم أن الفصل في اللغة بمعنى القطع يقال فصلته فانفصل أي قطعته فانقطع ثم استعمل بمعنى ما يتميز به شيء عن شيء لازماً كان أو مفارقاً ذاتياً أو عرضياً استعمالاً للمصدر بمعنى الفاعل كالعدل بمعنى العادل ثم نقله المنطقيون إلى الذاتي المتميز به الشيء عن الآخر استعمالاً للمطلق في المقيد.

وان شئت قلت بدل في ذاته في جوهره أو حقيقته، فإن المعنى واحد أو الجواب عن **الأول** (ناطق) فقط وهو فصل الإنسان، أو (صاهل) وهو فصل الفرس. وعن **الثاني** (حساس) مثلاً، وهو فصل الحيوان

إذن:- يصح ان نقول ان الفصل يقع في جواب (أي شيء؟). و(شيء) كناية عن الجنس الذي عرف قبل السؤال عن الفصل[24].

وعليه، يصح تعريف الفصل بما يأتي:

((هو جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب "أي شيء هو في ذاته؟"[25]))

---

[24] قوله في جواب "أي شيء" خرج النوع والجنس لأنهما يقعان في جواب (ما هو) وخرج بقوله " في ذاته " الخاصة لأنها لا تقع في الذاتيات بل في العرض.

[25] لا يقال وهذا الكلام في محل بحث واضح لأنه كان عليه أن يميز موارد جهل السائل حتى يعلم مراده عن سؤاله ومع الجهل بمراده عن سؤاله " أي شيء هو في ذاته " كيف يسوّغ الجواب وكيف يعلم ان الجواب مطابق للسؤال أو أنه أجنبي عنه فإن قوله كما صح أن يجاب أنه (ناطق) أو (صاهل) أو (حساس) ينطبق على سؤال من يعلم أنه شيء من الأشياء ويطلب ذاتياً يميزه عن الأشياء المشاركة في الشيئية في أن حال الناطق وحده لا يعطيه سوى بقاءه على جهله إذ لم يعلم حقيقة الإنسان وإنما يعرف منه أنه أي شيء من أشياء العالم كما أن مثل هذا السؤال جوابه "أنه حيوان" أولى بأن يقول أنه (ناطق) فالمفروض أولاً تشخيص مراد السائل من سؤاله ثم إعطاء الجواب.
لأنه يقال: أولاً: إن هذا لا يرد على كلام الشيخ المظفر(قدس سره) لأنه قيل التعريف بيّن بأن الشيء كناية عن الجنس حيث قال (وشيء كناية عن الجنس الذي عرف قبل السؤال عن الفصل....)
ثانياً: والمسألة أوضح في دفع قولك لو لاحظنا كلام الشيخ(قدس سره) قبل ذلك حيث قال(.... يقع الفصل جواباً..... بعد أن نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين أغيارها.... فإذا رأينا شبحاً من بعيد وعرفنا أنه حيوان.... فنقول أي حيوان هو في ذاته.... ولو عرفنا أنه جسم فقط لقلنا أي جسم هو في ذاته).

تقسيمات

1- النوع: حقيقي وإضافي

2- الجنس: قريب وبعيد ومتوسط

3- النوع الإضافي: عالٍ وسافل ومتوسط

4- الفصل: قريب وبعيد. مقوم ومقسم

1- لفظ النوع مشترك[26] بين معنيين أحدهما (الحقيقي) وهو احد الكليات الخمسة وقد

ثالثاً: بعد التسليم بأن الفعل هو جزء من مفهوم الماهية وهو الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداها وبعد التسليم بأن السائل والمجيب يعلمان ذلك فأن السائل لو سأل عن الشبح بـ(أي جسم هو في ذاته) فأن المجيب يمكن ان يقول هو حيوان وهذا الجواب صحيح لكنه أكثر أجمالاً مما لو قال: هو ناطق حيث يعلم السامع ان الناطق هو الفصل للإنسان الذي يميزه عن بقية الأجسام الأخرى فهذا الجواب أدق وأوضح وأولى إضافة لذلك بأن من يعرف معنى الفصل (الناطق) إنه جزء ماهية النوع (الإنسان) الخاص به فأنه من الممكن جداً (إن لم يكن مسلماً) إنه يعرف الجزء الآخر للمهية (الحيوان).

[26]) أختلف المناطقة في أن النوع هل هو مشترك لفظي بين الحقيقي والإضافي أو مشترك معنوي فيهما والمشهور هو الأول وعليه ظاهر عبارة المصنف(قدس سره) لأنه قال "بين معنيين" والمشترك المعنوي له معنى واحد ذو أفراد متعددة.

وأشكل صاحب المقرر (ص217) بناءاً على الاشتراك اللفظي تقسيم النوع إلى الحقيقي والإضافي تقسيماً حقيقياً لأن مفهوم المقسم لابدَّ أن يحفظ في كل الأقسام والمشترك اللفظي لا تشترك معانيه إلا بلفظه دون مفهومه.

لكن مع هذا يقال: إذا كان الكلام في المشترك اللفظي (في المنطق خاصة) فإنه لا يصح أن نعتبر المنقول مشترك كيف فأنه في تقسيم الألفاظ أعتبر المشترك قسيم للمنقول فرجع ذلك وأعرف الفرق بينهما إضافة لذلك فإنه إذا حصل الاشتراك باللفظ والمفهوم (أي المعنى) فأن هذا مشترك معنوي وليس لفظياً إضافة

تقدم و ثانيهما الإضافي

والمقصود به الكلي الذي فوقه جنس. فهو نوع بالإضافة الى الجنس الذي فوقه، سواء كان نوعاً حقيقاً أو لم يكن، كالإنسان بالإضافة إلى جنسه وهو الحيوان وكالحيوان بالإضافة الى جنسه وهو الجسم النامي، وكالجسم النامي بالإضافة الى الجسم المطلق، وكالجسم المطلق بالإضافة الى الجوهر [27].

لذلك فإنه في المنقول لا يشترك اللفظان في تمام (المفهوم) المعنى نعم توجد مناسبة بين المعنيين وتلاحظ هذه المناسبة في الوضع اللاحق (فمثلاً) الصلاة بتمام المعنى مع الدعاء بل أن الصلاة ماهية أعتبارية مؤلفة من مقولات مختلفة ومن هذه المقولات الدعاء وليس كل مقولات الصلاة هي دعاء وكذا الكلام في الحج والقصد.....

[27]) الجوهر: وهو الموجود لا في موضوع أي لا يحتاج إلى موضوع لوجوده بل يوجد لنفسه

ويمكن تقسيم الجوهر إلى ما يلي:

1- (الهيولى): الجوهر الذي هو محل جوهر آخر.

2- (الصورة): وهي الجوهر الذي هو حال هو الجوهر الآخر.

وتنقسم الصورة إلى:-

أ- صورة جسمية في الهيولى الأولى.

ب- صورة نوعية في الهيولى الثانية.

3- (الجسم) هو جوهر مركب منهما (1+2) أي (الجسم = الهيولى + الصورة).

4- (النفس) وهو الجوهر الذي ليس بأحد الأقسام السابقة لكنه يتعلق بالجسم وهذا جوهر مجرد من حيث الذات ولكنه يتعلق بالجسم لإحتياجه في الفعل إلى الآلة.

5- (العقل) وهو جوهر ليس بأحد الأقسام السابقة ولا يتعلق بالجسم وهذا جوهر مجرد في ذاته ومجرد في فعله فهو مفارق عن المادة لكن لم يثبت وجود مجرد سوى الله (سبحانه وتعالى)

وأما العرض فهو الموجود في موضوع أي يحتاج إلى معروض كي يعرض عليه "أي موجود لغيره"

أي أن العرض له كون في نفسه لإستقلاله في العقل والعرض قائم (وموجود) بالموضوع (بالمحل) في

2- قد[28] تتألف سلسلة من الكليات يندرج بعضها تحت بعض كالسلسة المتقدمة التي تبتدي ء بالإنسان وتنتهي بالجوهر.

فإذا ذهبت بها (متصاعداً) من الإنسان، فمبدؤها (النوع)، وهو الإنسان في المثال، وبعده الجنس الأدنى الذي هو مبدأ سلسة الأجناس ويسمى (الجنس القريب)، لأنه أقربها الى النوع، ويسمى أيضاً (الجنس السافل)، وهو الحيوان في المثال.

ثم هذا الجنس فوقه جنس، ويسمى (الجنس البعيد) و (الجنس العالي) و(جنس الأجناس)، وهو الجوهر في المثال.

الخارج

وقالوا: زيد	طويل	أزرق	ابن مالك
ا	ا	ا	ا
جوهر	كم	كيف	إضافة
في داره	بالأمس	كان يتكيء	بيده سيفٌ
ا	ا	ا	ا
أين	متى	وضع	جدة الاحاطة
لواه	فالتوى		
ا	ا		
فعل	انفعال		

فهذه عشرة مقومات سوى فالمقولة هي الجوهر أما باقي المقولات وهي تسع فهي تمثل العرض.

[28]) لعل إتيان المصنف (قدس سره) بلفظ (قدس سره) إشارة لعدم لزوم وجود سلسلة الكليات بالنسبة إلى كل كلي لإحتمال وجود الجنس المفرد والنوع المفرد وان منع الأكثر من وجودهما كليهما أو وجود أحدهما.

أما ما بين السافل والعالي فيسمى (الجنس المتوسط)، ويسمى (بعيداً) أيضاً، كالجسم المطلق والجسم النامي. فالجنس ـ على هذا ـ قريب وبعيد ومتوسط، أو سافل وعالٍ ومتوسط.

3ـ وإذا ذهبت في السلسلة (متنازلاً مبتدئاً من جنس الأجناس الى ما دونه حتى تنتهي الى النوع الذي ليس تحته نوع[29] فما كان بعد جنس الأجناس يسمى "النوع العالي")[30] وهو مبدأ سلسلة الأنواع الإضافية، وهو الجسم المطلق في المثال[31] وأخيرها أي منتهى السلسلة يسمى (نوع الأنواع) أو (النوع السافل) وهو الإنسان المثال[32]

أما ما يقع بين العالي والسافل فهو المتوسط، كالحيوان والجسم النامي. فالجسم

---

[29]) النوع السافل التي توجد تحته لمصاديق وهو آخر كلي في السلسلة ونقصد بآخر هو الكلي الماهوي من الكليات الخمس أما غيره فيوجد كلي مثل وجود الأصناف فهي مثلاً تأتي بعد النوع السافل.

[30]) المراد به هو نوع إضافي لأن النوع الحقيقي واحد في كل سلسلة وهو نوع الأنواع أو النوع السافل.

[31]) لأن الجوهر له أقسام (أنواع إضافية) خمسة كما تقدم وهي المادة والصورة والجسم المطلق والنفس والعقل والكلام في مقام السلسلة المرتبطة بالجسم المطلق لأن الإنسان يدخل فيه.

[32]) هذا هو المشهور وذهب صدر المتألهين إلى أن الإنسان جنس سافل وليس نوعاً سافلاً ونوع الأنواع وأما نوع الأنواع (الجنس السافل) فهي الصورة الملكية والصورة البهيمية والصورة الشيطانية.
ومن هنا فالسلسلة لا تبتدئ بالإنسان، وإنما بأحد هذه الأنواع فيقال سلسلة الصورة السبعية أو سلسلة الصورة البهيمية.....
وبهذا يضاف كلي آخر للسلسلة المرتبطة بالإنسان

النامي جنس متوسط ونوع متوسط

إذن: النوع الإضافي عالٍ ومتوسط وسافل.

تنبيه: يتضح مما سبق ان كلاً من المتوسطات لابدَّ ان يكون نوعاً لما فوقه وجنساً لما تحته. والتوسط النوع والجنس[33].

قد يكون واحداً إذا تألفت سلسلة الكليات من أربعة، وقد يكون أكثر إذا كانت السلسلة أكثر من أربعة.

فمثال الاول: (الماء) المندرج تحت (السائل) المندرج تحت (الجسم) المندرج تحت (الجوهر). أو (البياض) المندرج تحت (اللون) المندرج تحت (الكيف المحسوس) المندرج تحت (الكيف)

ومثال الثاني: سلسلة الإنسان الى الجوهر المؤلفة من خمسة كليات، كما تقدم. أو (متساوي الساقين) المندرج تحت (المثلث) المندرج تحت (الشكل المستقيم الأضلاع) المندرج تحت (الشكل المستوي) المندرج تحت (الشكل) المندرج تحت (الكم). وهذه السلسلة مؤلفة من ستة كليات، والأنواع المتوسطة ثلاثة (المثلث، والشكل المستقيم الأضلاع، والشكل المستوي). والأجناس المتوسطة ثلاثة أيضاً: (الشكل المستقيم

---

[33]) أي المتصف أنه نوعٌ وجنسٌ معاً كالجسم النامي الذي هو نوع الجسم المطلق فإنه أخص من الجسم المطلق وهو جنس للجسم الحساس المتحرك بالإرادة.

الأضلاع والشكل المستوي، والشكل)

4- وكل نوع أضافي لابدَّ له من فصل يكون جزءاً من ماهيته، يقومها ويميزها عن الأنواع الأخرى التي في عرضه، المشتركة معه في الجنس الذي فوقه، كما يقسم الجنس إلى قسمين، أحدهما نوع ذلك الفصل، وثانيهما ما عداه، كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامي إلى حيوان وغير حيوان، فيقال: الجسم النامي حساس وغير حساس.

ولكن الفصل الذي يقوّم نوعه المساوي له لابدَّ ان يقوّم أيضاً ما تحته من الأنواع.

فالحساس المقوم للحيوان يقوم الإنسان وغيره من أنواع الحيوان أيضاً. لأن الفصل المقوم للعالي لابدَّ ان يكون جزءاً من العالي، والعالي جزء من السافل وجزء الجزء جزء فيكون الفصل المقوّم للعالي جزءاً من السافل فيقوّمه.

والقاعدة العامة ان نقول " مقوّم العالي مقوّم السافل[34] "

---

[34]) المقوّم: هو عبارة الفصل والفصل جزء حقيقته كما تقدم، إذن مقوم العالي فصله وفصل كل شيء جزؤه فمقوم العالي جزؤه والعالي جنس للسافل وجنس كل شيء جزؤه

إذن العالي جزء للسافل وبالتعويض ينتج: جزء العالي جزء السافل وبالتعويض ينتج: مقوّم العالي جزء السافل وبما أن الجزء مقوّم إذن ينتج: مقوّم العالي مقوّم السافل

ومثاله الحساس المتحرك بالإرادة فصل مقوم للحيوان وهو مقوم للإنسان، لأن مقوم العالي "الحساس المتحرك بالإرادة" هو جزء من العالي وهو "الحيوان" والعالي (الحيوان) جزء من السافل وهو (الإنسان) لأن الإنسان = حيوان ناطق وجزء الجزء جزء فينتج مقوم العالي جزء السافل "أي المتحرك بالإرادة" مقوم للسافل "الإنسان"

ولا عكس[35]

والفصل أيضاً إذا لوحظ بالقياس الى نوعه المساوي له قيل له: (الفصل القريب)، كالحساس بالقياس إلى الحيوان، والناطق بالقياس إلى الإنسان: وإذا لوحظ بالقياس إلى النوع الذي تحت نوعه قيل له: (الفصل البعيد)، كالحساس بالقياس الى الإنسان[36].

والحاصل أن الاستدلال عبارة عن قياسين من الشكل الأول بل عبارة عن ثلاث قياسات

الحساس المتحرك بالإرادة جزء الحيوان..... صغرى

الحيوان جزء الإنسان..... كبرى

الحساس المتحرك بالإرادة جزء جزء الإنسان ..... نتيجة

القياس الثاني:-

الحساس المتحرك بالإرادة جزء جزء الإنسان..... صغرى

وجزء الجزء جزء..... كبرى

الحساس المتحرك بالإرادة جزء الإنسان..... نتيجة

وبما أن جزء الشيء يكون مقوماً للشيء إذن ينتج أن الحساس المتحرك بالإرادة مقوم للإنسان

وبعبارة أخرى أنه يشكل قياس ثالث:-

الحساس المتحرك بالإرادة جزء مقوم للإنسان..... صغرى

الجزء المقوم = (جزء الإنسان مقوم للإنسان)..... كبرى

الحساس المتحرك بالإرادة مقوم للإنسان..... نتيجة

ملاحظة: مفهوم العالي هنا باعتبار إنه فوق نوع أو فوق جنس يكون عالي وباعتبار يكون جنس أو نوع فوقه فهو سافل.

[35] المراد هنا بقوله: ((ولا عكس)) أي كلياً أي وليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي.

[36] وذكر في كشف المراد بأن الفصل أيضاً قد يكون غالباً، وهو فصل الجنس العالي، وقد يكون سافلاً، وهو فصل النوع السافل، وقد يكون متوسطاً وهو فصل الجنس المتوسط والسافل.

والخلاصة:- إن الفصل الواحد يسمى قريباً وبعيداً باعتبارين، ويسمى مقوماً ومقسماً باعتبارين.

الذاتي و العرضـي

الذاتي والعرضي اصطلاحا ت في المنطق تختلف معانيها[37]

ولا يهمنا الآن التعرض إلا لإصطلاحهم في هذا الباب، وهو الذي يسمونه بكتاب

---

[37] ذكر المصنف ((المظفر (قدس سره))) هذه الاصطلاحات في الجزء الثالث في الفصل العاشر من صناعة البرهان حيث قال: للذاتي في عرف المنطقيين عدة معاني:

(1) الذاتي في باب الكليات، ويقابله ((العرضي)) وهذا هو المبحوث في هذا المقام.

(2) الذاتي في باب الحمل والعروض ويقابله ((الغريب)) وهذا يبحث في مقام آخر مثلاً في الاصول تحت عنوان موضوع علماء الاصول حيث يُقال (إن موضوع كل علم هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية.....)

(3) الذاتي في باب الحمل أيضاً، وهو ما كان نفس الموضوع في حد ذاته كافياً لإنتزاع المحمول بدون حاجة إلى ضم شيء إليه وهو الذي يُقال له:- ((المنتزع عن مقام الذات)) ويقابله ما يسمى المحمول بالضميمة، مثل حمل الموجود على الوجود على الماهية ومثل حمل الأبيض على الجسم فإن الماهية موجودة ولكن لا بذاتها بل لعروض الوجود عليها والجسم أبيض ولكن لا بذاته بل لضم البياض إليه وعروضه عليه أما حمل الأبيض على البياض فإن البياض أبيض بذاته بدون حكم بياض آخر إليه.

(4) الذاتي في باب الحمل أيضاً، ولكنه في هذا القسم وصف لنفس الحمل لا للمحمول فيقال الحمل الذاتي ويُقال له الأولى أيضاً، ويقابله الحمل الشايع الصناعي. وسيأتي الكلام عنه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

(5) الذاتي في باب العلل ويقابله (الاتفاقي) مثل أن يُقال: (اشتعلت النار فأحترق الحطب) ومثل: (أبرقت السماء فقصف الرعد) فإن هذه الأمور ذاتية حيث أن إشتعال النار يتبعه إحراق الحطب إذا مسها لذاتها وكذلك فإن البرق يتبعه الرعد لذاته، أما لو قلنا: (فُتِحَ الباب فأبرقت السماء) ومثل: (نظر لي فُلان فاحترق حطبي) فإن هذه أمور اتفاقية.

(ايساغوجي) أي كتاب الكليات الخمسة، حسب وضع مؤسس المنطق الحكيم (أرسطو)[38]

وكان علينا أن نتعرض لهذا الاصطلاح في أول بحث الكليات الخمسة، لولا إنا أردنا إيضاح المعنى المقصود منه بتقديم شرح الكليات الثلاثة المتقدمة، فنقول:-

1- الذاتي[39]: هو المحمول[40] الذي تتقوم ذات الموضوع به غير خارج

---

[38] أرسطو: اسمه أرسطو طاليس، وهي كلمة يونانية معناها تام الفضيلة، لأن أرسطو بمعنى الفضيلة وطاليس بمعنى تام. ولد سنة (384) قبل الميلاد وتوفي في سنة (322) قبل الميلاد.
سلّمه أبوه نيقو ماخس في السنة السابعة عشر من عمره بيد افلاطون، في اليونان، فمكث عنده أكثر من عشرين سنة. وضع علم المنطق، ولم يكن علم مضبوط قبله آنذاك، ولذا لُقِبَ بالمعلم الأول، وكان وضعه له بأمر الاسكندر ذي القرنين (356- 324) ق. م، ولذا قيل للمنطق بأنه ميراث ذي القرنين.
وقد أعطاه على ذلك ـ كما نقل ـ خمسمائة ألف دينار، وأدر عليه كل سنة مئة وعشرين ألف دينار. وقد جعل أرسطو طاليس هذا العلم مشتملاً على ثمانية كتب، ثم أضاف إليها فرفو ريوس كتاب إيساغوجي ـ كما نقل فجعله مقدمة لها.

[39] يمكن القول: يتميز الذاتي عن العرض بما يلي:-
(1) الذاتي لا يقلل، مثلاً (لم الإنسان ناطق) وذلك لأن التقليل فرع عروض شيء لشيء.
(2) إن الذاتي يعقل قبل تعقل الشيء فإنك لا تقدر على تعقل الإنسان إلا إذا تعقلت ناطقيته وحيوانيته. أما العرضي فهو لا يعقل إلا بعد تعقل الشيء.
(3) إن الذاتي واضع بثبوته للشيء إذا عقل الإنسان حقيقة ذلك الشيء والعرض ما يقابله.

[40] يقصد بالمحمول إما
(1) (النوع) وهو نفس الماهية مثل الإنسان المحمول على أفراده وهي زيد وعمر وبكر فنقول زيد إنسان وبكر إنسان. أو
(2) جزء الماهية

عنها[41]. ونعني (بما تتقوم ذات الموضوع به) أن ماهية الموضوع لا تتحقق إلا به فهو قوامها، سواء كان هو نفس الماهية كالإنسان المحمول على زيد وعمر، أو كان جزءاً منها كالحيوان المحمول على الإنسان، أو الناطق المحمول عليه، فإن نفس الماهية أو جزأها يسمى ذاتياً.

وعليه فالذاتي يعم النوع والجنس والفصل لأن النوع نفس الماهية الداخلة في ذات الأفراد. والجنس والفصل جزءآن داخلان في ذاتها.

وعليه فالذاتي يعم النوع والجنس والفصل لإن النوع نفس الماهية الداخلة في ذات الأفراد. والجنس والفصل جزءان داخلان في ذاتها.

2- العرضي: هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع، لاحقاً له بعد تقومه بجميع ذاتياته[42]، كالضاحك اللاحق للإنسان والماشي اللاحق للحيوان، والمتحيز

مثل الحيوان المحمول على الإنسان أو على الفرس أو الناطق المحمول على الإنسان. فنقول الإنسان حيوان، الفرس حيوان، الإنسان ناطق، الفرس صاهل.

41) في هذا المقام يُقال أن الذاتي يقسم إلى:-

أ- الذاتي في باب الكليات الخمس، وهو ما ليس خارجاً عن الشيء وبعبارة، هو ليس خارجاً عن الشيء بل المحمول بالضميمة (وليس من قبل الخارج المحمول)كالناطق مربوط بالذات بعد ضم ضميمة إليه أي بعد ضم الناطق إليه.

ب- الذاتي في باب البرهان: وهو بمعنى ما ينتزع من ذات الشيء وبعبارة أخرى، فإن الذاتي فيها من قبيل الخارج المحمول كالإمكان الذي ينتزع من الذات بلا ضميمة إلى الذات بإنتزاعه ((كالممكن))،

42) وهنا يُقال أن العرضي يقسم إلى:

اللاحق للجسم.

وعندما أتضح هذا الإصطلاح تدخل الآن في بحث باقي الكليات الخمسة، وقد بقي منها أقسام العرضي فأن العرضي ينقسم الى:-

الخاصة والعرض العام

لأن العرضي: أما ان يختص بموضوعه الذي حمل عليه أي لا يعرض لغيره، فهو (الخاصة) سواء كانت مساوية لموضوعها كالضاحك بالنسبة الى الإنسان، أو

أ- العرضي في باب الكليات الخمس

أي الخارج عن الشيء والمحمول عليه بالضميمة أي بعد ضم البياض إلى الذات ويصبح البياض جزءاً من الورق مثلاً، احمل على الورق بأنه أبيض.

ب- العرضي في باب البرهان فهو الخارج عن صميم الشيء ويحمل على الشيء وهنا نلاحظ أنه بالرغم من كونه من صميم الشيء لكنه من ذاته، لأن الذات كما عرفناه هي النوع أو الجنس أو الفصل وهنا في المقام مثاله هو الوجود الذي يحمل على شيء مثل (زيد أو الإنسان) فنقول (زيد موجود) (الإنسان موجود) ونلاحظ أن الوجود ليس جنس للإنسان وليس هو فصل، ولذا قال في المنظومة:الخارج المحمول من ضميمة يغير المحمول بالضميمة.

وعليه نقول: ان (الموجود) عرضي في باب البرهان، وأن (الممكن) ذاتي في باب البرهان أيضاً ولأنهما معاً من باب البرهان فهما متمثلان من حيث أن كل منهما مربوط بذات الشيء بدون ضم ضميمة إليه، (والأبيض) عرضي في باب الكليات وكذلك الناطق ذاتي في باب الكليات ولأنهما في باب الكليات فهما متمثلان من حيث ان كل منهما مربوط بذات الشيء بعد ضم ضميمة إليه كالبياض والنطق، أما الإمكان ينتزع من ذات الممكن بدون ضم ضميمة وهذا ذاتي في باب البرهان.

كانت مختصة ببعض أفراده كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضة على بعض أفراد الإنسان.

وسواء كانت خاصة للنوع الحقيقي كالأمثلة السابقة، أو للجنس المتوسط كالمتميز خاصة الجسم، والماشي خاصة الحيوان[43]، أو لجنس الأجناس، كالموجود لا في موضوع خاصة الجوهر[44].

وأما أن يعرض لغير موضوعة أيضاً، أي لا يختص به، فهو (العرض العام)، كالماشي بالقياس إلى الإنسان، والطائر بالقياس الى الغراب، والمتحيز بالقياس الى الحيوان أو بالقياس الى الجسم الثاني.

وعليه يمكن تعريف الخاصة والعرض العام بما يأتي.

الخاصة: الكلي الخارج المحمول الخاص بموضوعه.

العرض العام:الكلي الخارج المحمول على موضوعه وغيره.

---

[43]) أراد المصنف (قدس سره) بذلك الجنس السافل لأنه ذكر الجنس المتوسط وجنس الأجناس فلم يبقَ إلا الجنس السافل فالحيوان في المثال هو الجنس السافل لأنه يوجد تحت جنس.

[44]) الجوهر جنس عالي ويسمى بجنس الأجناس لأنه لا جنس فوقه ولكنه بسيط الأجزاء له. لكن مع هذا يُقال انه لم يثبت بالبرهان ان الجوهر جنس الأجناس وأنه جنس عالٍ لا جنس فوقه نعم الذي ثبت بالبرهان ان الموجود ليس جنساً للجوهر ولا جنساً للعرض وكذلك ثبت بالبرهان أن العرض ليس جنساً للكيف والكم والإضافة وتفصيل ذلك في الحكمة.

تنبيهات وتوضيحات

1- قد يكون الشيء الواحد خاصة بالقياس إلى موضوع و عرضاً عاماً بالقياس إلى آخر، كالماشي، فإنه خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان ومثله الموجود لا في موضوع[45] والمتحيز[46] ونحوها مما يعرض الأجناس.

2- و قد يكون الشيء الواحد عرضياً بالقياس الى موضوع، و ذاتياً بالقياس الى آخـــر، كالملـون، فأنه خاصـــة الجسم، مع انه جنس للأبيض و الأسود و نحوها[47].

و مثله مفرق البصر، فـأنـه عرضي بالقياس الى الجسم، مع انه فصل للأبيض، لأن الأبيض (ملون مفرق البصر).

3- كل من الخاصة و الفصل قد يكون مفرداً و قد يكون مركباً. مثال المفرد منهما

---

[45]) فإنه خاصة الجوهر فهو يعرض عرضاً عاماً لما تحته، كالجسم المطلق، لأنه يعرض عليه وعلى غيره من أنواع (أنواع أو أجناس)، من العقل والصورة والمادة والنفس.

[46]) وهذا خاص الجسم المطلق فيكون عرضاً عاماً كالجسم النامي لأنه يعرض عليه وعلى غيره كالجسم الجامد.

[47]) اللون إذا نظرنا أنه ملون الأشياء فهو عارض عليها خارج عن ذاتياتها فنقول الجسم ملون، ولكن إذا نظرنا له باستقلالية (اللون بما هو لون) فهو جنس لأنواع وهي (الأبيض والأخضر والأحمر وغيرها) فنقول الأبيض ملون فيختلف باختلاف اللحاظ.

الضاحك والناطق.

ومثال المركب من الخاصة قولنا للإنسان: ((منتصب القامة بادي البشرة))[48]

ومثال المركب من الفصل قولنا للحيوان: ((حساس متحرك بالإرادة))

الصنف

4- تقدم إن الفصل يقوم النوع ويميزه عن أنواع جنسه، أي يقسم ذلك الجنس، أو فقل (ينوع) الجنس.

أما الخاصة فأنها لا تقوم الكلي الذي تختص به قطعاً، إلا أنها تميزه عن غيره، أي إنها تقسم ما فوق ذلك، فهي كالفصل من هذه الناحية في كونها تقسم الجنس، وتزيد عليه بأنها تقسم العرض العام أيضاً،[49] كالموجود لا في موضوع الذي يقسم (الموجود) الى جوهر وغير جوهر[50] وتزيد **عليه أيضاً بأنها تقسم كذلك النوع،**

---

[48]) السبب في تركيب هذه الخاصة لأنه "منتصب القامة" وحده، وكذا " بادي البشرة" وحده، عرض عام بالنسبة للإنسان لأن بعض الحيوانات منتصب القامة كالبطريق وبعض الحيوانات بادي البشرة أي لم يستر جسمها الشعر كالحوت وهذه الصفات لا تجتمع إلا في الإنسان.

[49]) لكن الفضل أيضاً يقسم العرض العام فإن الصاهل فصل الحصان يقسم الماشي ماشٍ صاهل وهو الحصان وماشٍ غير صاهل. وهو غير الحصان من جنس الحيوان.

[50]) وهذا معناه ان الموجود عرض عام للجوهر، لأنه يعرض عليه وعلى غيره أي يعرض الموجود على

وذلك عندما تختص ببعض أفراد النوع، كما تقدم، كالشاعر المقسم للإنسان وهذا التقسيم للنوع يسمى في اصطلاح المنطقيين (تصنيفاً)، وكل قسم من النوع يسمى (صنفاً)،

فالصنف: كل كلي اخص من النوع، ويشترك مع باقي أصناف النوع في تمام في حقيقتها، ويمتاز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة [51].

والتصنيف كالتنويع، إلا ان التنويع للجنس باعتبار الفصول الداخلة في حقيقة الأقسام، والتصنيف للنوع باعتبار الخواص الخارجة عن حقيقة الأقسام، كتصنيف الإنسان الى شرقي وغربي وإلى عالم وجاهل، وإلى ذكر وأنثى.... وكتصنيف الفرس إلى أصيل وهجين، وتصنيف النخيل إلى زهدي وبربن وعمراني ... إلى ما شاء الله من التقسيمات للأنواع بأعتبار أمور عارضة خارجة عن حقيقتها.

العرض (الذي هو الموجود في موضوع) والخاصة تكون قد قسمت العرض العام (أي الموجود) إلى:- موجود لا في موضوع، وهو الجوهر، وموجود في موضوع، وهو العرض. وهذا الكلام مبني على ما قلناه سابقاً بأنه ثبت بالبرهان أن الموجود ليس جنساً للجوهر والعرض بل ان الموجود هو عرض عام للجوهر وعرض عام للعرض.

[51]) وعُرف أيضاً بأنه "النوع المقيد بصفات عرضية" لكنه غير داخل في النوع، لأنه مركب من النوع والصفات العرضية، أي مركب من أمر داخل في حقيقة الشيء، وأمر خارج عن حقيقة الشيء، والمركب من الداخل والخارج خارج عن حقيقة الشيء لعدم كونه بمجموعة مقوماً للحقيقة.

الحمل[52] وأنواعه

5- وصفنا كلاً من الكليات الخمسة (بالمحمول) وأشرنا الى ان الكلي المحمول ينقسم إلى الذاتي العرضي. وهذا أمر يحتاج الى التوضيح والبيان:-

لأن سائلاً قد يسأل فيقول:- إن النوع قد يحمل على الجنس، كما يقال مثلاً: الحيوان إنسان وفرس وجمل إلى آخره، مع أن الإنسان بالقياس إلى الحيوان ليس ذاتياً له، لأنه ليس تمام الحقيقة، ولا جزءها، ولا عرضياً خارجاً عنه.

---

[52]) تعريف الحمل: هو الحكم بالإتحاد فإذا حملت شيء على شيء فإنك حكمت عليه بالإتحاد، ويشترط بالحمل أمور:-

(1) أن يكون الأعم بالمفهوم محمول على الأخص بالمفهوم لا أن الأخص محمول على الأعم فنقول (زيد إنسان والإنسان الحيوان)

ولا يصح أن نقول (الإنسان زيد والحيوان إنسان)

وعلى هذا يتفرع بأن الحمل يشترط ان يكون حملاً طبعياً لا وضعي أي أننا يصح ان نحمل الحيوان على الإنسان فنقول (الإنسان حيوان) وكذا نحمل الناطق على الإنسان فنقول (الإنسان ناطق) أما حمل الإنسان على الحيوان أو على الناطق فهو ليس حملاً صحيحاً منطقياً أي ليس حملاً طبعياً بل هو حمل وضعي.

(2) لكي يصح الحمل لابدَّ من وجود إتحاد بين الموضوع والمحمول أما لو كان الموضوع يباين المحمول فلا يصح الحمل، فلا يصح قولنا (الإنسان حجر).

(3) لكي يكون الحمل مفيد لابدَّ من وجود جهة تغاير بين الموضوع والمحمول فلا يصح حمل الشيء على نفسه فلا يصح أن نقول (الإنسان إنسان) فإنه حمل غير مفيد.

(4) المصدر لا يحمل بنفسه بل لابدَّ من تحويله (مثلاً) إلى مشتق كإسم فاعل فلا يصح أن نقول (الإنسان ضحك) بل الصحيح قولنا (الإنسان ضاحك) وتفصيل أن نقول (الإنسان ضحك) بل الصحيح قولنا (الإنسان ضاحك). وتفصيل هذا الكلام يأتي إن شاء الله تعالى في الاصول مثلاً في مبحث المعنى الحرفي ومبحث المشتق.

أ فهناك واسطة بين الذاتي والعرضي أم ماذا؟

وقد يسأل ـ ثانياً ـ فيقول: أن الحد التام يحمل على النوع والجنس، كما يقال: الإنسان حيوان. والحيوان جسم نام حساس متحرك بالإرادة.

وعليه فالحد التام كلي محمول وهو تمام حقيقة موضوعه، مع انه ليس نوعاً له ولا جنساً ولا فصلاً، فينبغي تسميته بالذاتي، لأنه هو نفس الذات، والشيء لا ينسب الى نفسه[53]

ولا بالعرض، لأنه ليس بخارج عن موضوعه فيجب ان يكون واسطة بين الذاتي والعرضي[54]

وقد يسأل ـ ثالثاً ـ فيقول:ـ إن المنطقيين يقولون أن الضحك خاصة الإنسان، والمشي عرض عام له مثلاً، مع أن الضحك والمشي لا يحملان على الإنسان، فلا يقال: الإنسان ضحك، وقد ذكرتم أن الكليات كلها محمولات على موضوعاتها، فما السر في ذلك؟

ولكن هذا السائل إذا إتضح له المقصود من (الحمل) ينقطع لديه الكلام، فإن الحمل

---

[53]) الحد التام كالنوع، لأن النوع نفس الذات أيضاً، إلا أن الحد التام بيان مفصل للذات والنوع بيان مجمل للذات.

[54]) أي ولا ينبغي تسمية الحد التام بالعرضي لأنه لم يخرج عن ذات الموضوع والعرض خارج من الذات فهو عارض فيها.

له ثلاثة تقسيمات. و المراد منه هنا بعض أقسامه في كل من التقسيمات، فنقول:-

1- الحمل:- طبعي ووضعي[55]:-

أعلم:- أن كل محمول فهو كلي حقيقي[56]، لأن الجزئي الحقيقي بما هو جزئي لا يحمل على غيره[57]

---

[55]) هذا التقسيم بلحاظ موافقة الطبع وعدم موافقته، فالحمل الطبعي هو حمل الأعم على الأخص ويسمى حمل طبعي لأنه يوافق الطبع كحمل الحيوان على الإنسان.

[56]) الكلي الحقيقي فسره الشريف في حاشيته بأنه: ما اندرج تحته شيء آخر، يحسب فرض العقل، سواء أمكن الاندراج في نفس الأمر أو لا، في مقابل الكلي الإضافي، وهو ما أندرج تحته شيء آخر في نفس الأمر.

[57]) لأن مفهوم الجزئي بما هو جزئي مع الجزئي الآخر مباين له (فمثلاً: "زيد" جزئي و "عمر" جزئي فزيد بما هو زيد مباين لعمر مع أنهما كلاهما جزئي بغض النظر عن إشتراكهما بالحيوانية أو الإنسانية) ومع الكلي مباين له أو أحد أفراده، كزيد مع الإنسان، وحمل الفرد على كليه ليس له معنى، فلا يُقال: الإنسان زيد لكن قد يشكل بمثل قولنا: "هذا زيد" فإن زيد (جزئي) حقيقي وقع محمولاً، بل هو من حمل الجزئي على جزئي لأنه اسم الإشارة "هذا" جزئي حقيقي.
ويمكن الجواب: بأن "زيد" الجزئي الحقيقي لم يحمل بما هو جزئي أو أنما حمل بما هو كلي لأن المراد منه (المسمى بزيد) أو صاحب اسم زيد أو نحو ذلك، وهو مفهوم كلي وان فرض إنحصاره في شخص واحد، لأنه مفهوم لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين فهو من حمل الكلي على الجزئي لكن ربما يعترض على هذا بأن لازم حمل (زيد) على (المسمى بزيد) أو صاحب اسم زيد لازمه تنكير لفظ (زيد) وإخراجه عن العلمية فيكون معنى (هذا زيد) هو (هذا صاحب اسم زيد) أو (هذا ممن يسمى بزيد) وهذا مخالف للإرتكاز العرفي واللغوي.....

وكل كُلي أعم بحسب المفهوم فهو محمول بالطبع على ما هو أخص منه مفهوماً كحمل الحيوان على الإنسان[58]

والإنسان على محمد، بل وحمل الناطق على الإنسان ويسمى مثل هذا (حملاً طبعياً) أي اقتضاه الطبع ولا يأباه[59].

وأما العكس، وهو حمل الأخص مفهوماً على الأعم[60] فليس حملاً طبعياً، بل بالوضع والجعل، لأنه يأباه الطبع ولا يقبله، فلذلك يسمى (حملاً وضعياً) أو جعلياً.

ومرادهم بالأعم بحسب المفهوم غير الأعم بحسب المصداق الذي تقدم الكلام عليه في النسب، فإن الأعم قد يراد منه الأعم بأعتبار وجوده في أفراد الأخص وغير أفراده، كالحيوان بالقياس إلى الإنسان، وهو المعدود في النسب، وقد يراد منه الأعم باعتبار المفهوم فقط، وإن كان مساوياً بحسب الوجود، كالناطق بالقياس إلى الإنسان، فإن مفهومه أنه شيء ما له النطق، من غير إلتفات إلى كون ذلك الشيء إنساناً أو لم يكن، وإنما يستفاد كون الناطق إنساناً دائماً من خارج المفهوم.

---

[58]) فإن مفهوم الإنسان أخص من مفهوم الحيوان وكذلك أخص منه مصداقاً أيضاً لأن مفهوم الحيوان ومصداقه يشمل الإنسان وغير الإنسان، والإنسان داخل تحت مصاديق الحيوان.

[59]) إن الناطق بحسب المفهوم أعم من الإنسان وإن كانا متساويين بالمصداق ومفهوم الإنسان هو حيوان ناطق بغض النظر عن كونه محمداً أو زيداً وهذا الحمل هو الذي اقتضاه طبع الإنسان.

[60]) كحمل الإنسان على الحيوان، مثاله الحيوان إنسان.

فالناطق بحسب المفهوم أعم من الإنسان، وكذلك الضاحك، وإن كانا بحسب الوجود متساويين له... وهكذا جميع المشتقات لا تدل على خصوصية ما تقال عليه، كالصاهل بالقياس إلى الفرس والباغم للغزال والصادح للبلبل والماشي للحيوان.

وإذا إتضح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الأول لان المقصود من المحمول في الكليات الخمسة المحمول بالطبع لا مطلقاً[61].

2- الحمل:- ذاتي أولي، وشايع صناعي[62]:-

وأعلم: ان معنى الحمل هو الاتحاد بين شيئين، لأن معناه أن هذا ذاك. وهذا المعنى

---

[61] مراد المصنف (قدس سره):

1- إن الحمل الطبعي هو الحمل الذي يقتضيه الطبع ولا يأباه، وإن حمل الكلي الأعم مفهوماً على الأخص منه من موارد هذا الحمل.

2- والحمل الوضعي أو الجعلي:- هو حمل الأخص على الأعم وسمي حملاً وضعياً أو جعلياً لأنه يأباه الطبع مثاله (الإنسان زيد).

[62] هذا التقسيم بلحاظ جهة التغاير والإتحاد ينقسم إلى:-

1- الحمل الشايع الصناعي:- فجهة الإتحاد بين الموضوع والمحمول ((المصداق الخارجي)) وجهة التغاير بنفس مفهوم المحمول ومفهوم الموضوع مثاله (الإنسان حيوان)، وجهة التغاير هي مفهوم المصاديق الخارجية وهي أفراد الإنسان (زيد وعمر وبكر.....) وهي نفسها أفراد للحيوان.

2- الحمل الذاتي الأولي:- جهة الإتحاد فيه هي نفس المفهوم وجهة التغاير أمر اعتباري كأن يكون الإجمال والتفصيل مثل (الإنسان، حيوان ناطق) فالمحمول (حيوان ناطق) نفس مفهوم الموضوع الذي هو (الإنسان) مفهوم مجمل عبارة عن النوع، أما (حيوان ناطق) فهو مفهوم تفصيلي أي عبارة عن الجنس والفصل وهو تفصيل بالمقارنة مع مفهوم الإنسان.

كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعي المغايرة بينهما ليكونا حسب الفرض شيئين.

ولولاها لم يكن إلا شيئاً واحداً، لا شيئان.

وعليه لابدَّ في الحمل من الاتحاد من جهة والتغاير من جهة آخرى، كما يصح الحمل. ولذا لا يصح حمل بين المتباينين، إذ لا إتحاد بينهما. ولا يصح حمل الشيء على نفسه، إذ الشيء لا يغاير نفسه[63].

ثم ان هذا الإتحاد أما أن يكون في المفهوم، فالمغايرة لابدَّ ان تكون اعتبارية[64] ويقصد بالحمل حينئذٍ أن مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيته، بعد أن يلحظا متغايرين بجهة من الجهات. مثل قولنا:- ((الإنسان حيوان ناطق))، فإن مفهوم الإنسان ومفهوم حيوان ناطق واحد، إلا أن التغاير بينهما

---

[63]) أي لابدَّ في الحمل من وجود جهة تغاير وجهة إتحاد، لأنه لا يصح حمل المتباينين وأيضاً لا يصح حمل الشيء على نفسه من دون أي مغايرة حقيقية أو اعتبارية فإذا وجدنا مثل هذا الحمل لابدَّ من فرض مغايرة اعتبارية بينهما حتى يصح الحمل (فمثلاً) عندما نقول (الإنسان إنسان) فالموضوع والمحمول بالواقع شيء واحد ولكن لتصحيح الحمل يُقال أنهما بحسب الفرض والاعتبار شيئان "أي وجود مغايرة اعتبارية بينهما" وعندما نقول مثلاً ((التفاح تفاح)) فإنه لتصحيح الحمل يقال أيضاً بالمغايرة الفرضية الاعتبارية، كأن يراد منه ان ذات التفاح التي هي بجعل جاعل تتصف بأنها تفاح لا بجعل جاعل.

[64]) إذ لا مغايرة حقيقية بينهما في الخارج لأن كلما تحقق الإتحاد في المفهوم تحقق الإتحاد في المصداق، ولا عكس، فإن في قولنا "كل إنسان ناطق" تحقق الإتحاد في المصداق ولكنه لم يتحقق الإتحاد في المفهوم. أما إذا قلنا الإنسان حيوان ناطق فإنه يوجد إتحاد بالمفهوم بين الإنسان والحيوان الناطق وكذلك يوجد إتحاد بينهم في المصداق.

بالإجمال والتفصيل. وهذا النوع من الحمل يسمى (حملاً ذاتياً أولياً)[65]

وأما أن يكون الإتحاد في الوجود والمصداق، والمغايرة بحسب المفهوم. ويرجع الحمل حينئذٍ الى كون الموضوع من أفراد مفهوم المحمول ومصاديقه. مثل قولنا:- ((الإنسان حيوان))، فإن مفهوم إنسان غير مفهوم حيوان، ولكن كل ما صدق عليه الإنسان صدق عليه الحيوان. وهذا النوع من الحمل يسمى (الحمل الشايع الصناعي) أو (الحمل المتعارف)، لأنه هو الشايع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم.

وإذا إتضح هذا البيان يظهر الجواب عن السؤال الثاني أيضاً، لان المقصود من المحمول في باب الكليات هو المحمول بالحمل الشايع الصناعي، وحمل الحد التام من الحمل الذاتي الأولي.

3- الحمل:- مواطاة واشتقاق[66]:-

---

[65] قد يُقال سمي ((ذاتياً)) لأن مفهوم المحمول فيه هو ذات مفهوم الموضوع وإنما سمي ((أولياً)) لأنه حمل بديهي.

[66] هذا التقسيم بلحاظ أنه (هو هو) أو حمل (ذو هو) وينقسم إلى:-
أ- حمل مواطاة: وهو أن ذات الموضوع هو نفس المحمول أو هو حمل (هو هو) أي الموضوع هو نفس المحمول مثل (الإنسان ضاحك) والمواطاة يعني الاتفاق وهو مثل حمل المشتقان وهو صحيح وسيأتي الكلام عن معنى المشتق وان المشتق الاصولي يختلف عن المشتق النحوي وان بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه ويأتي الكلام عن الجهة المصححة لهذا الحمل وان المشتق بسيط أو مركب.... كل هذا في بحوث الاصول إن شاء الله تعالى....

إذ قلنا: الإنسان ضاحك، فمثل هذا الحمل يسمى (حمل مواطاة) أو (حمل هو هو)، ومعنا أن ذات الموضوع نفس المحمول.

وإذا شئت فقل معناه: هذا ذاك. المواطاة معناها الاتفاق. وجميع الكليات الخمسة يحمل بعضها على بعض وعلى أفرادها بهذا الحمل.

وعندهم نوع آخر من الحمل يسمى (حمل اشتقاق) أو حمل (ذو هو) كحمل الضحك على الإنسان، فأنه لا يصح أن تقول: الإنسان ضحك، بل ضاحك أو ذو ضحك[67].

وسُمي حمل أشتقاق وذو هو، لأن هذا المحمول، بدون أن يشتق منه اسم كالضاحك، أو يضاف إليه (ذو) لا يصح حمله على موضوعه، فيقال للمشتق

ب- حمل الاشتقاق:- وهو حمل (ذو هو) مثل ((حمل الإنسان ذو ضحك)) فإنه لا يصح حمل (الضحك) على الموضوع (الإنسان) إلا بإضافة (ذو) إليه. وربما يُقال أن الأنسب تسمية الأول (حمل المواطاة) بحمل المشتق لأنه كما عرفنا من الأول بأنه تحمل المشتقات وهو (قدس سره) أيضاً أعطى مثالاً وقال (الإنسان ضاحك) ومن الواضح ان (الضاحك) من المشتقات وهنا في الثاني نسميه حمل مواطاة حيث يحمل (الضحك) على (الإنسان) وهذا غير صحيح (وسببه في بحوث الاصول) ولذا نلتجئ إلى إضافة (ذو) حتى يصبح الحمل، ومهما كان فلا مشاحة في الاصطلاح خاصة وان الشيخ(قدس سره) أعطى مبرراً للأول فقط حيث قال (المواطاة معناها الاتفاق).....

[67])لأن مفهوم الضحك يختلف عن مفهوم الإنسان أما إذا حملت اسم الفاعل ضاحك فإن الإنسان من مصاديق الضاحك وكذا فإن الإنسان من مصاديق ذي ضحك (صاحب ضحك).

كالضاحك محمولاً بالمواطاة، وللمشتق منه كالضحك محمولاً بالاشتقاق[68].

والمقصود بيانه أن المحمول بالاشتقاق كالضحك والمشي والحس لا يدخل في أقسام الكليات الخمسة، فلا يصح ان يقال: الضاحك خاصة للإنسان، ولا اللون خاصة للجسم ولا الحس فصل للحيوان، بل الضاحك، والملون هو الخاصة والحساس هو الفصل... وهكذا وإذا وقع في كلمات القوم شيء من هذا القبيل فمن التساهل في التعبير[69]

الذي قد يشوش أفكار المبتدئين، إذ ترى بعضهم يعبر بالضحك ويريد منه الضاحك.

وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث.

---

[68]) وذكر بعضهم كالشريف في حاشيته حيث جعل الحمل ثلاثة أقسام:-

1- حمل المواطاة كحمل ناطق على الإنسان.

2- حمل الاشتقاق كحمل النطق عليه.

3- حمل التركيب كحمل "ذو نطق" عليه ولما كان مؤدي القسمين الأخيرين واحداً جعلهما المشهور واحداً.

ولكن مع هذا يُقال أن الكلام لو كان في المؤدي فإنه على القول بتركيب المشتق (وهو مشهور المتأخرين) فإن المشتق مثل (ناطق) معناه (ذات لها نطق أي ذو نطق) أو (شيء له نطق) وبهذا يتحصل نفس مؤدى القسمين الأخيرين فيجب على ذلك المبنى جعلها واحداً أي الأقسام الثلاثة ترجع إلى قسم واحد.

[69]) إن قلت: لأن الضحك خاصة للإنسان مثلاً، أي عرض خاص له بمعنى أنه الموجود في موضوع، في مقابل الجوهر الذي الموجود لا في موضوع، وليس المراد منه الكلي الخارج المحمول الخاص.

قلت: لكن هذا الكلام لا يصلح أن يكون دليلاً على صحة مثل ذلك الحمل، والأولى القول أنه اشترطنا في صحة الحمل وتتمة الكلام في المعنى الحرفي وفي المشتق إن شاء الله.

نعم: (اللون) بالقياس إلى البياض كلي، وهو جنس له، لأنك تحمله عليه حمل مواطاة، فتقول البياض لون أما اللون والبياض بالقياس إلى الجسم فليسا من الكليات المحمولة عليه[70].

العروض معناه الحمل[71]

---

[70]) فالشيء الواحد قد يكون محمولاً بالمواطاة بالقياس إلى شيء ويكون محمول بالاشتقاق.

[71]) الأوصاف أو الأعراض أو المحمولات المنتسبة إلى شيء نتصور على أحد الأنحاء حسب تصورات بعض الاصوليين ومنهم المحقق ضياء الدين العراقي(قدس سره).

1- العرض الذاتي في باب الكليات الخمسة (الايساغوجي): أن يكون العرض منتزعاً من مرحلة ذات الشيء فيوصف به بإعتبار جزءاً منه ووصفاً داخلياً له مثلاً بـ(الإنسان حيوان ناطق).

2- العرض الذاتي في باب البرهان: أن يكون العرض منتزعاً من أمر خارج عن ذات الشيء ولكنه من إقتضاءاتها بحيث يكفي ثبوت ذات الموضوع وحده للاتصاف به بلا حاجة إلى جهة خارجية كالحرارة للنار والزوجية للأربعة (مثلاً) النار حارة، الأربعة زوج.

3- الواسطة تعليلية ((واسطة ثبوتية)) أن يكون عارضاً بواسطة أمر خارج عن ذات الشيء وهذا الشيء واسطة تعليلية تقتضي ثبوت العرض لنفس الشيء فيكون الشيء هو المعروض لا الواسطة ((وتسمى الواسطة الثبوتية)) كالمجاورة التي تكون واسطة لعروض الحرارة على الماء: (مثلاً) الماء حار فالحرارة تعرض على الماء بواسطة المجاورة والواسطة ما دامت ليست هي المعروضة للوصف فإنه لا يفرق فيها بين ان تكون الواسطة الخارجية أعم أو أخص أو مساوياً أو مبايناً.

4- الواسطة حيثية تقيدية وفيها أربعة أقسام:

(أ) أن يكون عارضاً بواسطة، أمر خارجي (أخص) يكون حيثية تقييدية في العروض أي تكون الواسطة هي المعروضة للوصف حقيقة ((ويسمى الواسطة في العروض)) ويشترط في هذا أن يكون ذو الواسطة جزءاً تحليلياً من الواسطة. ومثاله ما يعرض على الجنس بواسطة النوع.

(ب) أن يكون عارضاً بواسطة تقييدية ((أمر أعم داخلي)) مع افتراض كون الواسطة جزءاً من ذي الواسطة من قبيل ما يعرض على النوع بواسطة الجنس ولازم هذا أن لا يكون ذو الواسطة ((النوع مثلاً)) معروضاً للوصف لا ضمناً ولا استقلالاً مثلاً الإنسان حساس أو الإنسان جسم نامٍ أي الحساس والجسم النامي يعرض على الإنسان بواسطة الحيوان.

(جـ) أن يكون عارضاً بواسطة تقييدية مباينة (أمر مباين) عن ذيها ذاتاً وبحسب عالم التحليل لا وجوداً من قبيل عوارض الجنس بواسطة الفصل في مثل قولنا بعض الحيوان مدرك الكليات (فمدرك الكليات يعرض على الحيوان بواسطة العقل "النطق" أي بواسطة الناطق)

ومن الواضح أن الحيوان يباين الناطق ذاتاً بحسب عالم التحليل أما في عالم الوجود فإن حصة الحيوان التي عبر عنها بـ(بعض الحيوان) تساوي الناطق في عالم الوجود.

(د) أن يكون عارضاً بواسطة تقييدية مباينة مع ذي الواسطة ذاتاً ووجوداً (أمر مباين ذاتاً ووجوداً) من قبيل ما يعرض على الجسم وينسب إليه من البطيء أو السرعة مع كونه عرضاً لحركة الجسم المباينة معه في الوجود أيضاً (فمثلاً) نقول: جسم بطيء حيث يعرض على الجسم بواسطة الحركة

جسم سريع حيث تعرض السرعة على الجسم بواسطة الحركة

إضافة لذلك فإن العرض:

(1) تارة يلحظ مضافاً إلى موضوعه في عالم الوجود وهنا كل ما يكون محمولاً على الشيء حقيقة يكون عارضاً عليه حقيقة أيضاً لأن الوجود الخارجي للمعروض واحد على كل حال وإن كان ذا أجزاء بحسب عالم التحليل فالأقسام كلها ما عدا الأخير تكون من العرض الذاتي سواء كان بلحاظ صحة الجمل والإسناد أم بلحاظ صحة الاتصاف والعروض.

(2) وتارة يلحظ العرض مضافاً إلى موضوعه في عالم التحليل وهنا ما لا يكون عارضاً على شيء حقيقة لا يصح حمله عليه حقيقة فأعراض الجنس كما لا تكون إعراضاً للفصل حقيقة كذلك لا تكون محمولة عليه لأن الجنس والفصل بحسب التحليل متباينان لا ينسب أحدهما أو ماله من أعراض إلى الآخر وعليه يلخص العرض الذاتي بالأقسام الثلاثة الأولى حيث يوجد نسبتان مختلفتان بين الشيء وما يعرض عليه.

الأولى: نسبة المحلية: أي أن يكون الشيء محلاً وموضوعاً للعرض.

الثانية: نسبة المنشئية: أي يكون الشيء سبباً لوجود العرض.

وهاتان النسبتان قد تتطابقان وقد تفترقان فالحرارة تنسب إلى النار بالمحلية والمنشئية معاً.

بينما لا تنسب إلى الماء إلا بالمحلية والى المجاورة مع النار إلا بالمنشئية وظاهر الحكماء أن نظرهم في ذاتية العرض إلى النسبة الثانية أي المنشئية والاستتباع فكل عرض كان ثبوته لموضوع بذاته أو لأمر

6- ثم لا يشتبه عليك الأمر، فنقول: أنكم قلتم الكلي الخارج إن عرض على موضوعه فقط فهو الخاصة، وإلا فالعرض العام.

والضحك لاشك يعرض على الإنسان ومختص به. فإذن يجب ان يكون خاصة.

فإنا نرفع هذا الإشتباه ببيان العروض المقصود به في الباب، فإن المراد منه هو الحمل حملاً عرضياً لا ذاتياً.

وعليه فالضحك لا يعرض على الإنسان بهذا المعنى. وإذا قيل يعرض على الإنسان بمعنى آخر للعروض، وهو الوجود فيه.

وعندهم تعبير آخر يسبب الاشتباه، وهو قولهم الكلي الخارج عرض خاص وعرض عام، فيطلقون العرض على الكلي الخارج، ثم يقولون لمثل الضحك أنه عرض.

والمقصود بالعرض في التعبير الأول هو العرضي مقابل الذاتي، والمقصود بالعرض في الثاني هو الموجود في الموضوع مقابل الجوهر والموجود لا في موضوع.

ومثل اللون يسمى عرضاً بالمعنى الثاني، لأنه موجود في موضوع، ولكن لا يصح أن يسمى عرضاً بالمعنى الأول أبداً، لأنه بالقياس إلى الجسم لا يحمل عليه حمل

يرجع إلى ذاته من دون أن يساهم في ذلك واسطة خارجة عن حريم الموضوع عن ذات الموضوع فهو عرض غريب.

مواطاة، وبالقياس إلى ما تحته من الأنواع كالسواد والبياض هو جنس لها، كما تقدم فهو حينئذٍ ذاتي لا عرضي[72]

تقسيمات العرضي

العرضي: لازم ومفارق[73].

1- اللازم: ما يمتنع إنفكاكه عقلاً عن موضوعه، كوصف الفرد للثلاثة، والزوج للأربعة، و(الحارة) للنار[74].

2- المفارق: ما (لا) يمتنع إنفكاكه عقلاً عن موضوعة كأوصاف الإنسان المشتقة

---

72) لأن اللون داخل في مقولة الكيف الذي هو نوع من أنواع بل مقولة من مقولات العرض المقابل للجوهر، وهو من الكيف المبصر الذي هو نوع من أنواع الكيف المحسوس، بخلاف الضحك فإنه يسمى عرضاً بالمعنين.

73) وقد ذكر السبزواري في منظومته هذا التقسيم حيث قال:

مفارق يدوم أو يزول..... بطوء سراعاً سلب أو حصول

ولازم من فكه العقل امتنع..... فبين الشيء في الدرك تبع

وغير بين على خلافه..... وحي لعد الباق أصنافه.

74) ويمكن تقسيم العرض اللازم إلى أقسام أخرى وهي:-

1- لازم الماهية من حيث هي ماهية مع قطع النظر عن الوجود الخارجي والذهني وذلك مثل الإمكان للماهية.

2- اللازم العيني أي لازم الوجود الخارجي كالحرارة للنار فهو لازم للنار الخارجية لا الذهنية.

3- اللازم الذهني أي لازم للوجود الذهني، كالكلية للإنسان ويسمى "المعقول الثانوي".

من أفعاله وأحواله، مثل قائم وقاعد ونائم وصحيح وسقيم وما إلى ذلك، وأن كان لا ينفك أبداً.

فأنك ترى أن وصف العين (بالزرقاء) لا ينفك عن وجود العين، ولكنه مع ذلك يعد عرضياً مفارقاً، لأنه لو أمكنت حيلة لإزالة الزرقة لما أمتنع ذلك وتبقى العين عيناً. وهذا لا يشمل اللازم فلو قدرت حيلة لسلخ وصف الفرد عن الثلاثة لما أمكن أن تبقى الثلاثة ثلاثة، ولو قدر سلخ وصف الحرارة عن النار لبطل وجود النار. وهذا معنى امتناع الإنفكاك عقلاً.

اللازم: بين وغير بين.

البين: بين بالمعنى الأخص وبين بالمعنى الأعم.

1- البين بالمعنى الأخص: ما يلزم من تصور ملزومة تصوره، بلا حاجة إلى توسط شيء آخر

2- البين بالمعنى الأعم: ما يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالملازمة[75].

مثل: الاثنان نصف الأربعة أو ربع الثمانية، فأنك إذا تصورت الاثنين قد تغفل عن إنها نصف الأربعة أو ربع الثمانية، ولكن إذا تصورت أيضاً الثمانية (مثلاً)

---

75) أي أن هذا المحمول لازم لهذا الموضوع.

وتصورت النسبة بينهما تجزم انها نصفها.... وهكذا في نسبة الأعداد بعضها إلى بعض. ومن هذا الباب[76]

لزوم وجوب المقدمة لوجوب ذي المقدمة، فأنك إذا تصورت وجوب الصلاة، وهي توقف الصلاة الواجبة عليه، حكمت بالملازمة بين وجوب الصلاة ووجوبه.

وإنما كان هذا القسم من البين الأعم، لأنه لا يفرق فيه بين أن يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم وانتقال الذهن إليه وبين إلا يكون كافياً، بل لابدَّ من تصور اللازم وتصور النسبة للحكم بالملازمة.

وإنما يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم عندما يألف الذهن الملازمة بين الشيئين على وجه يتداعى عنده المتلازمان، فإذا وجد أحدهما في الذهن وجد الآخر تبعاً له، فتكون الملازمة حينئذٍ ذهنية

3- غير البين: وهو ما يقابل البين مطلقاً، بأن يكون التصديق والجزم بالملازمة لا يكفي فيه تصور الطرفين والنسبة بينهما، بل يحتاج إثبات، الملازمة إلى إقامة الدليل عليه، مثل الحكم بأن المثلث زواياه تساوي قائمتين، فإن الجزم بهذه الملازمة يتوقف على البرهان الهندسي، ولا يكفي تصور زوايا المثلث وتصور

---

[76]) أي من جهة كيفية الجزم بالملازمة.

القائمتين وتصور النسبة للحكم بالتساوي[77].

و الخلاصة: معنى البين مطلقاً ما كان لزومه بديهياً، وغير البين ما كان لزومه نظرياً.

المفارق: دائم وسريع الزوال وبطيئة.

الدائم: كوصف الشمس بالمتحركة، ووصف العين بالزرقاء.

سريع الزوال: كحمرة الخجل وصفرة الخوف.

بطيء الزوال: كالشباب للإنسان.

---

[77]) وكقولنا العالم حادث، فإننا إذا تصورنا العالم ثم الحدوث ثم النسبة بينهما، لم يلزم ذلك الجزم بلزوم الحدوث للعالم وإنما تحتاج إلى مقدمات وتصورات أخرى كتصور التغير، وقياس الحدوث على التغير ونحو ذلك.

بقي شيء وهو أن الشيخ (قدس سره) وغيره من المناطقة في تقسيم اللازم فإنهم في اللازم البين بالمعنى الأخص كان كلامهم في التصور والدلالة التصورية بينما في القسمين الآخرين (وهما البين بالمعنى الأعم وغير البين) كان كلامهم في التصديق والدلالة التصديقية، (فمثلاً) عندما نقول أن البين بالمعنى هو ما يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالملازمة فإننا أيضاً يمكن أن نقول مثل ذلك الكلام في البين بالمعنى الأخص بأنه ما يلزم من تصور ملزومه وتصوره وبعد هذا نقول أنه يلزم من تصوره وتصور الملزوم الجزم بالملازمة البينة بالمعنى الأخص أي أنه ببرهان الآن يقال لولا الملازمة البينة بالمعنى الأخص (أي لولا الجزم بهذه الملازمة) لما لزم من تصوره تصور الملزوم.

الكلي المنطقي و الطبيعي و العقلي

إذا قيل: (الإنسان كلي) مثلاً فهنا ثلاثة أشياء: ذات الإنسان بما هو إنسان، ومفهوم كلي بما هو كلي مع عدم الإلتفات إلى كونه إنساناً أو غير الإنسان، والإنسان بوصف كونه كلياً. أو فقل الأشياء الثلاثة هي: ذات الموصوف مجرداً، ومفهوم الوصف مجرداً والمجموع من الموصوف والوصف.

1- فأن لاحظ العقل (والعقل قادراً على هذه التصرفات) نفس ذات الموصوف بالكلي مع قطع النظر عن الوصف،[78]

بأن يعتبر الإنسان (مثلاً) بما هو إنسان من غير الإلتفات إلى أنه كلي أو غير كلي، وذلك عندما يحكم عليه بأنه (حيوان ناطق) فأنه أي ذات الموصوف بما هو عند هذه الملاحظة يسمى (الكلي الطبيعي). ويقصد به طبيعة الشيء بما هي[79].

---

78) ملاحظة ذات الموصوف من غير الإلتفات إلى أنه كلي أو غير كلي فهذا هو الكلي الطبيعي وهو الذي يوجد في الخارج بوجود أفراده فوصف الإنسان بالكلي يكون في العقل لا في الخارج، لأن الموجود في الخارج هو مصداق لمفهوم الكلي. ونسبة الكلي إلى أفراده كنسبة الآباء إلى الأبناء هذا هو مبنى المشهور وفي مقابله قول بأن نسبة الكلي إلى أفراده هي كنسبة الأب إلى الأبناء. ونقصد بالكلي هنا الكلي الطبيعي.

79) سُمي بالطبيعي (كما ذكر الملا عبد الله اليزدي في حاشيته) وذلك لوجوده في الخارج دون غيره من الكليات.

والكلي الطبيعي موجود في الخارج بوجود أفراده [80].

2- وان لاحظ العقل مفهوم الوصف بالكلي وحده، وهو أن يلاحظ أما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين مجرداً عن كل مادة مثل إنسان وحيوان وحجر وغيرها فإنه أي مفهوم الكلي بما هو عند هذه الملاحظة يسمى (الكلي المنطقي).

والكلي المنطقي لا وجود له إلا في العقل، لأنه مما ينتزعه ويفرضه العقل فهو من المعاني الذهنية الخالصة التي لا موطن لها خارج الذهن.

3- وان لاحظ العقل المجموع من الوصف والموصوف، بأن لا يلاحظ ذات الموصوف وحده مجرداً، بل بما هو موصوف بوصف الكلية، كما يلاحظ الإنسان بما هو كلي لا يمتنع صدقهِ على الكثير فإنه أي الموصوف بما هو موصوف بالكلي يسمى (الكلي العقلي[81]) لأنه لا وجود له إلا في العقل لاتصافه

---

[80] أي في ضمن وجود أفراده بوجود متعدد بتعددها بناءاً على مبنى المشهور بأن نسبة الكلي إلى أفراده كنسبة الآباء إلى الأبناء لا يوجد منحاز عن وجود أفراده.
وذهب التفتازاني إلى عدم وجوده في الخارج أصلاً، وإنما الموجود هو أفراده ومصاديقه، وإذا نسب إليه الوجود خارجاً فإنما ينسب إليه عرضاً ومجازاً كما تنسب الحركة للراكب في السفينة عرضاً ومجازاً من حيث أن الحركة في الحقيقة للسفينة وفي هذه المسألة أقول لا يسع المجال لطرحها وتفصيل الكلام في المباحث الاصولية كمبحث تعلق الأوامر بالطبائع أو بالأفراد أو في مبحث النهي أو غيرها.

[81] الكلي العقلي: وهو المفهوم الذي لا وجود له إلا في العقل وهو عبارة عن المجموع من الكلي المنطقي والكلي الطبيعي.

بوصف عقلي[82]،

فأن كل موجود في الخارج لابدَّ أن يكون جزئياً حقيقياً[83]

ونشبه هذه الاعتبارات الثلاثة لأجل توضيحها بما إذا قيل: (السطح فوق)، فإذا لاحظت (ذات السطح) بما يشتمل عليه من آجر وخشب ونحوهما، وقصرت النظر على ذلك، غير ملتفت إلى أنه فوق أو تحت، فهو شبيه بالكلي الطبيعي. وإذا لاحظت مفهوم (الفوق) وحده مجرداً عن شيء هو فوق، فهو شبيه بالكلي المنطقي. وإذا لاحظت ذات السطح بوصف أنه فوق، فهو شبيه بالكلي العقلي.

وأعلم: ان جميع الكليات الخمسة وأقسامها، بين الجزئي أيضاً، تصح فيها هذه الاعتبارات الثلاثة، فيقال على قياس ما تقدم: نوع طبيعي ومنطقي وعقلي، وجنس طبيعي ومنطقي وعقلي... إلى آخرها.

فالنوع الطبيعي مثل إنسان بما هو إنسان، والنوع المنطقي هو مفهوم (تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد في جواب "ما هو؟")، والنوع العقلي هو مفهوم الإنسان بما هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد... وهكذا يقال في باقي الكليات، وفي الجزئي أيضاً.

---

[82]) أي الكلي المنطقي.

[83]) ممكن أن يُقال: لأن الشيء ما لم يتشخص لا يوجد في الخارج فإذا تشخص فهو فرد وجزئي حقيقي ولا يمكن أن يكون كلياً.

الخـلاصـة:-

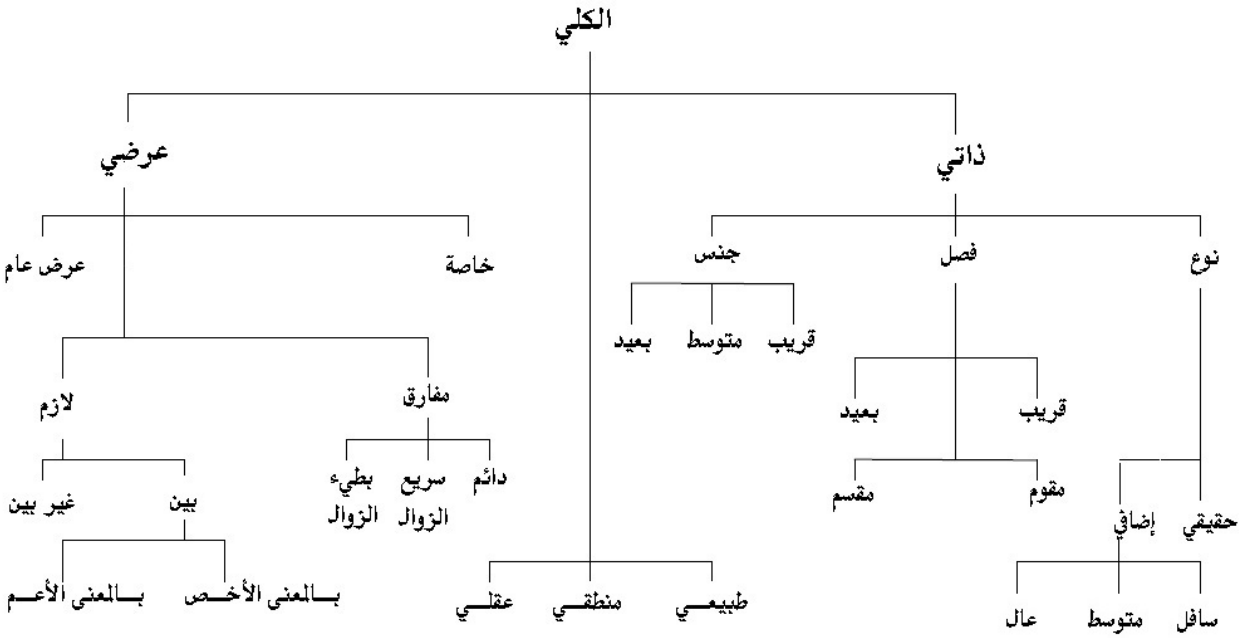
الكلي
ذاتي
عرضي
نوع
فصل
جنس
خاصة
عرض عام
حقيقي
إضافي
مقوم
مقسم
قريب
بعيد
قريب
متوسط
بعيد
دائم
مفارق
لازم
سافل
متوسط
عال
طبيعـي
منطقـي
عقلـي
سريع الزوال
بطيء الزوال
بين
غير بين
بالمعنى الأخص
بالمعنى الأعم

تمرينات

1- إذا قيل: التمر لذيذ الطعم مغذ من السكريات، ومن أقسام مأكول الإنسان، بل مطلق المأكول، وهو جسم جامد،فيه خل في مطلق الجسم، بل الجوهر - فالمطلوب ان ترتب سلسلة الأجناس في هذه الكليات متصاعداً، وسلسلة الأنواع متنازلاً، بعد التمييز بين الذاتي والعرضي. وأذكر بعد ذلك الأنواع الإضافية من هذه الكليات، وأقسام العرضيان منها[84].

2- وإذا قيل: الخمر جسم مايع مسكر، محرم شرعاً سالب للعقل مضر بالصحة، مهدم للقوى ـ فالمطلوب ان تميز الذاتي من العرضي في هذه الكليات، واستخراج سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة[85]

---

[84] أ- الذاتيات: السكريات - جسم (مع نقاش آت) - جسم جامد - مطلق الجسم - الجوهر.
العرضيات: لذيذ الطعم - مغذٍ - مأكول الإنسان - مطلق المأكول.
ب – سلسلة الأجناس: السكريات - جسم جامد - مطلق الجسم - الجوهر.
سلسلة الأنواع: مطلق الجسم - جسم جامد - السكريات - تمر.
جـ - الأنواع الإضافية: تمر - السكريات - جسم جامد - مطلق الجسم.
لكن هذا الجواب قابل للمناقشة وذلك لأنه ليس الجسم الجامد أعم مطلقاً من السكريات حتى تكون السلسلة كما ذكرت بل أن بينهما عموم وخصوص من وجه فيوجد أجسام مائعة وهي سكريات..... ولذا نقول أن الأولى اعتبار السكريات من العرضيات وليس من الذاتيات.
[85] أ- الذاتيات: جسم - مايع - مسكر (مع نقاش آت)

3- وإذا قيل: الحديد جسم صلب، من المعادن التي تتمدد بالطرق، والتي تصنع منها الآلات وتصدأ بالماء ـ فالمطلوب تأليف سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة، مع حذف ما ليس من السلسلة[86].

4- إذا قسمنا الاسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور فهذا من باب تقسيم الجنس إلى أنواعه، أو تقسيم النوع إلى أصنافه؟ أذكر ذلك مع بيان السبب[87].

العرضيات: محرم شرعاً ـ سالب للعقل ـ مضر بالصحة ـ مهدم القوى.

ب- سلسلة الكليات: خمر ـ مسكر ـ مايع ـ جسم

لكن هذا الجواب قابل للمناقشة وذلك لأنه ليس المائع أعم مطلقاً من المسكر حتى السلسلة كما ذكرت بل أن بينهما عموم وخصوص من وجه وذلك لأنه يوجد مسكر مثل الحشيشة وهو ليس مائعاً وتوجد مائعات ليست مسكرة (مثل) الماء ويوجد مائع مسكر (مثل) الخمر فالنسبة عموم وخصوص من وجه ولذا نقول أن الأولى اعتبار المسكر من العرضيات وليس من الذاتيات.

[86]) (الحديد).... (معدن يتمدد بالطرق ويصدأ بالماء).... (جسم صلب).

[87]) هذا التقسيم من تقسيم النوع إلى إضافة، لأنه بإعتبار الخواص الخارجة عن حقيقة الأقسام، فإن الأقسام مشتركة في تمام حقيقة الاسم، والرفع والنصب والجر له لا يؤثر في حقيقته شيئاً حيث انها تعرض على الأسماء بعد أن تدخل في الحمل أو المركبات فالاسم قبل دخوله في المركبات فإن له ماهية وحقيقة أي له دال ومدلول هذا سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مرفوعاً أو لم يكن داخلاً في جملة أصلاً.

الباب الثالث

المعرّف
وتلحق به القسمة

المقدمة: في مطلب ما و أي و هل و لِمَ.

إذا اعترضتك لفظة من أية لغة كانت، فهنا خمس مراحل متوالية، لابدَّ لك من اجتيازها لتحصيل المعرفة، في بعضها يطلب العلم التصوري، وفي بعضها الآخر العلم التصديقي

المرحلة الأولى: تطلب فيها تصور معنى اللفظ تصوراً أجمالياً، فتسأل عنه سؤالاً لغوياً صرفاً، إذا لم تكن تدري لأي معنى من المعاني قد وضع. والجواب يقع للفظ آخر[88]،

يدل على ذلك المعنى[89] كما إذا سألت عن لفظ (غضنفر)

فيجاب: أسد وعن (سميدع) فيجاب: سيد... وهكذا ويسمى مثل هذا الجواب

---

[88]) أي بلفظ آخر مرادف لذلك اللفظ إن كان مفرداً أو كالمرادف إن كان مركباً، نحو ((العنب فاكهة من الفواكه)) وليس مرادف حقيقي لأن الترادف والتباين من تقسيمات اللفظ المفرد كما مر ذكره.
لكن يمكن النقاش في هذا خاصة وان الكلام في اللغة والمعنى اللغوي حيث يُقال ان الترادف والتباين ليست من تقسيمات اللفظ المفرد فقط بل تشمل المركبات أيضاً حيث يقال أن هذه الجملة ترادف تلك الجملة ويُقال أن هذه الفقرة ترادف تلك الفقرة، وهذه الجملة تغاير وتباين الجملة الأخرى وهذا الكلام يرادف الكلام الآخر أو هذا الكلام يباين ويغاير الكلام الآخر وغيرها إضافة لذلك فإننا لو استفدنا من كلامه (قدس سره) (..... تصور معنى اللفظ) أن يريده حتى واحد ومعنى مفرد لا معنى متعدد ومركب فإنه يدل على ذلك المعنى الواحد المفرد حسب الفرض وهذا يعني أن تلك الجملة عبارة عن مفرد وليست مركب لأنها تدل على معنى واحد كما في (عبد الله) فإنها مفرد عندما تدل على اسم شخص.

[89]) بشرط أنه لا يعلم بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى أيضاً.

(التعريف اللفظي). وقواميس اللغات هي المتعهدة بالتعاريف اللفظية[90].

وإذا تصورت معنى اللفظ إجمالاً، فزعت نفسك إلى:

المرحلة الثانية: إذا ما دل عليه الاسم إجمالاً، لتميزه عن غيره في الذهن تمييزاً تاماً، فتسأل عنه بكلمة (ما) فتقول:(...ما هو؟).[91]

وهذه (ما) تسمى (الشارحة) لأنها يسأل بها عن شرح معنى اللفظ. والجواب عنه يسمى (شرح الاسم)، وبتعبير آخر(التعريف الاسمي)[92].

والأصل في الجواب ان يقع الجنس المعنى وفصله القريبين معاً، ويسمى (الحد التام

---

[90] حيث أن قواميس اللغات تختص بأن تضع لكل لفظ عدة معانٍ بل ألفاظ مرادفة له.

[91] تسأل بما الشارحة بشرط أن لا تعلم بالوجود أو العدم ويسمى (الحد التام الاسمي)
مثل (الغضنفر. ما الغضنفر؟)
الجواب حيوان مفترس (حد تام اسمي)
ولكن إذا أجاب بالجنس فقط فتسأل بـ(أي)
لكي يقع الفصل أو الخاصة جواباً مع الجنس فنقول في جواب الغضنفر حيوان، وأي حيوان هو ((أي في ذاته وخواصه)) ليقع الجواب حيوان مفترس.

[92] التعريف على قسمين:
1- التعريف اللفظي.
2- التعريف الحقيقي.
والتعريف الحقيقي على قسمين:
(أ) تعريف ما لم يعلم بوجوده في نفس الأمر ويسمى تعريفاً بحسب الاسم والسؤال هنا يكون بـ(ما) الشارحة.
(ب) تعريف ما علم بوجوده في نفس الأمر ويسمى: (تعريفاً بحسب الحقيقة) والسؤال هنا يكون بـ(ما) الحقيقية.

الاسمي). ويصح ان يجاب بالفصل وحده، أو بالخاصة وحدها، أو بأحدهما منضماً إلى الجنس البعيد، أو بالخاصة منضمة إلى الجنس القريب

وتسمى هذه الأجوبة تارة بالحد الناقص، وأخرى بالرسم الناقص أو التام، ولكنها توصف جميعاً بالاسمي[93].

وسيأتيك تفصيل هذه الاصطلاحات.

ولو فرض ان المسؤول أجاب خطأ بالجنس القريب وحده، كما لو قال ((شجرة)) في جواب (ما النخلة؟) ـ فأن السائل لا يقنع بهذا الجواب، وتتوجه نفسه إلى السؤال عن مميزاتها عن غيرها، فيقول:(أية شجرة هي في ذاتها؟) أو (أية شجرة هي في خاصتها؟) فيقع الجواب عن الأول بالفصل وحده، فيقول: (مثمرة التمر)، وعن الثاني بالخاصة، فيقول: (ذات السعف) مثلاً. وهذا هو موقع السؤال بكلمه (أي). وجوابها الفصل أو الخاصة. وإذا حصل لك العلم يشرح المعنى تفزع نفسك إلى:

المرحلة الثالثة: وهي طلب التصريف بوجود الشيء، فتسأل عنه بـ(هل)، وتسمى (هل البسيطة[94])، فنقول: هل وجد كذا؟ هل هو موجود؟

---

[93] هذا كما قلنا بشرط عدم علم السائل بوجود الشيء ولذا يسمى هذا التعريف بالنسبة للجاهل بوجود الشيء ((تعريفاً اسمياً))، ونفس هذا التعريف يسمى ((تعريفاً حقيقياً)) إذا كان السائل عالماً بوجود الشيء.

[94] تسأل جهل البسيطة لطلب التصديق بالوجود فنقول هل الغضنفر موجود ولكن إذا كان عالماً بالوجود

(مــا) الحقيقية

تنبيه: إن هاتين المرحلتين الثانية والثالثة يتعاقبان في التقدم والتأخر، فقد تقدم الثانية على حسب ما رتبناهما، وهو الترتيب الذي يقتضيه الطبع، وقد تتقدم الثالثة، وذلك عندما يكون السائل من أول الأمر عالماً بوجود الشيء المسؤول عنه، أو أنه على خلاف الطبع قدم السؤال عن وجوده فأجيب.

وحينئذٍ إذا كان عالماً بوجود الشيء قبل العلم لتفصيل ما أجمله اللفظ الدال عليه، ثم سأل عنه بـ(ما)، فأن (ما) هذه تسمى (الحقيقة). والجواب عنها نفس الجواب عن (ما الشارحة)، بلا فرق بينهما إلا من جهة تقدم الشارحة على العلم بوجوده، وتأخر الحقيقة عنه.

وإنما سميت حقيقية، لأن السؤال بها عن الحقيقة الثابتة ـ والحقيقة باصطلاح المناطقة هي الماهية الموجودة ـ والجواب عنها يسمى (تعريفاً حقيقياً) وهو نفسه

تسأل بما الحقيقية، والجواب عنها في الجنس والفصل وهو الحد التام الحقيقي.

ويمكن ان نسأل ونقول ما الفرق بين الحد التام الحقيقي والحد التام الاسمي والفرق بين جواب ما الشارحة وما الحقيقية؟

الجواب:

فرق اعتباري، والفرق بين ما الشارحة وما الحقيقية فرق اعتباري فهناك في (ما) الشارحة لا يعلم بالوجود، فيسأل بعده بـ(هل) وهذا يعلم بالوجود فلا يحتاج إلى السؤال بـ(هل).

الذي كان يسمى (تعريفاً اسمياً) قبل العلم بالوجود[95]ولذا قالوا:

الحدود[96] قبل الهليات البسيطة حدود اسمية، وهي بأعيانها بعد الهليات تنقلب حدوداً حقيقة[97].

وإذا حصلت لك هذه المراحل انتقلت بالطبع إلى:

المرحلة الرابعة: وهي طلب التصريف بثبوت صفة أو حال للشيء[98]ويسأل عنه بـ(هل) أيضاً. ولكن تسمى هذه (هل المركبة[99])

---

[95]) فكما قلنا أنه لن يجهل بوجود الشيء لا يمكن له أن يسأل عن حقيقته وإنما يسأل عن مفهوم الاسم وشرحه ليس غير لأنه غير معلوم لدى السائل فجوابه يعتبر تعريفاً للاسم.
وأما إذا علم بوجود الشيء فيمكن أن يسأل عن حقيقته وجوابه يعتبر تعريفاً للحقيقة عنده.
فحيوان ناطق نفسه بالنظر إلى اختلاف حالة السائل عن الإنسان بقوله (ما هو؟) تارة يكون تعريف لمفهوم الإنسان فيكون تعريف اسمي وتارة يكون تعريفاً لحقيقته فيكون تعريفاً حقيقياً.

[96]) قد يطلق الحد ـ خصوصاً على لسان أهل العربية والاصول ـ ويراد منه الأعم من الحد والاسم.
فالمراد من الحدود في هذه العبارة ما يعم الرسوم أيضاً.

[97])أيضاً قالوا ما يرادف هذا القول أن التعاريف قبل العلم بوجود معرفتها تعاريف اسمية وبعد العلم بوجودها تعاريف حقيقية والترادف واضح جداً حيث استعمل بدل الكلمة (الحدود) ما يرادفها وهي كلمة التعاريف واستعمال بدل عبارة (قبل الهليات البسيطة) عبارة (قبل العلم بوجود معرفتها) ومن الواضح أنه يسأل بـ(هل) البسيطة عند السؤال فهو لا يعلم بوجود الشيء (المُعرَّف).

[98]) إن الفرق بين الصفة والحال هو أن الصفة كيفية مستقرة أو بطيئة الزوال كالعلم والجمال والضاحكية بالقوة وغيرها.
والحال: كيفية سريعة الزوال كالقيام والقعود والركوب والأكل والضرب وسمي حال تحوله وعدم ثبوته.

[99]) وهي التي يُسأل بها عن صفة جديدة للموجود غير عالم أنها موجودة،

لأنه يسأل بها عن ثبوت الشيء لشيء بعد فرض وجوده والبسيطة يسأل بها عن ثبوت الشيء فقط، فيقال للسؤال بالبسيطة مثلاً: هل الله موجود؟ وللسؤال بالمركبة بعد ذلك هل الموجود مريد؟

فإذا أجابك المسؤول عن هل البسيطة أو المركبة تفزع نفسك إلى:

المرحلة الخامسة: وهي طلب العلّة، أما علة الحكم فقط أي البرهان على ما حكم به المسؤول في الجواب عن هل[100]،

أو علة الحكم وعلة الوجود معاً، لتعرف السبب في حصول ذلك الشيء واقعاً.

ويسأل لأجل كل من الغرضين بكلمة (لِمَ الاستفهامية)، فتقول لطلب علة الحكم (مثلاً): (لِمَ كان الله مريداً؟). وتقول (مثلاً) لطلب علة الحكم وعلة الوجود معاً:(لِمَ كان المغناطيس جاذباً للحديد؟)، كما لو كنت سألت: هل المغناطيس جاذب للحديد؟ فأجاب المسؤول بنعم[101]،

وأنه عالم بوجود الشيء الموصوف مثل (هل الأرض متحركة) وهذا السؤال يأتي بعد العلم بوجود الأرض والشك في ثبوت الحركة لتلك الأرض الموجودة.

[100]) سواء كانت هل البسيطة أو هل المركبة.

[101]) أقول: لكن السؤال بـ(هل المغناطيس جاذب للحديد) لا يدل على علة ولا يدل على علة الوجود معاً ولا على أي واحد منها بمفرده بل هو سؤال عن ثبوت صفة جديدة (أو حكم) وهي الجاذبية الموجودة وهو المغناطيس بينما هو يريد بالمثال لبيان السؤال لإثبات علة الحكم أولاً ثم علة الوجود أو يريد السؤال إثبات علة الوجود (أولاً) ثم علة الحكم أي يريد الحكم السؤال عن العلتين معاص (أي علة الوجود وعلة الحكم معاً)، ولذا أقول: يوجد عدة احتمالات لتوجيه عبارة الشيخ (قدس سره) منها:

فان من حقك ان تسأل ثانياً عن العلة[102]، فتقول (لِمَ؟)

تلخيص وتعقيب

ظهر مما تقدم أن:

(ما) لطلب تصور ماهية الشيء: وتنقسم إلى الشارحة والحقيقية. ويشتق منها مصدر صناعي فيقال: (مائية)، ومعناه الجواب عن مـا. كما ان (ماهية) مصدر صناعي من (ما هو)[103]

1- أما أن يكون ما يقوله (قدس سره) لما لو كنت سألت بـ لِمَ المغناطيس جاذب للحديد وهذا سؤال عن علة الحكم بعد ذلك تسأل (ثانيا)ً عن علة الوجود فتقول (لِمَ الجاذبية موجودة).

2- أو أن عبارة الشيخ السابقة وهي (نقول لطلب علة الحكم وعلة الوجود معاً) نغيرها فتصبح { تقول (مثلاً) لطلب ثبوت (صفة) أو حكم للشيء ولطلب علة ثبوت هذا الحكم له } فتكون عبارته اللاحقة على هذا صحيحة فقوله (هل المغناطيس جاذب للحديد) فهذا سؤال لطلب ثبوت (صفة) الجاذبية للحديد وقوله (لِمَ كان المغناطيس جاذباً للحديد) فهذا سؤال عن علة الحكم وهذا معناه رجوع هذه الفقرة من الكلام إلى الفقرة الأولى وهي (طلب علة الحكم فقط).

3- أو نغير عبارة الشيخ (قدس سره) (كما لو كنت سألت: هل المغناطيس جاذب للحديد؟....) ونبدلها بالعبارة (كما لو كنت سألت: هل الجاذبية للحديد في المغناطيس موجودة؟) أو تبدلها بالعبارة (كما لو كنت سألت: هل المغناطيس موجود.....) وحينئذ يكون السؤال بـ(لِمَ) الذي ذكره الشيخ (قدس سره) يستبطن السؤال عن علة الوجود (أي عن علة وجود الجاذبية أو علة وجود المغناطيس) وكذلك فإن السؤال بـ(لِمَ) يشمل السؤال عن علة الحكم (أي علة الحكم بالجاذبية على الحديد) وهذا الاحتمال هو الأرجح.

102) أي علة الحكم والعلة الواقعية لوجود الجاذبية في الحديد وهذا واضح بأن السؤال عن علة الحكم فقط بينما الكلام في السؤال عن علة الحكم وعلة الوجود معاً.

103) نقل الشريف في التعريفات ـ أن لفظ "ماهية" منسوب إلى "ما" والأصل مائية، قلبت الهمزة هاءاً لئلا

و(أي) لطلب تمييز الشيء عما يشاركه في الجنس تمييزاً ذاتياً أو عرضياً، بعد العلم بجنسه.

و(هل) تنقسم إلى " بسيطة " ويطلب بها التصديق بوجود الشيء أو عدمه و"مركبة" ويطلب بها التصديق بثبوت شيء لشيء أو عدمه، ويشتق منها مصدر صناعي، فيقال: (الهلية) البسيطة أو المركبة.

و(لِمَ) يطلب بها تارة علة التصديق فقط، وأخرى علة التصديق والوجود معاً. ويشتق منها مصدر صناعي، فيقال: (لِمّيّة) بتشديد الميم والياء، ومثل (كمية) من (كم) الاستفهامية. فمعنى لِمّيّة الشيء عليته.

فروع المطالب

ما تقدم هي أصول المطالب التي يسأل عنها بتلك الأدوات، وهي المطالب الكلية التي يبحث عنها في جميع العلوم. وهناك مطالب أخرى يسأل عنها بكيف وأين ومتى وكم ومن.

يشتبه بالمصدر المأخوذ من "ما".

ونقل عن الحكيم السبزواري في بعض حواشي الأسفار أنه معرب"مايه" الفارسي، بمعنى أساس الشيء واصله.

وهي مطالب جزئية أي أنها ليست أمهات المسائل بالقياس إلى المطالب الأولى، لعدم عموم فائدتها، فإن ما لا كيفية له (مثلاً) لا يسأل عنه بكيف، وما لا مكان له أو زمان لا يسأل عنه بأين أو متى[104].

على أنه يجوز أن يستغنى عنها غالباً بمطلب هل المركبة، فبدلاً عن أن تقول مثلاً: (كيف لون ورق الكتاب؟ وأين هو؟ ومتى طبع؟...)

تقول:(هل ورق الكتاب أبيض؟ وهل هو في المكتبة؟ وهل طبع هذا العام؟...)

---

[104]) لا بأس بالتيمّن والتبرك والتذكير بنقل كلام سيد الوصيين(عليه السلام) يتضمن بعض تلك الأدوات: فعن أمير المؤمنين(عليه السلام) أنه عندما تولى الخلافة صعد المنبر في مسجد الكوفة وقال:{ أيها الناس سلوني قبل أن تفقدوني..... إلخ خطبته } فقام رجل يُقال له دعلب وكان فصيح اللسان بليغ الكلام وقال لمن حوله لقد ارتقى ابن أبي طالب مرتقاً صعباً لأخجلنَّهُ ولأفضحنَّهُ بين الخلائق، فقال: يا أمير المؤمنين، هل رأيت ربك؟

فقال أمير المؤمنين: ويلك يا دعلب وكيف أعبدُ رباً لم أره.

فقال دعلب: إذا رأيته صفهُ لنا.

فقال(عليه السلام): إن الله تبارك وتعالى لا يُلمس بالأخماس ولا يُدرك بالحواس، فهو فوق كل شيء ولا يُقال له فوقه وتحت كل شيء ولا يُقال له تحته ومتمازج مع الأشياء على غير ممازجة وداخل في الأشياء لا كشيء داخل في شيء وخارج من الأشياء لا كشيء خارج من شيء، فعند ذلك خر دعلب مغشياً عليه وقال: لِمَ أعُيدها مرة ثانية، فالله سبحانه تبارك وتعالى داخل في كل مكان وخارج من كل شيء، لا تدركه الأبصار وهو يُدرك الأبصار لا إله إلا هو العلي العظيم وهو اللطيف الخبير.

وعن الصدوق في كتاب التوحيد باب الرؤية، عن أبي عبد الله(عليه السلام): { إن الله لا يُوصف بكيف ولا أين ولا حيث فكيف أصفهُ بكيف وهو الذي كيف الكيف حتى صار كيفاً، فعرفت الكيف بما كيف لنا من الكيف أم كيف أصفه بأين وهو الذي أين الأين حتى صار أيناً، فعرفت الأين بما أين لنا من الأين، أم كيف أصفه بحيث وهو الذي حيث حتى صار حيثاً فعرفت الحيث بما لنا من الحيث.....إلخ }

وهكذا. ولذا وصفوا هذه المطالب بالفروع وتلك بالاصول.

التعريف

كثيراً ما تقع المنازعات في المسائل العلمية وغيرها حتى السياسية لأجل الإجمال في مفاهيم الألفاظ التي يستعملونها، فيضطرب حبل التفاهم، لعدم اتفاق المتنازعين على حدود معنى اللفظ، فيذهب كل فرد منهم إلى ما يختلج في خاطره من المعنى. وقد لا تكون لأحدهم صورة واضحة للمعنى مرسومة بالضبط في لوحة ذهنه فيقع ـ لتساهله أو لقصور مداركه ـ بالصورة المطموسة المضطربة، ويبني عليها منطقه المزيف.

وقد يتبع الجدليون والساسة ـ عن عمد وحيلة ـ ألفاظاً خلابة غير محدودة المعنى بحدود واضحة، يستغلون جمالها وإبهامها للتأثير على الجمهور، وليتركوا كل واحد يفكر فيها بما شاءت له خواطره الخاطئة أو الصحيحة، فيبقى معنى الكلمة بين أفكار الناس كالبحر المضطرب. ولهذا تأثير سحري عجيب في الأفكار.

ومن هذه الألفاظ كلمة (الحرية) التي أخذت مفعولها من الثورة الفرنسية، وأحدثت الانقلابات الجبارة في الدولة العثمانية والفارسية، والتأثير كله لإجمالها وجمالها السطحي الفاتن، وإلا فلا يستطيع العلم أن يحدها بحد معقول يتفق عليه.

ومثلها كلمة (الوطن) الخلابة التي استغلها ساسة الغرب لتمزيق بعض الدول الكبرى، كالدولة العثمانية. وربما يتعذر على الباحث أن يعرف اثنين كانا يتفقان على معنى واحد واضح كل الاتفاق يوم ظهور هذه الكلمة في قاموس النهضة الحديثة. فما هي مميزات الوطن؟ أهي اللغة أم لهجتها أم اللباس أم مساحة الأرض أم اسم القطر والبلد؟ بل كل هذا غير مفهوم حتى الآن تتفق عليه جميع الناس والأمم ومع ذلك نجد كل واحد منا في البلاد العربية يدافع عن وطنه، فلماذا ألّا تكون البلاد العربية أو البلاد الإسلامية كلها وطنا واحداً؟

فمن الواجب على من أراد الاشتغال بالحقائق ـ لئلا يرتطم هو والمشتغل معه في المشاكل ـ أن يفرغ مفردات مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح.

فيحفظ ما يدور في خلده من معنى في آنية من الألفاظ وافية به، لا تفيض عليها جوانبها، لينقله إلى ذهن السامع أو القارئ كما كان مخزوناً في ذهنه بالضبط.

وعلى هذا الأساس المتين يبنى التفكير السليم[105].

ولأجل أن يتغلب الإنسان على قلمه ولسانه وتفكيره لابدَّ له من معرفة أقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعده، ليستطيع أن يحتفظ في ذهنه بالصور الواضحة للأشياء أولاً، وأن ينقلها إلى أفكار غيره صحيحة ثانياً.... فهذه حاجتنا

---

105) فإن كثيراً من المشاكل والخلافات تقود إلى نزاعات لفظية، فكم من مسألة دام فيها الخلاف والنزاع بين العلماء أعواماً متطاولة، وفي النهاية ينكشف أن نزاعهم كان لفظياً.

لمباحث التعريف.

أقسام التعريف

التعريف: حد[106] ورسم

الحد والرسم: تام وناقص

سبق أن ذكرنا (التعريف اللفظي). ولا يهمنا البحث عنه في هذا العلم، لأنه لا ينفع إلا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه، فلا يستحق اسم التعريف إلا من باب المجاز والتوسع. وإنما غرض المنطقي من (التعريف) هو المعلوم التصوري الموصل إلى مجهول تصوري، الواقع جواباً عن (ما) الشارحة والحقيقية. ويقسم إلى حد ورسم. وكل منهما إلى تام وناقص.

1 - الحد التام

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرَّف (بالفتح) ويقع بالجنس والفصل القريبين،[107]

---

[106]) الحد في اللغة المنع وهو لإختصاصه بالمحدود يمنع الأغيار من الدخول فيه.

[107]) والتعريف على عدة أنواع: منها:

(1) التعريف بالحد التام.

(2) التعريف بالحد الناقص.

(3) التعريف بالرسم التام.

لاشتمالها على جميع ذاتيات المعرَّف فإذا قيل: ما الإنسان؟ فيجوز أن تجيب ـ أولاً ـ بأنه: (حيوان ناطق). وهذا حد تام فيه تفصيل ما أجمله اسم الإنسان، ويشتمل على جميع ذاتياته، لأن مفهوم الحيوان ينطوي فيه الجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالإرادة.

وكل هذه أجزاء وذاتيات للإنسان.

ويجوز أن تجيب ـ ثانياً ـ بأنه: (جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة، ناطق). وهذا حد تام أيضاً للإنسان[108]

وهو عين الأول في المفهوم، إلا أنه أكثر تفصيلاً، لأنك وضعت مكان كلمة (حيوان) حده التام.

وهذا تطويل وفضول لا حاجة إليه، إلا إذا كانت ماهية الحيوان مجهولة للسائل،

---

(4) التعريف بالرسم الناقص.

(5) (التعريف بالمثال).

(6) (التعريف بالتشبيه).

(7) (التعريف بالقسمة).

وهذه الأقسام الثلاثة الأخيرة تلحق بالتعريف بالرسم الناقص.

[108]) لا يُقال: وقع التعريف بالجنس البعيد والفصل في هذا المثال لأنه يُقال: لو كان التعريف (جسم نام ناطق) لتم ما قلت، لكن التعريف ذكر فيه (جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة) وهذا الكلام مدلوله هو نفس مدلول الحيوان أي أنه حد تام للحيوان وهذا معناه أن التعريف بالجنس القريب والفصل وليس بالجنس البعيد والفصل.

فيجب.

ويجوز أن تجيب ـ ثالثا ـ بأنه: (جوهر قابل للأبعاد الثلاثة نامٍ حساس متحرك بالإرادة، ناطق)، فتضع مكان كلمة (جسم) حده التام، فيكون المجموع حداً تاماً للإنسان أكثر تفصيلاً من الجواب الثاني وأكثر فضولاً، إلا إذا كانت ماهية الجسم مجهولة للسائل، فيجب.

وهكذا إذا كان الجوهر مجهولاً نضع مكانه حده التام إن وجد حتى ينتهي إلى المفاهيم البديهية الغنية عن التعريف كمفهوم الموجود والشيء.... وقد ظهر من هذا البيان:

أولاً: إن الجنس والفصل القريبين تنطوي فيهما جميع ذاتيات المعرَّف لا يشذ فيها جزءٌ أبداً، ولذا سمي الحد بهما (تاماً).

ثانياً: إن لا فرق في المفهوم بين الحدود التامة المطولة والمختصرة إلا أن المطولة أكثر تفصيلاً[109]. فيكون التعريف بها واجباً تارة وفضولاً أخرى.

ثالثاً: إن الحد التام يساوي المحدود في المفهوم كالمترادفين [110]، فيقوم مقام الاسم

---

[109] لأن الحدود التامة المطولة هي نفسها تعريف بالجنس القريب والفصل فلا فرق بينهما في المفهوم كما تبين سابقاً.

[110] إن قلت: ليس بمترادفين حقيقة لأن الحد التام مركب أي (أنه من عدة ألفاظ) والترادف والتباين من تقسيمات اللفظ المفرد كما تقدم في شرح المترادف.
قلت: قد ناقشنا هذا الكلام في تعليقات سابقة فراجع إضافة لذلك فإن الشيخ(قدس سره) لم يقل أنهما

بأن يفيد فائدته، ويدل على ما يدل عليه الاسم إجمالاً.

رابعاً: إن الحد التام يدل على المحدود بالمطابقة [111].

2 – الحد الناقص

وهو التعريف ببعض ذاتيات المعرَّف (بالفتح) ولابدَّ أن يشتمل على الفصل القريب على الأقل[112].

ولذا سمي (ناقصاً) وهو يقع تارةً بالجنس البعيد والفصل القريب وأخرى بالفصل وحده[113].

مترادفان بل قال كالمترادفين.

111) أي أن الحد التام يدل على ما يدل عليه المحدود بالمطابقة.

112) وظاهر كلامه أن التعريف بالحد الناقص يسمى حداً لأنه يشمل على ذاتيات في التعريف ووصف بأنه ناقص لأنه لا يشمل جميع الذاتيات.

113) مثاله "الإنسان ناطق" أو (الإنسان ضاحك)، لكن منع بعضهم من التعريف بالمفرد، فمنعوا من التعريف بالفصل وحده، كذا بالخاصة وحدها، وقصروا الرسم التام على التعريف بالجنس القريب مع الخاصة، والرسم الناقص على التعريف بالجنس البعيد مع الخاصة.
وقد علل العلامة الحلي في ((القواعد الجلية)) هذا المنع بأن الفصل وحده أو الخاصة وحدها لا يفيدان تصور الحقيقة ولا تمييز الماهية عما عداها، لأن الناطق في تعريف الإنسان مثلاً إنما يدل على شيء ما ذي نطق، من غير إلتفات إلى كونه حيواناً أو لم يكن، والضاحك في تعريف الإنسان (مثلاً) إنما يدل على شيء ما ذي ضحك، من غير إلتفات إلى كونه حيوناً أو لم يكن، فيحتمل أن يكون ذلك الشيء أعم من الإنسان أو أخص، أو مساوياً أو مبايناً. فالناطق أو الضاحك من غير التقييد بما يدل على تخصيصهما بالإنسان كالحيوان (مثلاً) لا يفيدان تصور حقيقة الإنسان ولا تمييزها عما عداها.

مثال الأول: تقول لتحديد الإنسان: (جسم نامٍ.... ناطق)، فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفة (حساس متحرك بالإرادة)، وهي فصل الحيوان، وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم وبين ناطق، فلم يكمل فيه مفهوم الإنسان

ومثال الثاني: نقول لتحديد الإنسان أيضاً: (.... ناطق)، فقد نقصت من الحد التام الجنس القريب كله. فهو أكثر نقصاناً من الأول، كما ترى.... وقد ظهر من هذا البيان:

أولاً: ان الحد الناقص لا يساوي المحدود في المفهوم،لأنه يشتمل على بعض أجزاء مفهومه، ولكنه يساويه في المصداق.

وثانياً: ان الحد الناقص لا يعطي للنفس صورة ذهنية كاملة للمحدود مطابقة له،

لكن مع هذا يمكن ان يقال ان كلام العلامة(قدس سره) فيه مصادرة فإن السائل لو كان يعرف مفهوم الناطق وماهيته وكان يعرف مفهوم الصاهل وماهيته وكان يعرف مفهوم الصادح وماهيته فهذا يكفي لرفع استفهام السائل وتمييز هذه الماهية عن الماهية الأخرى وإذا كان الناطق وحده غير كافٍ لتمييز هذه الماهية عن ماهية الصاهل (مثلاً) فإن إضافة الناطق وانضمامه للحيوان أيضاً لا يفيد للتمييز عن الصاهل المنضم للحيوان لأن ما هو الفرق بين قولك (شيء له النطق) و(شيء له الصهيل) حيث تقول هنا لا تمييز بينهما وبين قولك (حيوان له النطق) و(حيوان له الصهل) حيث تقول هنا يوجد تمييز إضافة لذلك فإن (شيء له نطق) يكفي في تمييز الشيء عما عداه تمييزاً تاماً نعم هو لا يميزه بحقيقته بصورة تفصيلية والقائل بالحد الناقص أو الرسم الناقص لا يدعي أكثر من تمييز الشيء عما عداه أما تمييزه حقيقة فلا يدعيه أحد لاحظ أيضاً ما ذكره الشيخ المظفر(قدس سره) بعد ذلك (حيث قال وقد ظهر من هذا البيان) وسيتضح المطلب.

كما كان الحد التام، فلا يكون تصوره تصوراً للمحدود بحقيقته، بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه تمييزاً ذاتياً فحسب.

وثالثاً: أنه لا يدل على المحدود بالمطابقة، بل بالالتزام، لأنه من باب دلالة الجزء المختص على الكل.

3- الرسم التام

وهو التعريف بالجنس والخاصة كتعريف الإنسان بأنه (حيوان ضاحك)، فأشتمل على الذاتي والعرضي. ولذا سمي (تاماً) [114]

---

[114]) سمي (تاماً) إما في مقابل الرسم الناقص أو المشابهة للحد التام من جهة اشتماله على الجنس هذا بناءاً على كون الجنس المقصود هنا هو الجنس القريب أما التعريف بالجنس البعيد الخاصة فهو رسم ناقص وسمي رسماً لأن الرسم في اللغة آثار الدار بعد خرابها، والرسم هنا يشمل على الأمر الخارج اللازم، وهو أثر من آثار المعرَّف وهذا يمكن النقاش فيه وذلك لأن الرسم (رسم الدار) في اللغة هو ما كان من آثار الدار لاصقاً بالأرض وهذا يعني أن الآثار كانت جزءاً من ماهية الدار وليست خارجه عنه بينما ظاهر الكلام أن الأمر الخارج اللازم هو الخاصة والخاصة ليست جزءاً من ماهية الشيء بل هي أمر خارج بخلاف الآثار للدار اللاصقة بالأرض وعليه يمكن القول أن آثار الدار وحدها لا تدل على الدار حقيقة وماهية تامة بل تدل على جزء الماهية والجزء الآخر هو الجزء الرئيسي في ماهية الدار وهذا الجزء الرئيسي لا يوجد إلا بعد وجود ذلك الجزء البسيط أي مثلاً أن الدار لا توجد كاملة إلا بعد وجود الأساس وبعبارة أن وجود الأساس وحده لا يدل على وجود الدار تامة أما وجود الدار مقامة ومشيدة فإنه يدل قطعاً على وجود الأساس ونفس الكلام يُقال في الجنس والفصل حيث الجنس بمثابة الأساس (أي الأثر الملاصق بالأرض) والفصل بمثابة أو عبارة عن الجزء الرئيسي من الدار فإذا وجد الجنس فإنه ليس بالضرورة يوجد الفصل فإنه إذا وجد الحيوان فإنه ليس بالضرورة يوجد الناطق لإحتمال وجود الصاهل أو الباغم أو غيرها دون الناطق أما إذا وجد الناطق فإنه بالضرورة يوجد الناطق فإنه بالضرورة يكون الحيوان حيث يدل عليه بالملازمة ولذا يُقال: يحتمل أنه سمي رسماً لوجود الجنس فيه والذي هو بمثابة

4- الرسم الناقص

وهو التعريف بالخاصة وحدها، كتعريف الإنسان بأنه (ضاحك)، فاشتمل على العرضي فقط، فكان (ناقصاً).

وقيل: ان التعريف بالجنس البعيد والخاصة معدود من الرسم الناقص، فيختص التام بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط.

ولا يخفى ان الرسم مطلقاً كالحد الناقص لا يفيد إلا تمييز المعرَّف (بالفتح) عن جميع ما عداه فحسب، إلا أنه يميزه تمييزاً عرضياً. ولا يساويه إلا في المصداق، لا في المفهوم. ولا يدل عليه إلا بالالتزام. كل هذا ظاهر مما قدمناه.

إنـــارة

ان الأصل في التعريف هو الحد التام، لأن المقصود الأصلي من التعريف أمران:

الأول: تصور المعرَّف (بالفتح) بحقيقته، لتتكون له في النفس صورة تفصيلية واضحة.

والثاني: تمييزه في الذهن عن غيره تمييزاً تاماً.

ولا يؤدى هذان الأمران إلا بالحد التام. وإذ يتعذر الأمر الأول يكتفى بالثانية. ويتكفل

الأثر الملاصق للأرض (أي الأساس مثلاً) وهذا بخلاف الحد سواء التام أو الناقص فإنه يشمل على الفصل وهو الجزء الرئيسي في الماهية وإذا تحقق فإنه بالضرورة يكون الجزء الآخر متحققاً.

به الحد الناقص والرسم بقسميه.

وإلا قدم تمييزه تمييزاً ذاتياً [115]، ويؤدى ذلك بالحد، الناقص، فهو أولى من الرسم.

والرسم التام أولى من الناقص.

إلا ان المعروف عند العلماء ان الإطلاع على حقائق الأشياء وفصولها من الأمور المستحيلة أو المتعذرة[116]

وكل ما يذكر من الفصول فإنما خواص لازمه تكشف عن الفصول الحقيقية[117].

فالتعاريف الموجودة بين أيدينا أكثرها أو كلها رسوم تشبه الحدود.

فعلى من أراد التعريف ان يختار الخاصة اللازمة البينة بالمعنى الأخص، لأنها أدل على حقيقة المعرَّف وأشبه بالفصل.

وهذا أنفع الرسوم في تعريف الأشياء. وبعد في المنزلة التعريف بالخاصة اللازمة

---

115) المراد أن مرتبته تميزه ذاتياً أقدم من مرتبة تمييزه تمييزاً عرضياً حيث ان كل ما بالعرض يرجع إلى ما بالذات.

116) لأنه لا يعلم بحقائق الأشياء وبوطنها إلا الله سبحانه وتعالى ومن أطلعهم الله سبحانه عليها. فيشتبه عندنا الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة فلا يمكن الوصول إلى المعرفة التامة لحقائق الأشياء، (فمثلاً) النطق سواء كان بمعنى التكلم أو الإدراك فهو من الكيف المسموع أو من الكيف النفساني وليس ذاتياً.....

117) المراد في عبارته (قدس سره) ليس الكشف الحقيقي عن الفصول الحقيقية وإنما المراد من الكشف الإشارة إلى الفصول الحقيقية أو الكشف الحقيقي عن وجود الفصول الحقيقية إجمالاً، لا عن حقائقها. فهي لوازم الفصول.

البينة بالمعنى الأعم. أما التعريف بالخاصة الخفية غير البينة فإنها لا تفيد تعريف الشيء لكل أحد،[118]

فإذا عرفنا المثلث بأنه (شكل زواياه تساوي قائمتين) فأنك لم تعرفه إلا للهندسي المستغني عنه.

التعريف بالمثال
و
الطريقة الاستقرائية

كثيراً ما نجد العلماء ـ لاسيما علماء الأدب ـ يستعينون على تعريف الشيء بذكر أحد أفراده و مصاديقه مثالاً له. وهذا ما نسميه ((التعريف بالمثال)) وهو أقرب إلى عقول المبتدئين في فهم الأشياء وتمييزها.

ومنه نوع التعريف بالمثال (الطريقة الاستقرائية) المعروفة في هذا العصر التي يدعو إليها علماء التربية لتفهيم الناشئة، وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في أفكارهم.

وهي: ان يكثر المؤلف أو المدرس ـ قبل بيان التعريف أو القاعدة ـ من ذكر الأمثلة والتمرينات، ليستنبط الطالب بنفسه المفهوم الكلي أو القاعدة. وبعدئذ تعطى له

---

118) وإنما تفيد تعريفه لبعض الناس بمن له إطلاع على بعض الحقائق المتعلقة بهذا الشيء المعرف.

النتيجة بعبارة واضحة، ليطابق بين ما يستنبط هو وبين ما يعطى له بل الأخير من نتيجة.

والتعريف بالمثال ليس قسماً خامساً للتعريف، بل هو من التعريف بالخاصة، لأن المثال مما يختص بذلك المفهوم، فيرجع إلى (الرسم الناقص) وعليه يجوز ان يكتفى به في التعريف من دون ذكر التعريف المستنبط، إذا كان المثال وافياً بخصوصيات الممثل له.[119]

التعريف بالتشبيه

مما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضاً (التعريف بالتشبيه) وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما، على شرط أن يكون الشبه به معلوماً عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه.[120]

ومثاله تشبيه الوجود بالنور، وجهة الشبه بينهما أن كلاً منهما ظاهر بنفسه مظهر

---

[119]) لا يُقال: بأن لا يكون مثالاً حفياً لا يقوى على تمييز المعرف الممثل له عما عداه تمييزاً تاماً. لأنه يُقال: لا داعي لذكر هذا الشرط لأنه قد أخذ ضمن الشروط العامة للتعريف إضافة لذلك فإن الشيخ (قدس سره) ملتفت لهذا ولا يرد عليه هذا الكلام لأنه قال (إذا كان المثال وافياً بخصوصيات الممثل له).

[120]) أما إذا لم يكن الشبه معلوماً عند المخاطب فيكون تعريف بشيء مخفي ويسمى تعريف بالأخص وهذا باطل.

لغيره.

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيراً في المعقولات الصرفة، عندما يراد تقريبها إلى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات،لأن المحسوسات إلى الأذهان أقرب، ولتصورها آلف. وقد سبق منا التشبيه كل من النسب الأربعة بأمر محسوس تقريباً لها. فمن ذلك تشبيه المتباينين بالخطين المتوازيين، لإنهما لا يلتقيان أبداً.

ومن هذا الباب المثال المتقدم، وهو تشبيه الوجود بالنور، ومنه تشبيه التصور الآلي (كتصور اللفظ آلة لتصور المعنى) بالنظر إلى المرآة بقصد النظر إلى الصورة المنطبعة فيها.

شروط التعريف

الغرض من التعريف – على ما قدمنا – تفهيم مفهوم المعرَّف (بالفتح) وتمييزه عما عداه. ولا يحصل هذا الغرض إلّا بشروط خمسة:

الأول: أن يكون المعرِّف (بالكسر) مساوياً للمعرَّف (بالفتح) في الصدق، أي يجب أن يكون المعرِّف (بالكسر) مانعاً جامعاً. وإن شئت قلت: (مطرداً منعكساً).

ومعنى مانع أو مطرد أنه لا يشمل إلا أفراد المعرَّف (بالفتح)، فيمنع من دخول أفراد

غيره فيه. ومعنى جامع أو منعكس أنه يشمل جميع أفراد المعرَّف (بالفتح) لا يشذ فيها فرد واحد.

فعلى هذا لا يجوز التعريف بالأمور الآتية:

1 – بالأعم: لأن التعريف لا يكون مانعاً،[121] كتعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين، فأن جملة من الحيوانات تمشي على رجلين.

2- بالأخص: لأن الأخص لا يكون جامعاً، كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم، فأنه ليس كلما صدق عليه الإنسان هو متعلم.[122]

3- المباين: لأن المتباينين لا يصح حمل أحدهما على الآخر ولا يتصادقان أبداً.[123]

الثاني: أن يكون المعرِّف (بالكسر) أجلى مفهوماً وأعرف عند المخاطب من المعرَّف (بالفتح) وإلا فلا يتم الغرض من شرح مفهومه فلا يجوز (على هذا) التعريف

---

121) أي غير مانع من دخول الأغيار معه، نعم أجاز المتقدمون التعريف بالأعم في غير الحد التام سواء كان بالذاتي الأعم أو بالعرضي الأعم وذلك لأن المقصود من تعريف الإنسان بأنه حيوان ليس كل الحيوان بكل حصصه وأفراده بل المراد هو حصة خاصة من الحيوان والتي تقابل الإنسان أو قل: الحصة من الحيوان المقيدة بأنها ناطقة.

122) ولتعريف الحيوان بأنه إنسان، وعدم الجواز هنا مبني على ان الأصل في التعريف هو الحد التام أما لو كان الكلام في مطلق التعريف بالرسم الناقص فالحيوان له أمثلة ومصاديق كثيرة منها الإنسان والحصان والقرد والطير وغيرها.....

123) فإن المتباينين كالخطين المتوازيين لا يلتقيان أبداً فلا يصح تعريف الإنسان بأنه حجر.

بالأمرين الآتيين:

1- بالمساوي بالظهور والخفاء، كتعريف الفرد بأنه عدد ينقص عن الزوج بواحد، فأن الزوج ليس أوضح من الفرد ولا أخفى بل هما متساويان معرفة. وكتعريف أحد المتضايفين بالآخر، وأنت إنما تتعقلهما معاً، كتعريف الأب بأنه والد الابن. وكتعريف الفوق بأنه ليس بتحت.

2- بالأخفى معرفة، كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود.

الثالث: ألا يكون المعرِّف (بالكسر) عين المعرَّف (بالفتح) في المفهوم [124]، كتعريف الحركة بالانتقال، والإنسان بالبشر تعريفاً حقيقياً غير لفظي، بل يجب تغايرهما إما بالإجمال والتفصيل، كما في الحد التام، أو بالمفهوم كما في التعريف بغيره [125]

---

[124] فيكون تعريف الشيء بنفسه أو بمرادفه بالمعنى والمفهوم.

[125] لا يُقال لا يعلم المراد من الهاء الضمير في كلمة (بغيره) أي بغير الحد التام أو بغير الإجمال والتفصيل أو بغير المفهوم لأنه يُقال: ان المراد واضح وهو (كما في التعريف بغير الحد التام) وذلك لأن مفاد الكلام هو (بل يجب تغايرهما (1) إما الإجمال والتفصيل.... (2) أو بالمفهوم....) أي ان الجملة الأخيرة مفادها (.... أو تغايرهما بالمفهوم كما في التعريف بغيره) وعليه فلو عوضنا بدل الهاء بـ(الإجمال والتفصيل) لأصبحت العبارة (أو تغايرهما بالمفهوم كما في التعريف بغير الإجمال والتفصيل) وهذا الكلام واضح البطلان لأنه لا يوجد عندنا قسم من التعاريف اسمه التعريف بالإجمال والتفصيل ولو عوضنا بدل الهاء بـ(المفهوم) لأصبحت العبارة (أو تغايرهما بالمفهوم كما في التعريف بغير المفهوم) وهذا الكلام واضح البطلان لأنه لا يوجد عندنا قسم من التعاريف اسمه التعريف بالمفهوم إضافة لذلك بعد التسليم بأنهما

ولو صح التعريف بعين المعرَّف لوجب أن يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وللزم أن يتوقف الشيء على نفسه[126] وهذا محال ويسمون مثل هذا نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه.

الرابع: أن يكون خالياً من الدور. وصورة الدور بالتعريف أن يكون المعرِّف (بالكسر) مجهولاً في نفسه، ولا يعرف إلا بالمعرَّف (بالفتح)، بينما أن المقصود من التعريف هو تفهيم المعرَّف (بالفتح) بواسطة المعرِّف (بالكسر)، وإذا بالمعرِّف (بالكسر) في الوقت نفسه انما يفهم بواسطة المعرَّف (بالفتح) فينقلب المعرَّف (بالفتح) معرِّفاً (بالكسر) وهذا محال، لأنه يؤول إلى أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً، أو إلى أن يتوقف الشيء على نفسه.

والدور يقع تارة بمرتبة واحدة، يسمى (دوراً مصرَّحاً) ويقع أخرى بمرتبتين أو

متغايران بالمفهوم فلا داعي للكلام الذي بعده فيصبح لغواً لأن المعرِّف (بالكسر) والمعرَّف (بالفتح) إذا كانا متغايرين بالمفهوم فلا يُعقل ولا يتصور التعريف بنفس المفهوم (لأنهما متغايران حسب الفرض) وعليه لا داعي التعريف بنفس المفهوم (كما في التعريف بغير المفهوم) لأن المسألة واضحة جداً وبديهية، وبعد بطلان الاحتمالين أعلاه يتعين الاحتمال الثالث وهو أننا نعوض بدل الهاء بـ(الحد التام) فتصبح العبارة (.... أو تغايرهما بالمفهوم كما في التعريف بغير الحد التام).

126) وبعبارة أخرى المفروض أن المعرَّف مجهول (أو معلوم إجمالاً) والمعرِّف معلوم (تفصيلاً) لأنه بسبب المعلوم نعرف المجهول، فإذا كان المعرِّف عين المعرَّف فهذا يدل على ان المعرَّف معروفاً قبل ان يُعرَّف فيكون معلوماً وغير معلوم في نفس الوقت وهذا محال.

أكثر، ويسمى (دوراً مضمراً)[127]

1- الدور المصرَّح: مثل تعريف الشمس بأنها (كوكب يطلع في النهار) والنهار لا يعرف إلا بالشمس، إذ يقال في تعريفه:(النهار: زمان تطلع فيه الشمس). فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار، ومعرفة النهار حسب الفرض متوقفة على معرفة الشمس، والمتوقف على المتوقف على شيء، متوقف على ذلك الشيء، فينتهي الأمر بالأخير إلى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس.

2- الدور المضمر: مثل تعريف الاثنين بأنها زوج أول والزوج يعرف بأنه منقسم بمتساويين.

والمتساويان يعرفان بأنهما شيئان أحدهما يطابق الآخر والشيئان يعرفان بأنهما اثنان فرجع الأمر بالأخير إلى تعريف الاثنين بالاثنين.

وهذا دور مضمر في ثلاث مراتب، لأن تعدد المراتب باعتبار تعدد الوسائط، حتى تنتهي الدورة إلى نفس المعرَّف (بالفتح) الأول والوسائط في هذا المثال ثلاث: الزوج،المتساويان، الشيئان.

---

[127]) فالدور إما ظاهر (ملوح) أو مستتر (مضمر).

ويمكن وضع الدور في المثال على صورة الدائرة المرسومة في هذا الشكل والسهام فيها تتجه فيها دائما إلى المعرِّفات (بالكسر)

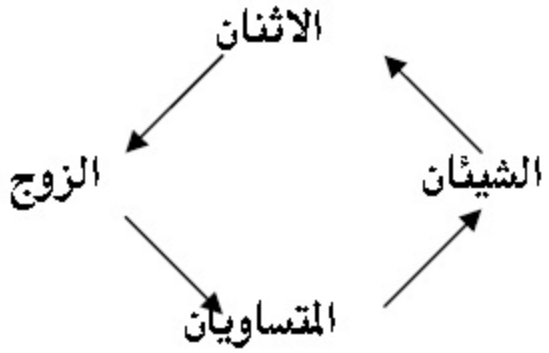

الخامس: أن تكون الألفاظ المستعملة بالتعريف ناصعة واضحة لا إبهام فيها فلا يصح استعمال الألفاظ الوحشية والغريبة، ولا الغامضة [128] ولا المشتركة والمجازات بدون قرينة، أما مع القرينة فلا بأس كما قدمنا ذلك في بحث المشترك والمجاز. وإن كان يحسن على كل حال اجتناب المجاز في التعاريف والأساليب العلمية.

---

[128] الألفاظ الوحشية هي الألفاظ التي تشتمل على تركيب يتنفر الطبع منه.

الألفاظ الغريبة هي الألفاظ التي لا يكون استعمالها مشهوراً.

القسمة[129]

تعريفها

قسمة الشيء: تجزئته وتفريقه إلى أمور متباينة. وهي من المعاني البديهية الغنية عن التعريف. وما ذكرناه فإنما هو تعريف لفظي ليس إلا ويسمى الشيء (مقسماً)، وكل واحد من الأمور التي انقسم إليها يسمى قسماً تارة بالقياس إلى نفس المقْسَم، و(قسيماً) أخرى، بالقياس إلى غيره من الأقسام. فإذا قسمنا العلم إلى تصور وتصديق مثلاً فالعلم مقسم، والتصور قسم من العلم وقسيم للتصديق. وهكذا التصديق قسم وقسيم.

فائدتها:

تأسست حياة الإنسان كلها على القسمة، وهي من الأمور الفطرية التي نشأت معه على الأرض، فإن أول شيء يصنعه تقسيم الأشياء إلى سماوية وأرضية، والموجودات الأرضية إلى حيوانات وأشجار وأنهار وأحجار وجبال ورمال وغيرها.

---

[129]) القسمة من المباحث التي عنى بها المناطقة في العصر الحديث وظن أنها من المباحث التي تفتق عنها الفكر الغربي، غير أن فلاسفة الإسلام سبقوا التنبيه عليها، وقد ذكرها الشيخ الطوسي العظيم في منطق التجريد لتحصيل الحدود واكتسابها وأوضحها العلامة الحلي في شرحه (الجوهر النضيد).

وهكذا يقسم ويقسم ويميز معنى عن معنى ونوعاً عن نوع، حتى تحصل له مجموعة من المعاني والمفاهيم.... وما زال البشر على ذلك حتى استطاع أن يضع لكل واحد من المعاني التي توصل إليها في التقسيم لفظاً من الألفاظ. ولولا القسمة لما تكثرت عنده المعاني ولا الألفاظ.

ثم استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الأنواع، وتمييزها تمييزاً ذاتياً. ولا يزال العلم عند الإنسان يكشف له كثيراً من الخطأ في تقسيماته وتنويعاته، فيعدِّلها. ويكشف له أنواعاً لم يكن قد عرفها في الموجودات الطبيعية، والأمور التي يخترعها منها ويؤلفها أو مسائل العلوم والفنون.

وسيأتي كيف نستعين بالقسمة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبها، بل كل حد إنما هو مؤسس من أول الأمر على القسمة. وهذا أهم فوائد القسمة.

وتنفع القسمة في تدوين العلوم والفنون، لتجعلها أبواباً وفصولاً ومسائل متميزة، ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا في بابها، بل العلم لا يكون علماً ذا أبواب ومسائل وأحكام إلا بالقسمة، فمدون علم النحو – مثلاً – لابُدَّ أن يقسم الكلمة أولاً، ثم يقسم الاسم مثلاً إلى نكرة ومعرفة، والمعرفة إلى أقسامها، ويقسم الفعل إلى ماضي ومضارع وأمر، وكذلك الحرف وأقسام كل واحد منها، ويذكر لكل قسم حكمه المختص به.... وهكذا في جميع العلوم.

والتاجر – أيضاً – يلتجئ إلى القسمة في تسجيل دفتره وتصنيف أمواله، ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته. وكذلك باني البيت، ومركب الأدوات الدقيقة يستعين على إتقان عمله بالقسمة. والناس من القديم قسموا الزمن إلى قرون وسنين وأشهر وأيام وساعات ودقائق، لينتفعوا بأوقاتهم، ويعرفوا أعمارهم وتاريخهم.

وصاحب المكتبة تنفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين، ليدخل أي كتاب جديد يأتيه في بابه، وليستخرج بسهولة أي كتاب يشاء.

وبواسطة القسمة استعان علماء التربية على توجيه طلاب العلوم، فقسموا المدارس إلى ابتدائية وثانوية وعالية ثم كل مدرسة إلى صفوف ليضعوا كل صف ومدرسة منهاجاً يناسبه من التعليم.

وهكذا تدخل القسمة في كل شأن من شؤون حياتنا العلمية والاعتيادية، ولا يستغني عنها إنسان.

ومهمتنا منها هنا أن نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم.

أصول القسمة

{ 1 } لابدَّ من ثمرة.

لا تحسن القسمة إلا إذا كان للتقسيم ثمرة نافعة من غرض المقيّم، بأن تختلف الأقسام في المميزات والأحكام المقصودة في موضع القسمة، فإذا قسم النحوي الفعل إلى أقسامه الثلاثة فلأن لكل قسم حكماً تختص به. أما إذا أراد ان يقسم الفعل الماضي إلى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها، فلا يحسن منه ذلك، لأن الأقسام كلها لها حكم واحد في علم النحو، هو البناء، فيكون التقسيم عبثاً ولغواً، بخلاف مدوِّن علم الصرف، فانه يصح له مثل هذا التقسيم، لانتفاعه به في غرضه من تصريف الكلمة.

ولذا لم نقسم نحن الدلالتين العقلية والطبعية في الباب الأول إلى لفظية وغير لفظية، لأنه لا ثمرة ترجى من هذا التقسيم في غرض المنطقي، كما أشرنا إلى ذلك هناك في التعليقة.

{ 2 } لابدَّ من تباين الأقسام.

ولا تصح إلا إذا كانت الأقسام متباينة غير متداخلة، لا يصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر،[130] ويشير إلى هذا الأصل تعريف القسمة نفسه: فإذا قسمت المنصوب

---

[130]) لكي يكون لكل قسم حكمه الخاص به الذي لا يتداخل مع أحكام الأقسام الأخرى وبذلك تكون ثمرة من

من الأسماء إلى مفعول، وحال، وتمييز، وظرف، فهذا التقسيم باطل، لأن الظرف من أقسام المفعول، فلا يكون قسيماً له. ومثل هذا ما يقولون عنه: ((يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيماً له))[131] وبطلانه من البديهيات.

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق إلى علماء وجهلاء وأغنياء وفقراء ومرضى وأصحاء، ويقع مثل هذا التقسيم كثيراً لغير المنطقيين الغافلين ممن يرسل الكلام على عوامله، ولكنه لا ينطبق على هذا الأصل الذي قررناه، لأن الأغنياء والفقراء لابدَّ أن يكونوا علماء أو جهلاء، مرضى أو أصحاء، فلا يصح إدخالهم مرة ثانية في قسم آخر. وفي المثال ثلاث قسمات جمعت في قسمة واحدة. والأصل في مثل هذا ان تقسم السكان أولاً إلى علماء وجهلاء، ثم كل منهما إلى أغنياء وفقراء، فتحدث أربعة أقسام ثم كل من الأربعة إلى مرضى وأصحاء، فتكون الأقسام ثمانية: علماء أغنياء مرضى، علماء أغنياء أصحاء.....إلى آخره. فتفطن لما يرد عليك من القسمة، لئلا تقع في مثل هذه الغلطات.

ويتفرع على هذا الأصل أمور:

التقسيم.

131) فإنه في هذه الحالة أصبح تداخلاً في الأقسام لأن الظرف في المثال قسم من المفعول وقد جعل قسيماً له فيكون للظرف حكمان حكم خاص بالظرف والحكم الآخر هو حكم المفعول ضرورة لأنه لا يوجد للظرف إلا حكم واحد وهو نفس الحكم المتعلق بالمفعول.

1- أنه لا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيماً له – كما تقدم – مثل أن تجعل الظرف قسيماً للمفعول.

2- ولا يجوز أن تجعل قسيم الشيء قسماً منه، مثل أن تجعل الحال قسماً من المفعول [132].

3- ولا يجوز أن تقسم الشيء إلى نفسه وغيره.

وقد زعم بعضهم ان تقسيم العلم إلى التصور والتصديق من هذا الباب، لما رأى أنهم يفسرون العلم بالتصور المطلق.

ولم يتفطن إلى معنى التصديق، مع أنه تصور أيضاً، ولكنه تصور الساذج المقيد بعدم الحكم، كما شرطناه سابقاً. أما المقسم لهما فهو التصور المطلق الذي هو نفس العلم.

{ 3 } أساس القسمة.

ويجب أن تؤسس القسمة على أساس واحد، أي يجب أن يلاحظ في المقسم جهة واحدة، وبإعتبارها يكون التقسيم. فإذا قسمنا كتب المكتبة فلابدَّ أن تؤسس تقسيمها أما على أساس العلوم والفنون، أو على أسماء المؤلفين، أو على أسماء الكتب. إما إذا خلطنا بينهما فالأقسام تتداخل ويختل نظام الكتب، مثل ما إذا خلطنا

---

[132]) لأن المفعول والحال قسمان من أقسام الاسم المنصوب.

بين أسماء الكتب والمؤلفين. فنلاحظ في حرف الألف مثلاً تارة أسم الكتاب وأخرى اسم المؤلف، بينما كتابه قد يدخل في حرف آخر.

والشيء الواحد قد يكون مَقسَماً لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة المعتبرة على (أساس القسمة)، كما قسمنا اللفظ مرة إلى مختص وغيره.

وأخرى إلى مترادف ومتباين، وثالثة إلى مفرد ومركب، وكما قسمنا الفصل إلى قريب وبعيد مرة، والى مقوّم ومقسم أخرى.... ومثله كثيراً في العلوم وغيرها.

{ 4 } جامعة مانعة.

ويجب في القسمة أن يكون مجموع الأقسام مساوياً للمقسم، فتكون جامعة مانعة، جامعة لجميع ما يمكن ان يدخل فيه من الأقسام أي حاصرة لها لا يشذّ منها شيء، مانعة من دخول غير أقسامه فيه.

أنواع القسمة

للقسمة نوعان أساسيان:

1- قسمة الكل إلى أجزائه، أو (القسمة الطبيعية).

كقسمة الإنسان إلى جزأيه: حيوان والناطق، بحسب التحليل العقلي، إذ يحلل العقل مفهوم الإنسان إلى مفهومين: مفهوم الجنس الذي يشترك معه به غيره، ومفهوم الفصل الذي يختص به ويكون به الإنسان إنساناً. وسيأتي معنى التحليل العقلي

مفصلاً. وتسمى الأجزاء حينئذٍ أجزاء عقلية.

وكقسمة الماء إلى عنصرين: الأوكسجين والهيدروجين، بحسب التحليل الطبيعي.

ومن هذا الباب قسمة كل موجود إلى عناصره الأولية البسيطة، وتسمى الأجزاء طبيعية أو عنصرية.

وكقسمة الحبر إلى ماء ومادة ملونة[133] (مثلاً)، والورق إلى قطن ونوره، والزجاج إلى رمل وثاني أوكسيد السليكون. وذلك بحسب التحليل الصناعي، في مقابل التركيب الصناعي. والأجزاء تسمى أجزاء صناعية.

كقسمة المتر إلى أجزائه بحسب التحليل الخارجي إلى الأجزاء المتشابهة أو كقسمة السرير إلى الخشب والمسامير بحسب التحليل الخارجي أي الأجزاء غير المتشابهة.

ومثله قسمة البيت الى الآجر والجص والخشب والحديد، أو إلى الغرفة والسرداب والسطح والساحة، وقسمة السيارة إلى آلاتها المركبة منها، والإنسان إلى لحم ودم وعظم وجلد وأعصاب و... وهكذا.

2- قسمة الكلي إلى جزئياته، أو القسمة المنطقية[134] كقسمة الموجود إلى مادة

---

133) المادة الملونة هي جوهر وليس عرضاً فهي من مكونات الحبر أما اللون فهو عرض ويوجد فيه موضوع.

134) كقسمة الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام إلى أفرادها وسُميت كذلك لأنها تخص

ومجرد عن المادة، والمادة إلى جماد ونبات وحيوان، وكقسمة المفرد إلى أسم وفعل وحرف.... وهكذا. وتمتاز القسمة المنطقية عن الطبيعية ان الأقسام في المنطقية يجوز حملها على المقسم، وحمل المقسم عليها فنقول.

الأسم المفرد. وهذا المفرد اسم. ولا يجوز الحمل في الطبيعية عدا ما كانت بحسب التحليل العقلي[135]، فلا يجوز أن نقول البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت ولابدَّ في القسمة المنطقية من فرض جهة واحدة جامعة في المقسم تشترك في الأقسام، وبسببها يصح الحمل بين المقسم والأقسام، كما لابدَّ من فرض جهة افتراق في الأقسام على وجه يكون لكل قسم جهة تباين جهة القسم الآخر، وإلا لما صحت

المنطقي دون غيره أو هو الذي يستخدمها أكثر من غيره.

135) وقد ذكروا فرقاً آخراً بينهما، وهو أن التقسيم في القسمة الطبيعية لا يصح أن يكون على نحو المنفصلة الحقيقية، بخلاف المنطقية. فلا يصح أن يُقال: الحصان إما حيوان أو صاهل، وثاني أوكسيد الكاربون (CO_2) إما كاربون أو أوكسجين، بينما يصح بأن يُقال الفعل إما ماضٍ أو مضارع أو أمر، لكن ربما يُقال في الحقيقة ان هذا الفرق يرجع لُبّاً إلى الفرق الذي ذكره الشيخ (قدس سره) في المتن في الأغلب أي يرجع إلى صحة حمل الأقسام على المقسم وصحة حمل المقسم على الأقسام في القسمة المنطقية وعدم صحة ذلك في القسمة الطبيعية. وذلك لأنه المنفصلة ترجع إلى قضيتين أو أكثر (فمثلاً) القضية (الفعل إما ماضٍ أو مضارع أو أمر) ترجع (الفعل الماضي) أو (الفعل المضارع) أو (الفعل الأمر) وهذه القضايا لا تصح إلا بصحة الحمل فيها أي صحة حمل كل قسم منها بمفرده على المقسم وهذا يتصور في القسمة المنطقية ولا يمكن تصوره في القسمة الطبيعية (ما عدا القسمة بحسب التحليل العقلي) لكن مع هذا يُقال ان هذا الفرق أكثر شمولية حيث لا تحتاج إلى استثناء (القسمة بحسب التحليل العقلي) بل هذه حالها حال باقي أنواع القسمة الطبيعية حيث كلها تشترك في عدم صحة ان تكون على نحو المنفصلة الحقيقية أي حتى القسمة بالتحليل العقلي لا يصح ان تكون على نحو المنفصلة الحقيقية.

القسمة وفرض الأقسام. وتلك الجهة الجامعة أما تكون مقومة للأقسام أي داخلة في حقيقتها بأن كانت جنساً أو نوعاً، وأما ان تكون خارجة عنها.

1- إذ كانت الجهة الجامعة مقومة للأقسام، فلها ثلاث صور:

أ- أن تكون جنساً، وجهات الافتراق الفصول المقدمة للأقسام، كقسمة المفرد إلى الاسم والفعل والحرف فيسمى التقسيم (تنويعاً)، والأقسام أنواعاً.

ب- ان تكون جنساً أو نوعاً، وجهات الافتراق العوارض العامة اللاحقة للمقسم، كقسمة الاسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور فيسمى التقسيم (تصنيفاً)، والأقسام أصنافاً.

جـ- ان تكون جنساً أو نوعاً أو صنفاً، وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم، فيسمى التقسيم (تفريداً)، والأقسام كقسمة الإنسان إلى زيد وعمر ومحمد وحسن... إلى آخرهم باعتبار المشخصات لكل جزئي جزئي منه.

2- إذا كانت الجهة الجامعة خارجة عن الأقسام، فهي كقسمة الأبيض إلى الثلج والقطن وغيرها وكقسمة الكائن الفاسد[136] إلى معدن ونبات وحيوان، وكقسمة

---

[136]) الكائن هو الموجود الذي حصلت الصورة في مادته ويقسم إلى:
كائن فاسد: وهو الذي يؤول حاله إلى ذهاب صورته وفسادها.
كائن غير فاسد: وهو الذي لا يؤول حاله إلى ذهاب صورته وفسادها.

العالم إلى غني وفقير أو شرقي وغربي.... وهكذا.

أساليب القسمة

لأجل ان نقسم الشيء قسمة صحيحة لابدّ من استيفاء جميع ما له من الأقسام، كما تقدم في الأصل الرابع، بمعنى ان تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو أجزائه. ولذلك اسلوبان:

1- طريقة القسمة الثنائية:

وهي طريقة الترديد بين النفي والإثبات، والنفي والإثبات (وهما نقيضان) لا يرتفعان أي لا يكونان قسماً واحداً، فلا محالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس لها أكثر من قسمين، وتكون حاصرة جامعة مانعة، كتقسيمنا للحيوان إلى ناطق وغير ناطق. وغير الناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقي أنواع الحيوان غير الإنسان لا يشذ عنه نوع، وكتقسيمنا للطيور إلى جارحة وغير جارحة، والإنسان إلى عربي وغير عربي، والعالم إلى فقيه وغير فقيه وهكذا.....

ثم يمكن ان نستمر في القسمة، فنقسم طرفي النفي أو طرف الإثبات أو كليهما إلى طرفي إثبات ونفي، ثم هذه الأطراف الأخيرة يجوز ان تجعلها أيضاً مقسماً،

فنقسمها أيضاً بين الإثبات والنفي.... وهكذا تذهب إلى ما شئت أن تقسم، إذا كانت هناك ثمرة من التقسيم. (مثلاً) إذا أردت تقسيم الكلمة فنقول:

1- الكلمة تنقسم إلى: ما دل على الذات.... وغيره.

2- طرف النفي (الغير) إلى: ما دل على الزمان.... وغيره.

فتحصل لنا ثلاثة أقسام: ما دل على الذات، وهو (الاسم)

ما دل على الزمان، وهو (الفعل)، وما لم يدل على الذات والزمان، وهو (الحرف)

التعبير المألوف عند المؤلفين ان يقال "الكلمة أما ان تدل على الذات أو لا، والأول الاسم، والثاني: الحرف" ويمكن وضع هذه القسمة على النحو:

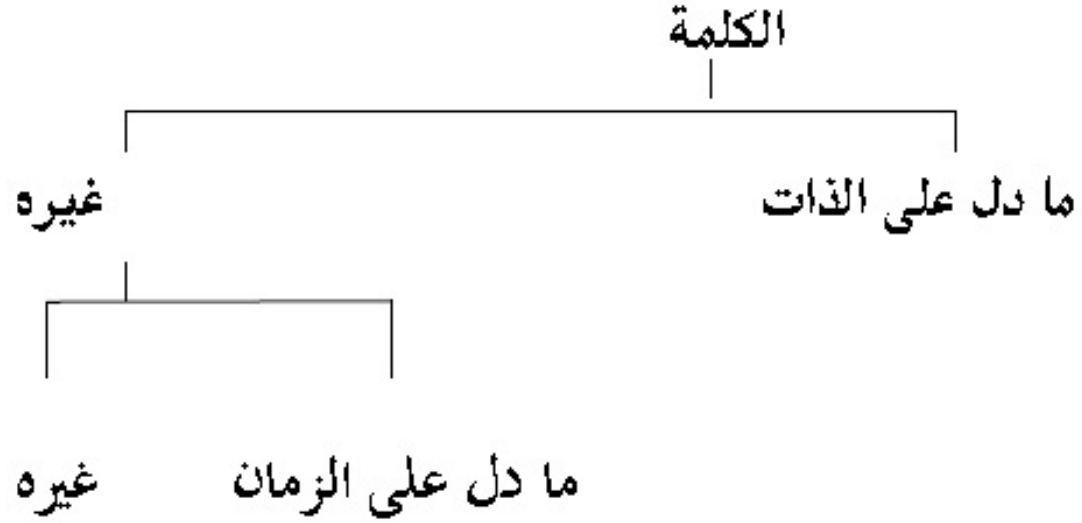

مثال ثانٍ:

إذا أردنا تقسيم الجوهر إلى أنواعه فيمكن تقسيمه على هذا النحو:

ينقسم:

1 – الجوهر إلى: ما يكون قابلاً للأبعاد.....وغيره[137]

2 – ثم طرف الإثبات (القابل) إلى: نام.....وغيره[138]

3– ثم طرف النفي (غير النامي) إلى: جامد.....وغيره[139]

4– ثم طرف الإثبات في التقسيم (2) إلى حساس.....وغيره

وهكذا يمكن أن تستمر بالقسمة حتى تستوفي أقسام الحساس إلى جميع أنواع الحيوان.

ولك أيضاً أن تقسم الجامد وغير الحساس. وقد رأيت إنا قسمنا تارة طرف الإثبات، وأخرى طرف النفي. ويمكن وضع القسمة على هذا النحو:

---

[137]) كما ذكر في التهذيب (النقطة غير قابلة للأبعاد).

[138]) غير النامي (الجامد). كالحجر.

[139]) غير الجامد من غير النامي (كالسائل).

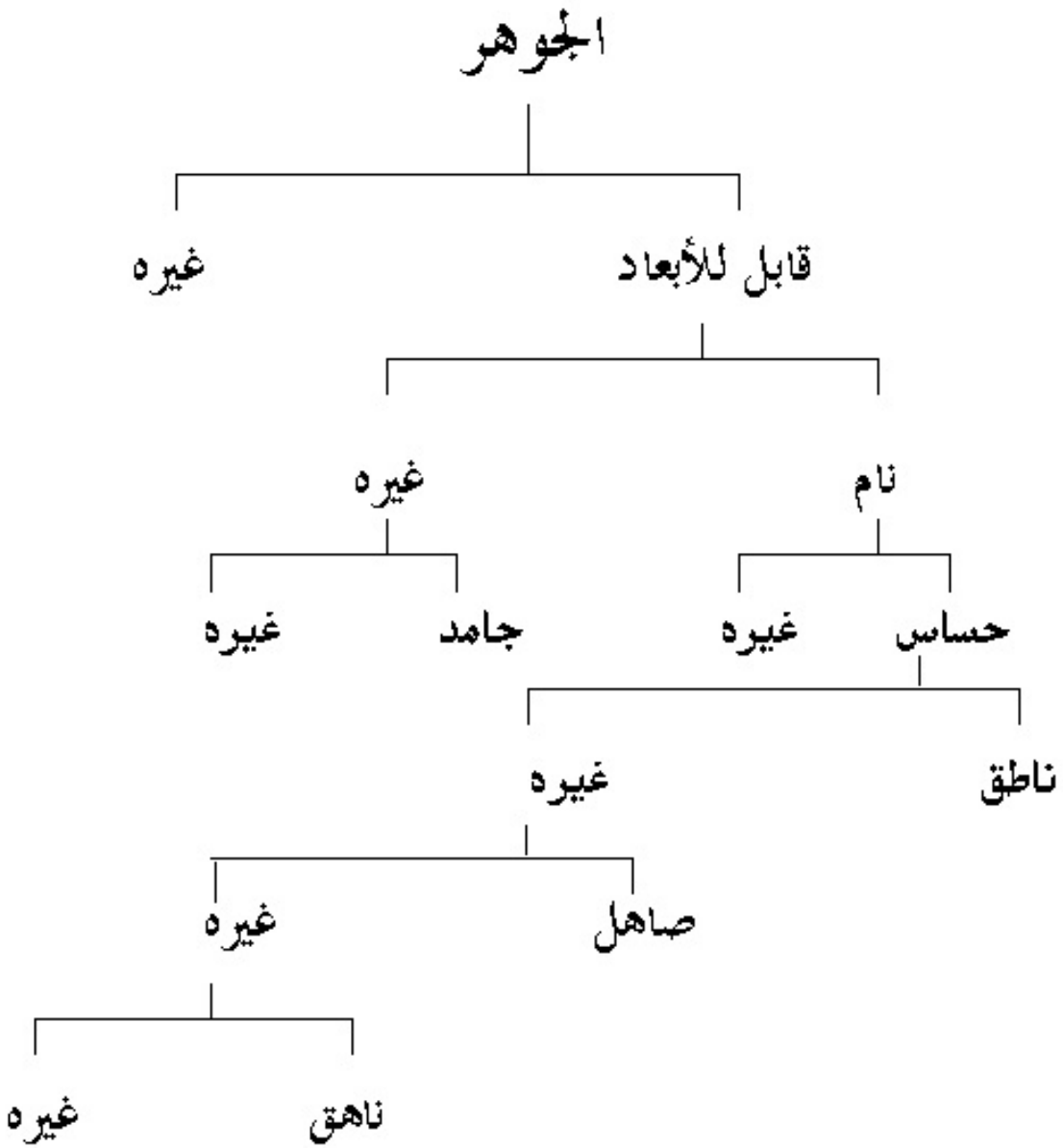

وهذه القسمة الثنائية تنفع على الأكثر في الشيء الذي لا تنحصر أقسامه، وإن كانت مطولة، لأنك تستطيع بها أن تحصر كل ما يمكن أن يفرض من الأنواع أو الأصناف بكلمة (غيره)، ففي المثال الأخير ترى (غير الناهق) يدخل فيه جميع ما

للحيوان من الأنواع غير الناطقة والصاهلة والناهقة، فاستطعت أن تحصر كل ما للحيوان من انواع.

وتنفع هذه القسمة أيضاً فيما إذا أريد حصر الأقسام حصراً عقلياً، كما يأتي، وتنفع أيضاً في تحصيل الحد والرسم. وسيأتي بيان ذلك.

2 – طريقة القسمة التفصيلية:

وذلك بأن تقسم الشيء أبتداءاً إلى جميع أقسامه المحصورة، كما لو أردت أن تقسم الكلمة (بدلاً من تقسيمها الثنائي المتقدم) إلى اسم وفعل وحرف، أو تقسم الكلي إلى: نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام.

والقسمة التفصيلية على نوعين: عقلية واستقرائية.

1 – العقلية: وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر، كقسمة الكلمة المتقدمة، ولا تكون القسمة عقلية إلا إذا بنيتها على اساس النفي والإثبات (القسمة الثنائية)، فلأجل اثبات أن القسمة التفصيلية عقلية يرجعونها الى القسمة الثنائية الدائرة بين النفي والأثبات. ثم إذا كانت الأقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفي أو الاثبات الى النفي والاثبات..... وهكذا كلما كثرت الأقسام على ما تقدم في الثنائية.

2- الأستقرائية: وهي التي لايمنع العقل من فرض قسم آخر لها[140]

---

[140] سواء كان الأستقراء تاماً أو ناقصاً، أو لم تقطع.

وإنما نذكر الأقسام الواقعة التي علمت بالأستقراء والتتبع، كتقسيم الأديان السماوية الى اليهودية والنصرانية والإسلامية، وكتقسيم مدرسة معينة الى: صف أول وثان وثالث، عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها، مع أمكان حدوث غيرها.

التعريف بالقسمة

إن القسمة بجميع أنواعها هي عارضة للمقسم [141] في نفسها، خاصة به غالباً[142].

ولما اعتبرنا في القسمة أن تكون جامعة مانعة فالأقسام بمجموعها مساوية للمقسم، كما أنها غالباً تكون أعرف منه وعليه يجوز تعريف المقسم بقسمته إلى أنواعه أو أصنافه.

ويكون من باب تعريف الشيء بخاصته، وهو التعريف بالرسم الناقص، كما كان التعريف بالمثال من هذا الباب

ولنضرب لك (مثلاً) لذلك إنا إذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي إلى أوكسجين وهدروجين، وعرفنا أن غيره من الأجسام لا ينحل إلى هذين الجزأين، فقد حصل

---

141) يمكن القول أن المحمول العارض على الكلمة مثلاً في قولنا (الكلمة أسم وفعل وحرف) محذوف مقدر، وهو (تنقسم) أو (منقسمة).

142) قال غالباً لأن بعض افراد القسمة لا تكون خاصة للمقسم، كقسمة الإنسان إلى أبيض واسود فإن غير الإنسان أيضاً ينقسم إلى أسود وأبيض أيضاً وهكذا.....

تمييز الماء تمييزاً عرضياً عن غيره بهذه الخاصة،فيكون ذلك نوعاً من المعرفة للماء نطمئن إليها. وكذا لو عرفنا أن الورق ينحل إلى القطن والنورة (مثلاً) نكون قد عرفناه معرفة نطمئن إليها تميزه عن غيره..... وهكذا في جميع أنواع القسمة.

كسب التعريف بالقسمة أو

كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري؟

أنت تعرف أن المعلوم التصوري منه ما هو بديهي لا يحتاج إلى كسب كمفهوم الوجود والشيء، ومنه ما هو نظري تحتاج معرفته إلى كسب ونظر. ومعنا حاجتك فيه إلى الكسب أن معناه غير واضح في ذهنك وغير محدد ومتميز، أو فقل غير مفهوم لديك ولا معروف فيحتاج إلى التعريف، والذي يعرفه للذهن هو الحد والرسم. وليس الحد أو الرسم للنظري موضوعاً في الطريق في متناول اليد. و إلا فما فرضته نظرياً مجهولاً لم يكن كذلك، بل كان بديهياً معروفاً فالنظري عندك في الحقيقة ليس هو إلا الذي تجهل حده أو رسمه.

إذن: المهم في الأمر أن نعرف الطريقة التي نحصل بها الحد والرسم. وكل ما تقدم من الأبحاث في التعريف في الحقيقة أبحاث عن معنى الحد والرسم وشروطهما أو أجزائهما. وهذا وحده غير كافٍ ما لم نعرف طريقة كسبهما وتحصيلهما فإنه ليس الغني هو الذي يعرف معنى النقود واجزاءها وكيف تتألف، بل الغني من يعرف

طريقة كسبها فيكسبها. وليس المريض يشفى إذا عرف فقط معنى الدواء واجزاءه، بل لابد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله.

وقد اغفل كثير من المنطقيين هذه الناحية، وهي أهم شيء في الباب بل هي الأساس، وهي معنى التفكير الذي به نتوصل إلى المجهولات.

ومهمتنا في المنطق أن نعرف كيف نفكر لنكسب العلوم التصورية والتصديقية.

وسيأتي أن طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقي هو الاستدلال والبرهان. أما تحصيل العلم التصوري فقد اشتهر عند المناطقة أن الحد لا يكتسب بالبرهان، وكذا الرسم. والحق معهم لأن البرهان مخصوص لإكتساب التصديق ولم يحن الوقت بعد لأبين للطالب سر ذلك،وإذا لم يكن البرهان هي الطريقة هنا فما هي طريقة تفكيرنا لتحصيل الحدود والرسوم؟ وطبعاً لابد أن تكون هذه الطريقة طريقة فطرية يصنعها كل إنسان في دخيلة نفسه يخطئ فيها أو يصيب [143]

ولكن نحتاج إلى الدلالة عليها لنكون على بصيرة في صناعتها. وهذا هو هدف علم المنطق وهذا ما نريد بيانه فنقول:

الطريق منحصر بنوعين من القسمة: القسمة الطبيعية بالتحليل العقلي، وتسمى

---

[143]) يحتمل أن يكون هذا السبب الذي حصل لكثير من أهل المنطق لم يتطرق إلى هذه الناحية لأنها طريقة فطرية، كما اعترف بها الشيخ (قدس سره) فهي موجودة في كل إنسان فلا نحتاج إلى بيان لكن لابد من تنظير وتمييز حتى القضايا الفطرية إتماماً للفائدة ودفعاً للشبهة والغفلة ولذلك ذكرها الشيخ (قدس سره).

طريقة التحليل العقلي، والقسمة المنطقية الثنائية. ونحن اشرنا في غضون كلامنا في التعريف والقسمة إلى ذلك وقد جاء وقت بيانه فنقول:

طريقة التحليل العقلي

إذا توجهت نفسك نحو المجهول التصوري (المشكل) ولنفرضه (الماء) (مثلاً) عندما يكون مجهولاً لديك وهذا هو الدور الأول[144]

فأول ما يجب أن تعرف نوعه، أي تعرف أنه داخل في أي جنس من الأجناس العالية [145] أو ما دونها كأن تعرف أن الماء (مثلاً) من السوائل فهذا هو (الدور الثاني).

وكلما كان الجنس الذي عرفت دخول المجهول تحته قريباً كان الطريق أقصر

---

144) أ – عندما تواجه المشكل تمر عليك عدة حركات وهي:

1 – الحركة الذاهبة: وهي حركة العقل من المجهول إلى المعلوم.

2 – الحركة الدائرية: هي حركة العقل بين المعلومات.

3 – الحركة الراجعة: هي حركة العقل من المعلوم إلى المجهول.

ب – تقدم في مبحث (تعريف الفكر) أن الأدوار التي تمر على العقل لتحصيل المجهول خمسة: اثنان منها مقدمة للفكر، وثلاثة هي الفكر التي سميناها بالحركات. وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الأدوار على تحصيل المجهول التصوري، وسيأتي في موضعه موقع تطبيقها على تحصيل المجهول التصديقي. وهذا البحث بمجموعه وبيان الأدوار قد امتاز بشرحه كتاب المظفر (قدس سره) على جميع كتب المنطق القديمة والحديثة.

145) يحتمل أنه يريد بها المقولات العشر التي مر ذكرها ومر النقاش في أنه لم يثبت بالبرهان أنها أجناس عالية... فراجع.

لمعرفة الحد أو الرسم. و سيتضح.

وإذا اجتزت الدور الثاني الذي لابد منه لكل من أراد التفكير بأي طريقة كانت انتقلت إلى الطريقة التي تختارها للتفكير، ولابد أن تتمثل فيها الأدوار الثلاثة الأخيرة، أو الحركات الثلاث التي ذكرناها للفكر: الذاهبة والدائرية والراجعة.

وإذ نحن اخترنا الآن (طريقة التحليل العقلي) أولاً، فلنذكرها متمثلة في الحركات الثلاث.

فإنك عندما تجتاز الدور الثاني تنتقل إلى الثالث، وهو الحركة الذاهبة وحركة العقل من المجهول إلى المعلومات ومعنى هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في ذهنك إلى جميع الأفراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذي فرضت المشكل داخلاً تحته. وفي المثال تنظر إلى أفراد السوائل، سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار أن كلها سوائل. وهنا ننتقل إلى الرابع، وهو (الحركة الدائرية) أي حركة العقل بين المعلومات، وهو أشق الأدوار، وأهمها دائماً في كل تفكير. فإن نجح المفكر فيه انتقل إلى الدور الأخير الذي به حصول العلم، و إلا بقي في مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوى. وهذه الحركة الدائرية بين المعلومات في هذه الطريقة، هي أن يلاحظ الفكر مجاميع أفراد الجنس الذي دخل تحته المشكل فيفرزها مجموعة مجموعة، فلأفراد المجهول مجموعة، ولغيره من أنواع الجنس

الأخرى. كل واحد مجموعة من الأفراد.

وفي المثال يلاحظ مجاميع السوائل: الماء، والزئبق، واللبن، والدهن، إلى آخرها.

وعند ذلك يبدأ في ملاحظتها ملاحظةً دقيقة، ليعرف ما تمتاز به مجموعة أفراد المشكل بحسب ذاتها وحقيقتها عن المجاميع الأخرى، أو بحسب عوارضها الخاصة بها. ولا بد هنا من الفحص الدقيق والتجربة ليعرف في المثال الخصوصية الذاتية أو العرضية التي يمتاز بها الماء عن غيره من السوائل، في لونه وطعمه، أو في وزنه وثقله، أو في أجزائه الطبيعية.

ولا يستغني الباحث عن الإستعانة بتجارب الناس والعلماء وعلومهم. والبشر من القديم كما قلنا في أول مبحث القسمة اهتموا بفطرتهم في تقسيم الأشياء وتمييز الأنواع بعضها عن بعض، فحصلت لهم بمرور الزمن الطويل معلومات قيمة هي ثروتنا العلمية التي ورثناها من أسلافنا. وكل ما نستطيعه من البحث في هذا الشأن هو التعديل والتنقيح في هذه الثروة، واكتشاف بعض الكنوز من الأنواع التي لم يهتد إليها السابقون، على مرور الزمن وتقدم المعارف.

فإن استطاع الفكر أن ينجح في هذا الدور (الحركة الدائرية) بأن عرف ما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أي عرف فصله، أو عرف ما يميزه تمييزاً عرضياً أي عرف خاصته، فإن معنى ذلك إنه استطاع أن يحلل معنى المجهول إلى جنس وفصل، أو

جنس وخاصة، تحليلاً عقلياً، فيكمل عنده الحد التام أو الرسم التام بتأليفه مما انتهى إليه التحليل. كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا طعم ولا رائحة، أو أنه له ثقل نوعي مخصوص، أو أنه قوام كل شيء حي.

ومعنى كمال الحد أو الرسم عنده أن عقله قد انتهى إلى الدور الأخير، وهو (الحركة الراجعة) أي حركة العقل من المعلوم إلى المجهول. وعندها ينتهي التفكير بالوصول إلى الغاية من تحصيل المجهول. وبهذا إتضح معنى التحليل العقلي الذي وعدناك ببيانه سابقاً في القسمة الطبيعية، وهو إنما يكون باعتبار المتشاركات والمتباينات، أي أنه بعد ملاحظة المتشاركات بالجنس يفرزها ويوزعها مجاميع أو فقل أنواعاً بحسب ما فيها من المميزات المتباينة، فيستخرج من هذه العملية الجنس والفصل مفردات الحد أو الجنس والخاصة مفردات الرسم، فكنت بذلك حللت المفهوم المراد تعريفه إلى مفرداته.

تنبيه: إن الكلام المتقدم في الدور الرابع فرضناه في ما إذا كنت من أول الأمر، لما عرفت نوع المشكل، عرفت جنسه القريب، فلم تكن بحاجة إلا للبحث عن مميزاته عن الأنواع المشتركة معه في ذلك الجنس.

أما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالي، كأن عرفت أن الماء جوهر لا غير، فإنك لأجل أن تكمل لك المعرفة، لا بد أن:

تفحص (أولاً) لتعرف أن المشكل من أي الأجناس المتوسطة، بتمييز بعضها عن بعض بفصولها أو خواصها على نحو العملية التحليلية السابقة حتى تعرف الماء جوهر ذو أبعاد أي جسم.

ثم تفحص (ثانياً) بعملية تحليلية أخرى لتعرفه من أي الأجناس القريبة هو فتعرف أنه سائل.

ثم تفحص (ثالثاً) بتلك العملية التحليلية لتميزه عن السوائل الأخرى بثقله النوعي (مثلاً)، أو بأنه قوام كل شيء حي، فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو (مثلاً): (جوهر ذو أبعاد سائل قوام كل شيء حي) ويجوز أن تكتفي عن ذلك فتقول (سائل قوام كل شيء حي) مقتصراً على الجنس القريب.

وهذه الطريقة الطويلة من التحليل التي هي عبارة عن عدة تحليلات يلتجأ إليها الإنسان إذا كانت الأجناس متسلسلة، ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول إلا في الجنس العالي. ولكن تحليلات البشر التي ورثناها تغنينا في أكثر المجهولات عن إرجاعها إلى الأجناس العالية، فلا نحتاج على الأكثر إلا لتحليل واحد لنعرف به ما يمتاز به المجهول عن غيره.

على أنه يجوز لك أن تستغني بمعرفة الجنس العالي أو المتوسط، فلا تجري إلا عملية واحدة للتحليل لتميز المشكل عن جميع ما عداه مما يشترك معه في ذلك

الجنس العالي أو المتوسط، غير إن هذه العملية لا تعطينا إلا حداً ناقصاً أو رسماً ناقصاً.

طريقة القسمة المنطقية الثنائية

إنك بعد الانتهاء من الدورين الأولين، أي دور مواجهة المشكل ودور معرفة نوعه، لك أن تعمد إلى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة.

فإن السابقة كانت النظرة فيها إلى الأفراد المشتركة في ذلك الجنس، ثم تمييزها بعضها عن بعض، لاستخراج ما يميز المجهول.

أما هذه فانك تتحرك إلى الجنس الذي عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثنائية إلى إثبات ونفي: الإثبات بما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أو عرضياً والنفي بما عداه، وذلك إذا كان المعروف الجنس القريب.

فنقول في مثال الماء الذي عرف أنه سائل: (السائل إما عديم اللون أو غيره)، فتستخرج بذلك الحد التام أو الرسم التام، وتحصل لديك الحركات الثلاث كلها.

أما لو كان الجنس الذي عرفته هو الجنس العالي أو المتوسط فإنك تأخذ أولاً الجنس العالي (مثلاً)، فتقسمه بحسب المميزات الذاتية أو العرضية، ثم تقسم الجنس المتوسط الذي حصلته بالتقسيم الأول، إلى أن يصل التقسيم إلى الأنواع

السافلة. على النحو الذي مثّلنا به في القسمة الثنائية للجوهر وبهذا تصير الفصول كلها معلومة على الترتيب، فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل [146].

---

[146]) لكن قد يقسم الجنس بحسب المميزات العرضية كما ذكر المصنف (قدس سره) فلا تصير الفصول كلها معلومة وإنما قد يعلم بعضها وقد لا يعلم أي شيء منها. لكن هنا يقال إذا كان التقسيم بحسب المميزات العرضية دائماً فإنه لا يمكن الحصول على الفصول نعم لو كان التقسيم مركباً أي بعض التقسيمات بحسب المميزات الذاتية والبعض الآخر بحسب المميزات العرضية فهنا يمكن الحصول على بعض الفصول وليس كلها.

تمرينات

على التعريف والقسمة

1 – أنقد التعريفات الآتية، وبين ما فيها من وجوه الخطاء أن كان[147]:

---

147) أ– التعريف غير جامع لمثل الخفاش فأنه لا يبيض مع أنه طائر بالحقيقة وحسب العرف، وأيضاً غير مانع لمثل السلحفاة فأنها تبيض مع أنها غير طائر.

ب- التعريف فاقد للشرط الرابع من الشروط المتقدمة للتعريف، لأن هذا التعريف لا يعرف إلا بالإنسان، لأن البشري هو المنسوب إلى البشر، والبشر لا يعرف إلا بالإنسان وهذا معناه إن الإنسان يعرف بالإنسان وهو دور باطل.

ج- التعريف فاقد للشرط الأول، لأنه تعريف بالأخص بينما يُشرط أن يكون المعرف (بالكسر) مساوياً للمعرف (بالفتح).

د – التعريف فاقد للشرط الثاني، لأنه يساوي المعرف في الظهور والخفاء.

هـ – التعريف غير مانع للمستطيل إذ لم يذكر فيه أن الشكل متساوي الأضلاع، فهو تعريف بالأعم وأيضاً يمكن القول إنه تعريف بألفاظ غريبة لا يعرفها إلا أهل الأختصاص بالرياضيات (مثلاً).

و – تعريف بالأعم، حيث يوجد كثير من المواد السائلة المغذية كعصير العنب، وعصير الزبيب وعصير التفاح وغيرها.

ز – التعريف:

أولاً: يشتمل على التكرار حيث إن مفهوم الكثرة نفس مفهوم المجتمعة من أحاد كما ذكر أبن سينا في الإشارات، في خصوص هذا المثال. لكن يمكن المناقشة في هذا الكلام حيث يمكن اعتبار الـ(كثرة) عبارة عن جنس ويقع تحتها عدة حصص منها المجتمعة من الآحاد ومنها المجتمعة من كثرات (مثلاً) مجتمعة من خمسة خمسة أو مجتمعة من عشرة عشرة ولذا لو أمر المولى عبده بإكرام العلماء بأنه لا أشكال هنا بإكرام كل عالم بمفرده يكون امتثالاً للأمر لكن لو أمر المولى عبده بإكرام مجاميع (كثرات) العلماء فهنا وقع النزاع بأن أكرام كل عالم بمفرده مجزياً أو غير مجزي بل يجب أكرام العلماء على شكل مجاميع وكل مجموعة لا يقل عددها عن ثلاثة وكذا الكلام لو أمر المولى عبده بإكرام العلماء عالمين عالمين.

أ – الطائر: حيوان يبيض.

ب – الإنسان: حيوان بشري.

ج – العلم: نور يقذف في القلب.

د – القدام: الذي خلفه شيء.

هـ - المربع: شكل رباعي قائم الزوايا.

و – اللبن: مادة سائلة مغذية.

ز – العدد: كثرة مجتمعة من أحاد.

ح – الماء: سائل مفيد.

ط – الكوكب: جرم سماوي منير.

ي – الوجود: الثابت العين.

2- من أي أنواع التعريف تعريف العلم بأنه (حصول صورة الشيء في العقل)،

وثانياً: يشتمل على الدور سواء كان المقصود من العدد ما يشمل الواحد أولاً، لأن الآحاد جمع الواحد، وتعريف الواحد على المقصود الأول (العدد يشمل الواحد أيضاً) هو العدد الفاقد للكثرة، على المقصود الثاني (العدد لا يشمل الواحد أي الواحد ليس عدداً) هو الذي يحصل العدد بتكثره.

ثالثاً:- هو تعريف بالأخص إن كان المقصود من العدد ما يشمل الواحد.

ح – التعريف غير مانع للأغيار. فهو التعريف بالأعم. أي التعريف فاقد للشرط الأول.

ط – هو تعريف بالأخص. أي إنه فاقد للشرط الأول.

ي – التعريف فاقد للشرط الثاني، لأنه تعريف بالأخفى.

وتعريف المركب بأنه (ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء) وبين ما إذا كان الجنس مذكوراً فيها أم لا [148].

3- من أي الأنواع التعريف تعريف الكلمة بأنها (قول مفرد) وتعريف الخبر بأنه (قول يحتمل الصدق والكذب)[149]

4- عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات:

أ- لفظ وضع لمعنى مفرد.

ب- لفظ موضوع مفرد.

ج- قول مفرد.

د- مفرد.

---

148) التعريف الأول: لم يشتمل على الجنس، كالكيف النفساني، وإنما يشتمل على خصوص الفصل القريب أو الخاصة، فهو إما حد ناقص أو رسم ناقص.
والتعريف الثاني: فقد أشتمل على الجنس لأن (ما) بمنزلة الجنس، لأنها كناية عن اللفظ. وباقي التعريف أما فصل أو خاصة، فهو إما حد تام أو رسم تام. وهذا يحتمل أن تكون مثل هذه التعريفات لفظية لأن مثل هذه المركبات مركبات اعتبارية، وليست ماهيات حقيقية حتى يكون لها جنس وفصل... لكن يناقش من الماهيات الحقيقية فهو من العرض من مقولة الكيف.

149) تعريف الكلمة حد تام لأنه يشمل الجنس القريب والفصل. وتعريف الخبر رسم تام، لأنه يشتمل على الجنس القريب مع الخاصة (الظاهر أن المراد من القول في تعريف الكلمة هو اللفظ الموضوع لمعنى، والمراد منه في تعريف الخبر هو المركب التام الخبري) ويمكن أن يقال هنا أن التعريف هنا تعريف لفظي لأن الكلام في المعاني الإعتبارية وليس في الماهيات الحقيقية.

فقارن بينها، واذكر أولاها وأحسنها، والخلل في أحدها إن كان[150]

5- لو عرفنا الأب بأنه (من له ولد) فهذا التعريف فاسد قطعاً، ولكن هل تعرف من أي جهة فساده؟ وهل ترى يلزم منه الدور؟ وإذا كان يلزم منه الدور أو لا يلزم فهل تستطيع أن تعلل ذلك [151]

6- اعترض بعض الأصوليين على تعريف اللفظ المطلق المقابل للمقيد بأنه (ما دل على شايع في جنسه)، فقال: أنه تعريف غير مطرد ولا منعكس، فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الإجمال؟ وأنت إذا حققت إن هذا التعريف ماذا يسمى يسهل عليك الجواب فتفطن [152]

---

150) التعريف الأول: فيه خلل لأنه تعريف بالأعم لأنه يشمل مثل عبد الله، أنف الناقة فإنها الفاظ وضعت لمعنى لكن هذه الألفاظ مركبة وليست مفردة أي أنها ليست كلمة.
التعريف الثاني: وهذا أيضاً تعريف بالأعم.
التعريف الثالث: أحسن التعاريف لأنه يمكن أن يقال أنه اشتمل على الجنس والفصل القريبين. أو نقول أنه تعريف بالمساوي.
التعريف الرابع: فيه خلل لأنه تعريف بالأعم وهنا أيضاً يمكن أن يقال أن التعاريف المذكورة هي تعاريف لفظية لأنه لا يوجد ماهيات حقيقية بل يوجد معاني إعتبارية.

151) التعريف فاسد من جهة فقدانه للشرط الثاني، لأن المعرِّف مساوٍ للمعرَّف في الظهور والخفاء، ومن جهة الدور منه أيضاً، لأن الولد لا يعرف إلا بالأب لأنهما متضايفان ولا يعقل أحدهما الا بتعقل الآخر، أو يقال: الولد من له أب، فتوقف الأب على الولد والولد على الأب.

152) هذا التعريف يسمى تعريفاً لفظياً، فلا يخضع لشروط التعريف الحقيقي التي منها الجامعية والمانعية.

7- جاء في كتاب حديث للمنطق تعريف الفصل بأنه (صفة أو مجموع صفات كلية بها تتميز أفراد حقيقية واحدة منها من أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها في جنس واحد). انقده واذكر وجوه الخلل فيه على ضوء ما درسته في تعريف الفصل وشروط التعريف [153]

8- إن التي نسميها بالكليات الخمسة كان أرسطو يسميها (المحمولات) وعنده أن المحمول لا بد أن يكون من أحد الخمسة، فإعترضه بعض مؤلفي المنطق بأن هذه الخمسة لا تحتوي جميع أنواع المحمولات، لأنه لا يدخل فيه مثل (البشر هو الإنسان) فالمطلوب أن تجيب عن هذا الاعتراض، على ضوء ما درسته في بحث (الحمل وأنواعه) وبين صواب ما ذهب إليه أرسطو [154].

9- وعرف هذا البعض المتقدم اللفظين المتقابلين بأنهما (اللفظان اللذان لا يصدقان

---

153) هذا التعريف ليس مانعاً فهو أعم من الفصل، لأنه يشمل الخاصة لمساويه، كالضاحك للإنسان، إذ لم تقيد الصفة فيه بكونها ذاتية أو لا، وكذلك فأنه لم يقيد التمييز بكونه ذاتياً أو لا.

154) الإجلبة عن هذا الإعتراض هي، أن المقصود من الحمل في باب الكليات الخمسة هو الحمل الشايع الصناعي، أي الاتحاد في الوجود والمصداق والمغايرة بحسب المفهوم، وليس الحمل الذاتي الأولي، أي الاتحاد في المفهوم والمغايرة بحسب الاعتبار. لكن هذا الجواب يعترض عليه بأن حمل الانسان على البشر هوتعريف لفظي لإنهما متحدان في المفهوم و في المصداق وفي الاعتبار أيضاً نعم لو قلنا أن الاختلاف في الحروف بين الكلمتين أو بعدد الحروف يكفي للمغايرة الاعتبارية لأمكن القول أنه من الحمل الأولي لأن الانسان والبشر متحدان مفهوماً ومتغايران اعتباراً.

على شيء واحد في آن واحد). انقده على ضوء ما درسته في بحث التقابل وشروط التعريف[155]

10- كيف تفكر بطريقة التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلمة والمفرد والمثلث والمربع [156]

---

[155]) هذا التعريف فيه خلل من جهتين:

1- أنه ليس جامعاً فهو تعريف بالأخص، إذ لم يذكر فيه قيد (من جهة واحدة) فلا يشمل المتضايفين من المتقابلين، كالأب والابن، فأنهما يجتمعان في شخص واحد وفي آن واحد لكن من جهتين، بأن يكون الشخص الواحد أباً من جهة فرد معين، وابناً من جهة فرد آخر.

2- إن التقابل لا يقع بين الالفاظ وإنما يقع بين المعاني. إلا أن يقال بأنه نسب إلى الألفاظ للعلاقة القوية بين اللفظ والمعنى. لكن هذه الجهة غير تامة لأنه في تقسيم الألفاظ قد أخذ المعنى بنظر الاعتبار قيداً أو جزءاً للتقسيم أي أن الألفاظ بما هي دالة على معنى تقسيم إلى (مثلاً) الترادف والتباين ففي الترادف تكون الألفاظ موضوعة لمعنى واحد، أما في التباين موضوعة لمعانٍ متعددة وهكذا وعلى هذا فأن كلامك (للعلاقة القوية بين اللفظ والمعنى) غير تام بل لأن المعنى قد أخذ قيداً أو جزءاً في التقسيم أو في مناط التقسيم.

[156]) 1- الكلمة: أي الفعل باصطلاح المناطقة: (1) تتوجه النفس نحو هذا المجهول التصوري وهو (الكلمة).(2) بعد ملاحظتها يجب معرفة جنسها أو نوعها، وكونها داخلة في جنس اللفظ المفرد. (3) يأتي دور الفكر أي الحركات الثلاث الذاهبة والدائرية والراجعة ننظر في الذهن الى جميع الأفراد الداخلة تحت هذا الجنس، كأفراد الاسم والأداة وهذه هي الحركة الذاهبة. ثم نلاحظ ما تمتاز به مجموعة أفراد الكلمة بحسب ذاتها وحقيقتها عن المجاميع الأخرى، أو بحسب عوارضها الخاصة بها، فنلاحظ أنها لفظ يتركب من مادة تدل على معنى مستقل في نفسه، ومن هيئة تدل على نسبة ذلك المعنى الى فاعل لا بعينه، لنميزها عن أفراد الاسم والأداة. ولكن عندما نلاحظ أن بعض أفراد الاسم كالمشتقات تشترك مع أفراد الكلمة في هذه الصفة فلا بد أن نميز أفراد الكلمة أكثر من قبل فنلاحظ أن النسبة المدلولة بالهيئة هي نسبة تامة زمانية بخلاف المشتقات... وهذه هي الحركة الدائرية أي حركة العقل بين المعلومات وهذه المرحلة هي أشق المراحل في كل تفكير وبعد هذا تأتي المرحلة الخامسة وهي الحركة الراجعة أي حركة

11- استخرج بطريقة القسمة المنطقية الثنائية تعريف الفصل تارة والنوع أخرى [157]

العقل من المعلوم الى المجهول حيث نستنتج من ذلك كله تعريف الكلمة بأنها لفظ مفرد دال بمادته على معنى مستقل في نفسه، وبهيئته على نسبة ذلك المعنى الى فاعل لا بعينه نسبة تامة زمانية.

2- المفرد: يأتي فيه نفس الكلام السابق: (1) توجه النفس نحو هذا المجهول التصوري وهو (المفرد). (2) معرفة جنسه أو نوعه، للفظ المفرد المقابل للفظ المركب بعد ملاحظته، يجب معرفة نوعه، وكونه داخلاً في جنس اللفظ. (3) ننظر في الذهن الى الافراد الداخلة تحت هذا الجنس كأفراد المركب. (4) ثم نلاحظ ما تمتاز به مجموعة أفراد المفرد، فنلاحظ أنها ليس لها جزء كالباء في (كتبت بالقلم)، أو لها جزء لكن هذا الجزء لا يدل على جزء المعنى المعين حين هو جزء لها بخلاف المركبات. (5) فنستنتج من ذلك تعريف المفرد بأنه اللفظ الذي ليس له جزء، أو له جزء إلا أن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى حين هو جزء له.

3- المثلث: (1) توجه النفس نحو المجهول (المثلث). (2) يجب ملاحظته ومعرفة نوعه وكونه داخلاً في جنس الشكل. (3) ننظر إلى الأفراد الداخلة تحت هذا الجنس، كأفراد المربع والمستطيل وغيرهما. (4) ثم نلاحظ ما تمتاز به مجموعة أفراد المثلث، فنلاحظ أنها ذات ثلاثة أضلاع بزوايا ثلاث، بخلاف غيره من أفراد الشكل. (5) فيستنتج من ذلك تعريف المثلث بأنه شكل له ثلاثة أضلاع بزوايا ثلاث.

4- المربع: (1) توجه النفس نحو المربع (2) يجب ملاحظته ومعرفة نوعه، وكونه داخلاً في جنس الشكل، (3) ننظر في الذهن الى الافراد الداخلة تحت هذا الجنس، كأفراد المثلث والمستطيل وغيرهما. (4) ثم نلاحظ ما تمتاز به مجموعة أفراد المربع فنلاحظ أنها ذات أربعة أضلاع بزوايا قائمة. ولكن عندما نلاحظ عن أفراد المستطيل تحمل هذه الصفة أيضاً، فلا بد أن تميز أفراد المربع أكثر من قبل. فنلاحظ أن أضلاعها متساوية بخلاف أفراد المستطيل. (5) نستنتج من ذلك كله تعريف المربع بأنه: شكل له أربعة أضلاع متساوية، ذو زوايا قائمة.

[157] 1- الفصل: الكلي إما ذاتي أو لا، والأول إما جزء الماهية أو لا والأول إما جزء مختص بالماهية واقع في جواب (أي شيء هو في ذاته) أو لا والأول هو الفصل. الفصل هو جزء الماهية المختص بها، والواقع في جواب (أي شيء هو في ذاته).

2- النوع: الكلي إما ذاتٌي أو لا والأول إما تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات أو لا والأول إما أن تكون

12- فرِّق بين القسمة العقلية وبين الاستقرائية في القسمات التفصيلية الآتية، مع بيان الدليل على ذلك:

أ- قسمة فصول السنة إلى ربيع وصيف وخريف وشتاء.

ب- قسمة أوقات اليوم إلى فجر وصبح وضحى وظهر وعصر وأصيل وعشاء وعتمة.

ج- قسمة الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر.

د- قسمة الاسم إلى نكرة ومعرفة.

هـ- قسمة الاسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور.

و- قسمة الحكم إلى وجوب وحرمة و استحباب وكراهة وإباحة.

ز- قسمة الصوم إلى واجب ومستحب ومكروه ومحرم.

ح- قسمة الصلاة إلى ثنائية وثلاثية ورباعية.

ط- قسمة الحج إلى تمتع وقران وإفراد.

ي- قسمة الخط إلى مستقيم و منحنٍ و منكسر.

ثم اقلب ما يمكن من هذه القسمات إلى ثنائية واستخرج منها بعض التعريفات

الجزئيات فيه متكثرة بالعدد فقط في جواب (ما هو) أو لا، والأول هو النوع. فالنوع هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد، في جواب (ما هو).

لبعض الأقسام واختر خمسة على الأقل [158]

158) أ- قسمة استقرائية لأن العقل لا يمنع من وجود أقسام أخرى لفصول السنة، بأن يصير كل شهر من السنة (مثلاً) فصلاً.

ب- قسمة استقرائية، لأن العقل لا يمنع من وجود أقسام أخرى تتخلل بين هذه الأقسام فتكون لها أسماء خاصة بها.

ج- قسمة عقلية، وهي ترجع الى القسمة الثنائية، وهي مثلاً أن الفعل إما أن يدل على الأخبار أو لا، والثاني هو الأمر و الأول إما أن يدل على الزمان الماضي أو لا. و الأول هو الماضي و الثاني هو المضارع (مع الاحتفاظ بالنقاش في دلالة الفعل على الزمان و يأتي الكلام في المباحث الأصولية ان شاء الله تعالى).

د- قسمة عقلية، لأنها ترجع الى القسمة الثنائية، لأن الاسم إما أن يفهم منه معين أو لا، الأول هو المعرفة، و الثاني هو النكرة.

هـ- قسمة استقرائية، لأن العقل لا يمنع من وجود اسم مجزوم.

و- قسمة عقلية، فهي ترجع الى القسمة الثنائية، لأن الحكم إما أن يدل على تساوي الفعل والترك أو لا، والأول: الإباحة، والثاني إما أن يدل على الفعل مع الإلزام أو لا، والأول الوجوب والثاني إما أن يدل على الفعل مع جواز الترك أو لا، والأول الاستحباب والثاني إما أن يدل على الترك مع الإلزام أو لا، والأول الحرمة، والثاني وهو ما يدل على الترك مع جواز الفعل = الكراهة. ثم يقال: قد استفيد من القسمة الثنائية المذكورة أن حكم الإباحة هو ما يدل على تساوي الفعل والترك، وحكم الوجوب هو ما يدل على الفعل مع الإلزام، وحكم الاستحباب هو ما يدل على الفعل مع جواز الترك، وحكم الحرمة هو ما يدل على الترك مع الإلزام، وحكم الكراهة هو ما يدل على الترك مع جواز الفعل. (وتمام الكلام ونقاشه في المباحث الأصولية ان شاء الله).

ز- قسمة استقرائية، لأن العقل لا يمنع من وجود صوم مباح.

ح- قسمة استقرائية، لأن العقل لا يمنع من وجود أقسام أخرى.

ط- قسمة استقرائية، لأن العقل لا يمنع من وجود أقسام أخرى.

ي- قسمة عقلية، ترجع الى قسمة ثنائية، لأن الخط إما مستقيم أو لا والثاني إما منحنٍ أو لا، والثاني المنكسر.

انتهى الجزء الأول بحمد الله تعالى و لله الحمد أولاً و أخيراً

الأحد 24/ رجب/1421هـ

السادسة إلّا ربعاً صباحاً

الفهرس

النسبة بين نقيضي الكليين 2

الخلاصة 12

تمرينات 13

الكليات الخمسة 18

النوع 20

الجنس 22

الفصل 24

تقسيمات 26

الذاتي والعرضي 33

الخاصة والعرض العام 36

تنبيهات وتوضيحات 38

الصنف 39

الحمل وأنواعه 41

العروض معناه الحمل 50

تقسيمات العرضي 53

الكلي المنطقي والطبيعي والعقلي 57

تمرينات 61

الباب الثالث ـ المعرف وتلحق به القسمة 63

المقدمة: في مطلب ما وأي وهل ولمَ 64

تلخيص وتعقيب 70
فروع المطالب 71
التعريف 73
أقسام التعريف 75
إنارة 81
التعريف بالمثال والطريقة الاستقرائية 83
التعريف بالتشبيه 84
شروط التعريف 85
القسمة 91
أصول القسمة 94
أساليب القسمة 101
التعريف بالقسمة 106
كسب التعريف بالقسمة او كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري؟ 107
طريقة التحليل العقلي 109
طريقة القسمة المنطقية الثنائية 114
تمرينات على التعريف والقسمة 116
الفهرس 126